الحركــات الإسلامية في الســودان

١٩٦٩-١٩٨٥



تأليف
عصام مشعل الحلبوسي

مراجعة وتقديم
أ.د. ابتسام محمود جواد

يتناول الكتاب الحركات الإسلامية في السودان من بداية عام ١٩٦٩ حتى نهاية عام ١٩٨٥، والتي تعد من أكثر المراحل تعقيداً وتشابكاً لأن نميري حكم فيها بأيدلوجيات متعددة ومختلفة ابتداءً من أقصى اليسار وصولاً إلى أقصى اليمين.

وعرّج الكتاب على طبيعة المجتمع السوداني القائمة على أساس التدين الصوفي والتمسك بالطرق الإسلامية والزوايا والتكايا مذ أيام مملكة الفونج، أي إنه مجتمع متصوف بطبيعته مما أثّر في شخصية الفرد السوداني إلى حد كبير.

تصميم الغلاف: شمس فلاح حسن

مؤسسة
ثائر العصامي



2018

العراق. بغداد. شارع المتنبي
+964 (0) 7703670874
+964 (0) 7902632131
thaer.jafar1965@yahoo.com
ثائر العصامي للطباعة والنشر



الحركات الإسلامية في السودان

(١٩٦٩ - ١٩٨٥)

تأليف

عصام مشعل الحلبوسي

مراجعة وتقديم

أ.د. ابتسام محمود جواد

عنوان الكتاب : الحركات الاسلامية في السودان (١٩٦٩-١٩٨٥)

تـألـيـف : عصام مشعل الحلبوسي

القيـاس : ١٧،٥ سم X ٢٥سم

الصفحات : ٢٥٠ صفحة

الاخراج الفني : نهلة نشأت الشمري

الطبع : ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

المطبعة : جعفر العصامي للطباعة والتجليد الفني

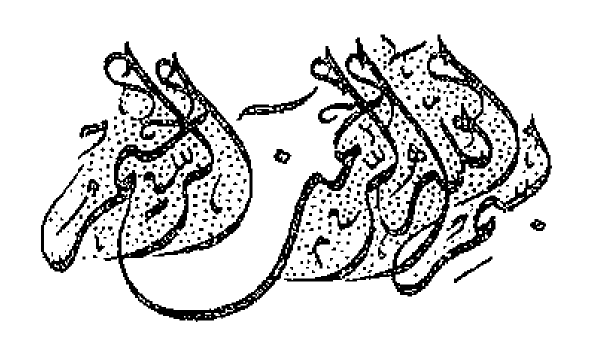
الناشر : مؤسسة ثائر العصامي





ISBN:978 -9922-606-25-5

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١١٦٢ لسنة ٢٠١٨



﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران : الآية ١٠٣

الإهداء

إلى ...

السبب الذي اخرجني لهذا العالم والمصباح الذي خلع عليّ نوره في عتمة الذبول .... والدي

منبتي الطيب والشجرة التي تلفعت بظلها تارة واستدررت معين عاطفتها تارة اخرى .... أمي

السائرين معي في دروب المصير والمساندين لي عند كل عاصفة .... إخوتي

الشموع التي تلألأت في اقبية اوقاتي كألف شمسٍ والف والواصلات إلى أعالي فردوسي البعيد .... أخواتي

النهر القادم من عمق أراضي التفاني والحب والحلم المتجلي كأجملِ انثيالٍ للغيث ...... عمتي (رشيدة)

الفهرست

تقديم

أ.د. ابتسام محمود جواد
قسم التاريخ / كلية التربية للبنات
جامعة بغداد

إنَّ دراسةَ الحركات الإسلامية في السودان تُعَدّ جزءً مكملاً لِتَسْليط الضَّوْءِ على دراسةِ البنية المجتمعيةِ السودانيةِ وشرائحها المختلفةِ والمتنوعةِ في أيدلوجياتها وديانا‌تها ولاسيما إذا علمنا أنَّ الحركات الإسلامية في السودان شكّلتْ مُنعطَفًا خطيرًا ومهمًا في المرحلة الممتدةِ ابتداءً من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٨٥ .

ولابُدَّ للمهتم بدراسة الحركات الإسلامية السودانية أنْ يُعَرِّجَ على الخلفيةِ الاجتماعيةِ والبيئيةِ للفَرْدِ السوداني ؛ لكي يستطيعَ استيعابَ الحركاتِ الفكريةِ الموجودة في السودان سابقًا وحاضرًا ، والتي انعكستْ بِشَكْلٍ مباشِرٍ على الحكومات السياسية المتعاقبةِ على السودان .

عُدَّت المرحلة التاريخية الممتدة من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٨٥ من أكثر المراحل تعقيدًا وتشابكًا ؛ لأنَّ قائدَ الانقلاب العسكري لعام ١٩٦٩ جعفر مُحَمَّد نميري حَكَمَ فيها في ضمن أيدلوجيات متعددةٍ ومختلفةٍ من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين التي قادت البلاد إلى الخراب والدمار .

لابدَّ من الاشارة إلى أنّ طبيعةَ المجتمع السوداني تتميزُ بكونِها قائمةً على أساس التدين الصوفي والتمسك بالطرق الإسلامية والزوايا ، وبالتالي أثَّرَتْ في شخصية الفردِ السوداني إلى حَدٍّ كَبيرٍ .

برزت الحركات الإسلامية بشكلٍ واضحٍ وكبيرٍ خلالَ الحكم العسكري الثاني ولاسيما بعدَ الانقلاب الشيوعي المضاد لحكم جعفر مُحَمَّد نميري في عام ١٩٧١ ، الذي قادَ به إلى الاتجاهِ نحوَ الطرق الدينية لإيجادِ البديلِ عن حلفائِه وشركائِه في حكومةِ انقلابِ

عـام ١٩٦٩ بعـدَ أنْ قـامَ بتصـفيتهم مـن خـلالِ حملـةِ اعتقـالاتٍ واغتيـالاتٍ واسـعةٍ شملتْ جميعَ مَنْ يحملُ الأفكارَ الشيوعية في السودان .

وعليه ، وَلَّدَ ذلك الاتجاهُ استياءً شعبيًا كبيرًا بسبب السياسَةِ القَسْرِيّةِ التي اتّبعها مـن خـلال سـتار الإسـلام حـتى إنـه قـد وصـلَ بـهِ الحـال إلى أنْ يُلَقِّـبَ نفسـه **(بإمام المسلمين)** .

وفي نهايةِ المطاف أَصْدَرَ قوانينَ الشريعة الإسلامية التي طُبِّقتْ على المسلمين وغير المسلمين من أبناءِ السودانِ والتي جاءتْ تعليماتُها بأحكامٍ مُتطَرِّفَةٍ دينيًا ولا تَمُتُّ إلى الإسلام بِصِلةٍ ، والتي قادتْ في النهايةِ إلى خُرُوج أبناءِ الشَّعْبِ السوداني بفئاتهِ كافّة ضِدَ حُكْمِه الجائر لإسْقاطِه في بدايات عام ١٩٨٥ بمُشَارَكة أبناءِ الجُنوبِ ، فضلاً عن المِهَنِيّين والطلبةِ والمحامينَ وأساتذةِ الجامعاتِ والنقاباتِ وإسْقاطِ حُكْمِهِ في السادسِ مِنْ نَيسْان من عام ١٩٨٥ بفضل التّلاحُمِ الجماهيريّ بينَ أبناءِ الشَّعْبِ السوداني .

تَكْمُنُ أهَمِيَّة قراءَةِ هذا الكتاب بِكَوْنهِ يَعطي صورةً واضحةً لَيْسَ على الحركات الإسلامية في السودان فَحَسْب ، وإنّما على تَطَوُّراتِ الأحْداثِ خِلالَ المرحلةِ التاريخيةِ المهمة **(١٩٦٩- ١٩٨٥)** المتَضَمِّنَة صِراعاتٍ داخليةً وخارجيةً وتحدياتٍ سياسيةً كانَ لها الدَّوْرُ الرَّئِيسُ في تَغْيِيرِ الخارطَةِ السياسيةِ السُّودانيةِ في أرْجاءِ البِلادِ كافّة .

وَ مِمّا يَجدُر الإشارةُ إليْهِ إنَّ هذه الدراسة في الأصل رسالة ماجستير في التاريخ الحديث نوقشت في شباط من العام ٢٠١٨ وفي كلية الآداب جامعة الأنبار .

إنَّ الاطِّلاعَ علـى مَضَـامِينِ هـذا الكتـابِ وأسْـلوبِ الباحِـثِ القـديرِ **عصام مشعل الحلبوسي** والتّحْليلِ العلمي الراقي الذي اتَّبعَهُ يدلُّ على إمكانياتِهِ الواسعةِ وتَحْليلهِ الصائبِ لِلْأحْداثِ التاريخيةِ ، مُتَمَنّينَ له مستقبلاً واعدًا ومؤرخًا متمكنًا وحريصًا نفتخرُ به في فَضَاءِ العلمِ والمعرفةِ الرحب ، جَزاهُ اللهُ خيرًا .

الأستاذ الدكتورة

ابتسام محمود جواد

نيسان ٢٠١٨

المقدمة Introduction :

يُعد السودان من أكبر بلدان إفريقيا ويشتمل على مساحة واسعة منها ، ويربطه مع دول عربية مثل مصر وليبيا حدود مشتركة طالما مثّلت له تحديات كبيرة انعكست سلباً على أوضاعه الداخلية ، ونظراً إلى تعدد الطوائف الدينية في السودان فإن ذلك جعل منه بيئة خصبة لجلب الاستعمار الخارجي ، ولاسيما بريطانيا التي أدت دوراً كبيراً في إثارة النعرات الطائفية بين سكانه من خلال تشجيع الطائفة النصرانية في جنوب السودان وحثها على الانفصال عن الشمال ، بهدف إضعاف البلد وإشعاله في نزاعات داخلية من أجل تحقيق مكاسبها المتمثلة باستغلال ثروات البلد لمصلحتها .

ونظراً إلى مكانة الدين عند السودانيين ، أدت الطوائف الدينية دوراً كبيراً في تاريخ السودان الحديث ، وعلى الرغم من كونها كانت في تجاذبات داخلية فيما بينها، إلا أنها أسهمت في استقلال البلاد والقضاء على الأطماع المصرية المتمثلة بمحاولة ضم السودان من خلال مشروع وحدة وادي النيل .

إن الهدف من الدراسة هو تبيان مكانة الطوائف الدينية المتمثلة بالحركات الإسلامية ومدى تأثيرها في الأحداث الحاصلة في السودان .

لذا جاء موضوع الدراسة عن الحركات الإسلامية خلال الحقبة الممتدة من عام ١٩٦٩ المتمثلة بتولي جعفر نميري السلطة في البلاد وسياسته تجاه الحركات الإسلامية حتى عام ١٩٨٥ المتمثلة بانتهاء حكمه .

إن أبرز ما دفعنا إلى الخوض في هذا الموضوع ، لأنه لم يدرس دراسة أكاديمية مفصلة وإنما تناولته بعض المصادر المختلفة من جانب معيّن ، ولم تتطرق إلى مجموع الحركات الإسلامية المتمثلة بالأحزاب السياسية ، بل اشتملت على حركة الإخوان المسلمين فقط ، فضلاً عن أن أغلب المصادر التي تناولت الموضوع لم تتصف بالحيادية في تناول نشاط الحركات الإسلامية ، فبعضها إما يكون مماشياً أفكارها فيحاول إظهار

الجوانب الإيجابية دون ذكر الجوانب السلبية منها ، أو أن يكون مخالفاً لها ويحمل توجهاً علمانياً يسير ضد خطى الحركات الإسلامية .

أما الأسلوب المتبع في الدراسة فقد ركزنا على المنهج التاريخي التحليلي على وفق التسلسل الزمني للأحداث .

قُسِّمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، مهّد **الفصل الأول** لنشوء الحركات الإسلامية حتى عام ١٩٦٩ ، إذ تناول الموقع الجغرافي للسودان الذي أدى دوراً كبيراً في استقطاب الحركات الإسلامية من الخارج ، ونشأة الحركات الإسلامية المتمثلة بالطرق الصوفية التي وفدت إليه من دول مختلفة ، ومن أبرزها المهدية التي دخلت في صراع مع الاحتلال البريطاني – المصري وما نتج عنه من نهاية الدولة المهدية ليقع السودان مرة أخرى تحت الحكم الثنائي المباشر ، ثم بدأت التأثيرات الإسلامية الخارجية تظهر مرة أخرى على السودان وذلك ما نتج من قيام تنظيم الإخوان المسلمين في أعقاب الحرب العالمية الثانية بتأثير من مصر ، إذ وجد من السودان بيئة هشة لترسيخ أفكاره من خلال نقل التجربة إليه عن طريق الطلبة السودانيين الدارسين في مصر والوافدين إليه ممن يحملون أفكار الإخوان .

أعقبه تأليف أول حكومة مدنية عام ١٩٥٤ مهدت لتأليف أول حكومة منتخبة في البلاد مطلع عام ١٩٥٦ والمتمثل بحصول السودان على استقلاله ، وهنا برز دور الحركات الإسلامية التي تبنت قضية إسلامية الدستور ، وعلى الرغم من قلة إمكانيات الجماعات الإسلامية من فرض إرادة معيّنة على واقع السلطة ، إلا أنها لم تيأس من تحقيق مخططاتها ، وعلى الرغم من النهج الإسلامي لدى أغلب الأحزاب السودانية ، إلا أنها لم ترد أن تزج الدين بالسياسة ، كما شهدت تلك الحقبة قيام الحكم العسكري الأول المتمثل بسلطة الفريق إبراهيم عبود الذي أضعف دور الإسلاميين مما دفعهم إلى تأليب الشارع السوداني عليه حتى أسقطت حكومته في تشرين الأول عام ١٩٦٤ .

بعد ذلك تألفت حكومات مدنية غلب على نهجها الصراع من أجل تحقيق مكاسب وطموحات شخصية دون النظر إلى إحداث تغييرات من شأنها إعادة الاستقرار إلى البلد ، وفي تلك الحقبة انبثقت جبهة الميثاق الإسلامي التي تزعمها حسن الترابي لتكون واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين التي رسمت خطواتها في الدخول إلى السلطة وتبني المشروع الإسلامي المتمثل بقيام دولة إسلامية ، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل في بلد تغلب عليه الطوائف الدينية ولاسيما النصرانية منها في الجنوب التي كانت تعارض أي مشروع من شأنه وضع دستور إسلامي للبلاد ، لذا بقيت البلاد تشهد عدم استقرار حتى قيام الانقلاب العسكري الثاني ووصول الضباط العسكريين إلى السلطة في أيار عام ١٩٦٩ .

أما **الفصل الثاني** فقد تناول الحركات الإسلامية خلال الحقبة الممتدة من مطلع عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٧ ، إذ اشتمل على مباحث عدة تناول الأول منها وصول جعفر نميري إلى السلطة وسياسته تجاه الحركات الإسلامية ، إذ بدأت بقمع واضح من خلال زج قادتها بالسجون والتضييق على الطلبة الإسلاميين في الجامعات وإغلاق الإسلامية منها أو إضعاف دورها ، وذلك انعكس بدوره على ظهور مقاومة للسلطة قادتها الجماعات الإسلامية بدأت بأحداث الجزيرة آبا عام ١٩٧٠ وما نتج عنها من دخول النظام في عداء مع الجماعات الإسلامية ، ثم ما لبث النظام أن انتهى من تلك الصدمة حتى وجد نفسه أمام انقلاب عسكري متمثلاً بالحزب الشيوعي عام ١٩٧١ وهم أقرب المؤيدين لنظامه ، ذلك الانقلاب الذي وجد نميري أن الخلاص منه بمنزلة معجزة ربانية حصلت معه ، لذا أخذ يتجه نحو الطرق الصوفية متبنياً النهج الإسلامي ، وذلك ما حصل عام ١٩٧٣ من خلال وضع دستور جديد للبلاد لكي يماشي التشريعات الإسلامية ، إلا أن ذلك لم يحد من صراعه مع الحركات الإسلامية .

أما المبحث الثاني فقد تناول الانقلابات المضادة التي تعرضت لها سلطة نميري ، إذ بدأت بانتفاضة شعبان الإسلامية عام ١٩٧٣ ، ثم أعقبها حركة انقلابية في عام ١٩٧٥

التي كانت أداتها العسكر ، إلا أن التخطيط كان من قيادات الحركات الإسلامية ، ثم أعقبها قيام حركة عام ١٩٧٦ المدعومة من ليبيا .

أما المبحث الثالث فقد تضمن المصالحة الوطنية بين النظام والجماعات الإسلامية عام ١٩٧٧ ، إذ تضمن أهم الأسباب التي دفعت نميري إلى المصالحة مع الإسلاميين ، وما نتج عنه من احتواء الحركات الإسلامية للنظام من خلال التغلغل داخل أجهزة الدولة والعمل على تحقيق مكاسبها بالتأثير في قرارات السلطة وجعلها تصبّ في مصلحتها ، ومن جانب آخر وجد النظام أن في المصالحة التخلص من خطر طالما أثار له الكثير من المشكلات المتمثلة بالانقلابات المضادة التي تعرض لها .

أما **الفصل الثالث** فقد تناول التحولات الإسلامية في السودان خلال الحقبة الممتدة من عام ١٩٧٨ حتى نهاية حكم نميري عام ١٩٨٥ ، إذ جاء في المبحث الأول معاهدة كامب ديفيد وأثرها في المصالحة الوطنية ، وطبيعة الظروف التي دفعت نميري إلى تأييد حكومة أنور السادات وتحالفها مع (إسرائيل) وذلك ما أسهم في تصدع المصالحة الوطنية مع أهم طرف من أطرافها المتمثل بطائفة الأنصار ، ثم ما أعقبها من تظاهرات عام ١٩٧٩ .

أما المبحث الثاني فقد تناول تطبيق نظام الحكم الإقليمي في البلاد وتداعياته الداخلية ، الذي من خلاله قسّم نميري البلاد على ثمانية أقاليم : خمسة منها في الشمال ، وثلاثة في الجنوب من أجل بسط نفوذه عليها .

وتضمن المبحث الثالث الإعلان عن قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد عام ١٩٨٣ والمواقف الخارجية والداخلية منها التي تمثّلت بالرفض والاستنكار لها ، عدا جماعة الإخوان المسلمين التي كان لها الدور الكبير في دفع نميري إلى إصدار تلك القوانين ، تلاها الإعلان عن حالة الطوارئ في البلاد نتيجة ازدياد التمردات في الجنوب والأوضاع المتردية في البلاد .

وتطرق المبحث الرابع إلى موقف الحركات الاسلامية من تهجير يهود الفلاشا وما نتج عنه من معارضة شديدة أسهمت في إحداث شق في العلاقات بين الإسلاميين والنظام .

أما المبحث الخامس فقد ركز على انهيار المصالحة مع الإخوان ونهاية حكم نميري ، إذ سلط الضوء على الأسباب التي دفعت نميري إلى الانقلاب على الإخوان والزج بهم في السجون ، أعقبه حصول تظاهرات أدت إلى انهيار نظام نميري في نيسان عام ١٩٨٥.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر المهمة يأتي في مقدمتها **الوثائق غير المنشورة** التي رفدت الموضوع بمعلومات مهمة عن الأحداث الجارية في السودان خلال تلك الحقبة ، ومنها الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد ، إلى جانب وثائق وزارة الخارجية العراقية المتضمنة وثائق مركز البحوث والمعلومات، فضلاً عن وثائق مكتبة حركة الوفاق الوطني ، كما أسهمت **الوثائق المنشورة** في معالجة فقرات كثيرة من الدراسة وتأتي في مقدمتها ملفات العالم العربي ، ووثائق الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية السودانية .

أما **المراجع المعاصرة** فقد أسهمت كثيراً في توضيح تفاصيل مهمة من فقرات الدراسة نذكر منها كتاب عبد اللطيف البوني (تجربة نميري الإسلامية في السودان ١٩٦٩- ١٩٨٥) ، وكتاب محمد سعيد القدال (الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١- ١٩٨٥) ، إذ تميزت تلك المصادر بالحيادية في تناول الموضوع ، إلى جانب تلك المراجع **المذكرات الشخصية** ، نذكر منها مذكرات حسن مكي محمد أحمد (قصتي مع الحركة الإسلامية) التي عاصرت حقبة الدراسة واتصفت بالدقة والحيادية في نقل المعلومات لتلك الحقبة .

كما اعتمدت الدراسة على عدد من **الكتب الأجنبية** منها :

- Joseph R. Oppony, Sudan, InfoBase Publishing, New York, 2000.
- K.D.D Henderson, Sudan Republic, New York, 1965.

وأما **الرسائل والأطاريح** فقد كانت مصادر مهمة استوعبت أحداثاً كثيرة من الدراسة منها رسالة هاشم بابكر محمد أحمد علوب (المصالحات الوطنية في السودان في الفترة ما بين ١٩٧٢- ١٩٨٥) ، وأطروحة ابتسام محمود جواد (الأوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩- ١٩٨٥) ، فضلاً عن **الأطاريح الأجنبية** ومنها أطروحة :

- Mustafa A. Abdel Wahid, (The Rise Of The Islamic Movement In Sudan 1945-1989).

وأضافت **المصادر الصحفية** أهمية كبيرة في استيعاب أحداث الموضوع ، إذ اعتمدت الدراسة على عدد كبير من البحوث المنشورة في المجلات العلمية ، وتكمن أهميتها بالحيادية في نقل تفاصيل الأحداث ، ومنها البحوث المنشورة في عدد من المجلات نذكر منها مجلة الدستور في لندن ، ومجلة التضامن في فرنسا ، ومجلة المستقبل العربي في بيروت ، فضلاً عن **المجلات الأجنبية** ومنها :

- Journal of international African institute, popular Islam, Edinburgh University press, Edinburgh, 1985.
- International Journal of Middle East Studies Cambridge, University Press, Cambridge, 1995.

أما **الصحف** فقد كانت رافداً مهماً في معالجة الأحداث ، ومن أبرزها صحيفة الصحافة السودانية ، وصحيفة الأيام السودانية ، وصحيفة الأهرام المصرية ، وصحيفة القبس الكويتية .

وأما **كتب الموسوعات** فقد كان لها دور مهم في تعريف الشخصيات الواردة في فصول ومباحث الدراسة ومنها موسوعة القبائل والأنساب في السودان لعون الشريف قاسم ، وموسوعة السياسة لعبد الوهاب الكَيالي ، فضلاً عن الموسوعات الأجنبية ومنها :

- Robin Bidwell, Dictionary of modern Arab History, New York, 2010.

وأما الصعوبات التي واجهت الدراسة فقد تمثلت بأن أغلب المصادر التي تتناول الحركات الإسلامية لا تتصف بالحيادية في نقل الحقائق ، ومع ذلك قد تمكنا بفضل الله من الحصول على المصادر المهمة التي تناولت الموضوع بحياد .

ولابدَّ من القول أن غاية ما أرجوه أن أكون وُفقت في معالجة هذا الموضوع المهم ضمن حقبة تعد من أصعب مراحل تاريخ العرب عموماً وتاريخ السودان على وجه الخصوص ، رجائي لمن يعثر على خَلَل في هذا الكتاب أن يهديه إليّ لغرض إصلاحه ، فإنه ما من كاتب يكتب اليوم كتاباً إلا وتمنى في اليوم التالي أن يغير في عباراته حذفاً وإبدالاً وتعديلاً ، والكمال لله وحده ، والحمد لله رب العالمين .

المؤلف

الفصل الأول

الحركات الإسلامية في السودان حتى عام ١٩٦٩

المبحث الأول : الحركات الإسلامية في السودان (النشأة والتكوين)

المبحث الثاني : الحركات الإسلامية في ظل الحكومات الديمقراطية المتعاقبة

المبحث الثالث : الحركات الإسلامية والحكم العسكري الأول

المبحث الأول
الحركات الإسلامية في السودان (النشأة والتكوين)

مدخل تاريخي

يُعد السودان أكبر قطر في إفريقيا إذ تبلغ مساحته قُرابة المليون ميل مربع[١]، ويحتل قطاعاً كبيراً من الوطن العربي على امتداد القارة الإفريقية[٢]، ويوصف بأنه إفريقيا في صورة مصغرة ، لما يتميز به من تعدد في الأعراق والديانات وتنوع في الثقافات واللغات ، إلى جانب الاختلاف في الطقس والمناخ والظروف البيئية ، والسودان هو الدولة العربية الوحيدة التي تمتد جذورها بعمق داخل القارة الإفريقية[٣]، ويقع في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية ، ويمتد من خط العرض (٢٢) شمالاً حتى خط العرض (٤) قرب خط الاستواء ، ومن البحر الأحمر إلى تشاد في إفريقيا الوسطى ، وسكانه خليط من الأجناس والألوان ، ويتبع ذلك تنوع اللغات والتقاليد والمعتقدات[٤].

---

(١) يونس أجاوين و أليكس دوفال ، عندما يحل السلام موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان ، ترجمة : سيد أحمد علي بلال وآخرين ، مركز القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١٢٥ .

(٢) صلاح الدين علي الشامي ، السودان (دراسة جغرافية) ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٦ .

(٣) حسين حامد حسين مشيكة ، التجربة الفيدرالية في السودان بالتركيز على ولايتي الخرطوم وغرب كردفان (١٩٩١- ٢٠٠١) ، مجلة الدراسات السودانية ، المجلد (١٦) ، العدد (٧) ، الخرطوم ، ٢٠١٠ ، ص ١٠١ .

(٤) عبد الغفار محمد أحمد ، السودان وديناميكية التنوع : محاولة في استطلاع مستقبل قطر عربي- إفريقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٨٣) ، مركز الدراسات الدولية ، بيروت ، ١٩٨٦، ص ٩٦ .

وتكمن أهمية السودان في موقعه الاستراتيجي الذي يطل على طريق التجارة الدولي المهم عبر البحر الأحمر ، ومعظم سكانه يدينون بالإسلام عدا المناطق الجنوبية التي تدين بالنصرانية وبعض الديانات الإفريقية التقليدية[١].

أما بقية المناطق فلم يطرأ شيء جديد عليها سوى ازدياد عدد المسلمين فيها[٢]، وللسودان حدود مشتركة مع تسع دول إفريقية ، فتحده من الشمال مصر ومن الشمال الغربي ليبيا ، ومن الغرب إفريقيا الوسطى وتشاد ، ومن الشرق أثيوبيا وأرتيريا ، ومن الجنوب زائير الكونغو (الديمقراطية) وأوغندا وكينيا ، والبحر الأحمر شرقاً ، وهو في شرق القارة الإفريقية يمثل الجسر الذي يربط شمالها الغربي بجنوبها، وقد ترتب على كثرة عدد الدول التي تشاركه حدوده مسؤولية كبرى فيما يتعلق بحجم ونوعية العلاقات مع جيرانه من الدول الإفريقية والقرن الإفريقي[٣]، وهي قد انعكست سلباً على الأوضاع الداخلية في السودان ولاسيما أن تلك الدول تعاني صراعات داخلية ، وذلك ما ألقى بظلاله على السودان نظراً إلى اتساع حدوده المفتوحة على تلك الدول[٤].

ومن الناحية الإدارية ينقسم السودان إلى تسع مديريات هي : بحر الغزال وعاصمتها (واو) ، والنيل الأزرق وعاصمتها (وادي مدني) ، ودارفور وعاصمتها (الفاشر)، والمديرية الاستوائية وعاصمتها (جوبا) ، وكسلا وعاصمتها (كسلا) ، والخرطوم وعاصمتها

---

(١) و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T-P234/20) ، وجهة نظر من الخرطوم ، ١٩٨٧/٦/٢٤ ، ص١٣ .

(٢) كولين ماكيفدي ، أطلس التاريخ الإفريقي ، ترجمة : مختار السويفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص١٥١ .

(٣) عبد العزيز كامل ، دراسات في الجغرافية البشرية للسودان ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص١٣ .

(4) Joseph R. Oppony, Sudan, Infobase Publishing, New York, 2000, P. 11.

(الخرطوم) ، وكردفان وعاصمتها (الأبيض) ، والمديرية الشمالية وعاصمتها (الدامر) ، وأعالي النيل وعاصمتها (هلكَال) ، وفي كل منها مجلس مديرية[١].

أولاً : دخول الإسلام إلى السودان

دخل الإسلام إلى السودان عن طريق المجموعات التي هاجرت إليه من المسلمين العرب[٢]، إذ كانت طرق القوافل تربط بين مصر والسودان منذ أقدم العصور ، فضلاً عن التعامل التجاري الذي كان حاضراً آنذاك سواء من الشمال أي من مصر ، أو من الحجاز عبر البحر الأحمر ، ثم دخول تلك المنطقة إلى الإسلام خاصةً أن مصالحها قد أصبحت مرتبطة بمصالح المسلمين من الشمال والشرق ، وبذلك نجد أن الهجرات العربية كانت هي صاحبة الفضل في نشر الإسلام في السودان[٣].

فإذا نظرنا إلى الطريقة السليمة والتدريجية لدخول الإسلام في السودان[٤]، نرى أنه لم يكن دخوله وانتشاره شبيهاً بدخوله إلى البلدان الأخرى مثل : الشام والعراق ومصر ، ولا مثل انتشاره في شمال إفريقيا وآسيا ، فقد شهدَ كل بلد من تلك البلدان أسلوباً مختلفاً لدخوله وانتشاره وذلك الاختلاف اقتضاه اختلاف الأوضاع في كل بلد واختلاف المراحل التاريخية وهي التي أعطت الإسلام سمته المتميزة في كل مجتمع[٥].

---

(١) عبد السلام بدوي ، التطورات السياسية والاقتصادية في العالم العربي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٣٢ .

(٢) نهاد مكرم ، تطور الحركة الإسلامية في السودان ، مجلة الديمقراطية ، العدد (٢٩) ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٨٠ .

(٣) جلال يحيى ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ١٧- ١٨ .

(٤) ياسر عوض ، الدين والدولة في السودان : قراءة وثائقية ، مجلة الدراسات السودانية ، العدد (١٨) ، الخرطوم ، ٢٠١٢ ، ص١٠٠ .

(٥) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١- ١٩٨٥ ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ١٣ .

إن انتماء السودان إلى كل من العرب وإفريقيا السوداء يأتي في المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث المساحة بعد المغرب[1]، جعلهُ موطناً للكثير من الديانات ، فالإسلام والنصرانية والمعتقدات الوثنية توجد بمختلف أنحاء البلاد ، إذ يقدر (٦٠%) من السكان هم مسلمون و(٣٠%) منهم يدينون بالنصرانية و(١٠%) يدينون بالمعتقدات الوثنية[2].

وعلى الرغم من أن دخول الإسلام إلى السودان في القرن الخامس عشر جاء متأخراً ، إلا أن إسلام السودانيين كان مخلصاً صوفياً وعميقاً بمزيد من الالتزام والتدين والارتباط بالقيم والتقاليد الإسلامية بسرعة ملحوظة ذلك الأمر أسهم في تعلم السودانيين اللغة العربية بسرعة ودخولهم في دين الله[3].

ثانياً : الطرق الصوفية في السودان

كانَ المتصوفون الأوائل يجوبون أرجاء العالم الإسلامي لتنظيم أتباعهم في أنظمة أطلق عليها (الطرق) ، بيدَ أن تلك الطرق لم يكن المراد بها أن تحل محل النظم الدينية التقليدية أو الرسمية[4].

وفدت الطرق الصوفية إلى السودان من مصادر عدة ، هي الحجاز ومصر وشمال إفريقيا وغربها ، وفي المراحل المبكرة كان الأثر الصوفي الحجازي أقوى من سواه ، وربما يكون

---

(١) اليعازر بعيري ، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي (إسرائيليون وعرب) ، ترجمة : بدر الرفاعي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٧ .

(٢) إبراهيم أحمد نصر الدين ، الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٦٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٤١ .

(٣) عبادة العلي سري الدين ، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي ، ط١ ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٩٣ .

(٤) محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠- ١٩٦٩ ، ترجمة : هنري رياض وآخرين ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٨٠ ، ص١٣ .

مرد ذلك إلى القيمة الروحية للحجاز ، والأثر الوجداني العميق لذلك على السودانيين[1]، إذ عملت الطرق الصوفية على التقريب بين القبائل والأجناس ولو في حيز محدود ، فقد رحل الناس من مختلف أنحاء السودان إلى الربط والزوايا للاتصال بالشيوخ وتلقي الطرائق عنهم ، كما أن رجال الطرق الصوفية يطلق عليهم في اللهجة المحلية في السودان (الفقراء) ودورهم لم يكن دينياً فقط بل شمل كل نواحي الحياة في المجتمع السوداني[2]، وكان المتصوفون يؤكدون التزامهم بالشريعة الإسلامية ويديرون (خلاوي) القرآن وأسسوا دوراً للفقه في بعض المناطق[3]، وعلاقة الطرق الصوفية وأثرها في الوضع القبلي في السودان مهمة من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، فقد اعتمدت السياسة في السودان على الطوائف الدينية والطرق الصوفية مستغلة نفوذ رؤساء الطوائف الدينية لجذب مجموعات القبائل ، واعتمدت الأحزاب السياسية لكسب تأييد القبائل عن طريق استغلال الشعور الديني ، وقد أثّرت الطرق الصوفية في الواقع القبلي في السودان ، ومن المعلوم أن القبلية قوية ومتينة ، إلا أن تسرب الطرق الصوفية في داخل القبيلة أخذت تنخر في عظام القبيلة وتضعف من شدة عصبيتها مما أدى إلى إيجاد نوع من الترابط الروحي بين القبائل المختلفة[4].

إن مرونة الطرق الصوفية في السودان تمثّلت بأن الانتماء إليها ما هو إلا خيار فردي داخل الأسرة ، فقد ينتمي الفرد إلى أكثر من طريقة واحدة ، وقد يبدأ بطريقة

---

(1) غازي صلاح الدين العتباني وآخرون ، مستقبل الحركات الإسلامية ، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم ، ١٩٩٨ ، ص ١٣٧ .

(2) رغيد هيثم منيب ، الإخوان المسلمون في السودان ١٩٤٤- ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١٠ ، ص ١٥ .

(3) عبد الله رجب ، مذكرات غبش ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، الشارقة ، ١٩٨٦، ص ١٤٤ .

(4) السني بانقا ، أضواء على النظام القبلي والإدارة في السودان ، المطبعة الحكومية ، الخرطوم ، ١٩٦٠ ، ص ٦ .

ويتحول إلى طريقة أخرى ، وليس هناك ما يلزم الفرد بأن يتبع طريقة أو مذهباً معيّناً ، وقد انعكست تلك المرونة فيما بعد على إمكان تعدد الانتماءات السياسية لأفراد الأسرة الواحدة[١].

تعاظم دور الطرق الصوفية في السودان وزاد عددها في حقبة العهد العثماني– المصري ، وكان لأتباعها دور كبير في معارضة الإدارة العثمانية – المصرية ، ومن صفوف المتصوفة ظهر الإمام مُحَمَّد أحمد المهدي[٢]، ولقد حقّق التصوف في السودان الإنجازات الآتية :–

أولاً – نشر الإسلام في السودان سلمياً وشعبياً وأقام قنوات قاعدية للتعليم الديني والإرشاد.

ثانياً – توسيع النظم الاجتماعية السودانية بإتاحة الطرق الواسعة لاستيعاب القبائل المتعددة ، وإقامة تجمعات سكنية كانت هي النواة لكثير من المدن السودانية .

ثالثاً – حقّق وحدة ثقافية إسلامية ؛ لأن الطرق على تعددها كانت مصادرها الثقافية واحدة .

---

[١] مختار عجوبة ، قادة السودان وآفة النسيان ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ٣٦ .

[٢] محمد أحمد المهدي : هو محمد أحمد بن عبد الله ، وُلد في جزيرة لبب بدنقلة في الثاني عشر من آب عام ١٨٤٤ في أسرة تتكون من أربعة أبناء وبنت ، وينتمي نسب أسرته إلى الأشراف ، إذ ينتمي نسبهم إلى الرسول محمد (ﷺ) ، تدرّب منذ نشأته على شعائر الطرق الصوفية ، وفي عام ١٨٨١ بعد عدة سنوات قضاها في جزيرة آبا أعلن نفسه المهدي المنتظر ، توفي في الثاني والعشرين من حزيران عام ١٨٨٥ أثر مرض خطير بعد أن عمت حركته القسم الأكبر من السودان . للمزيد انظر : محمد سعيد القدال ، الإمام المهدي محمد أحمد بن عبد الله (١٨٤٤– ١٨٨٥) ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧ ؛ ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١/١١٠٤ ، رقم الوثيقة ١٦٧ ، بيروت ، ١ كانون الثاني ١٩٧٥ .

رابعاً – تصدى رجال الصوفية باسم الأهالي للحاكم نصحاً وتوسطاً وانتقاداً[١] .

تلك المنجزات تقابلها سلبيات معيّنة هي :

أولاً – التسامح المعهود في أساليب الطرق الصوفية فتح المجال لكثير من الأخطاء والعادات الوثنية والتقاليد الجاهلية تتسرب في عقائد الناس .

ثانياً – اعتقاد البركة في الشيخ وفي أسرته فتح مجالاً للتخلي عن التكاليف الشرعية أحياناً ، وفتح مجالاً لأعمال الدجل والشعوذة .

تلك السلبيات استغلها الحاكم العثماني – المصري في السودان ، وحاول الإفادة من بعض رجال الطرق الصوفية ، كما استخدم العلماء في تثبيت دعواه وإثبات شرعيته[٢] .

– الختمية

هي إحدى الطرق الصوفية المهمة في السودان ، مؤسسها مُحَمَّد عثمان الميرغني[٣] المنحدر من أسرة عريقة في نسبها ، وعظيمة في مكانتها ، إذ تمتعت تلك الأسرة بمنزلة رفيعة لنبوغ رجالها واشتهارهم بالعلم والإصلاح ، ولانتماء الأسرة إلى الدوحة النبوية ، ومصادر الطائفة تورد سلسلة نسب طويلة لمحمد عثمان الميرغني تصل في نهايتها إلى الحسن بن فاطمة الزهراء بنت الرسول (ﷺ)[٤] .

---

[١] سلمى حسن العطا محمد رحمة ، الحركة الإسلامية في السودان تجربة الحكم والانقسام في عام ٢٠٠٠ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٨ ، ص ٦١– ٦٢ .

[٢] سلمى حسن العطا محمد رحمة ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص٦٢ .

[٣] ب. م هولت ، المهدية في السودان ، ترجمة : جميل عبيد ، دار الفكر العربي للنشر ، د. م ، ١٩٧٨ ، ص ٢٨ .

[٤] طارق أحمد عثمان ، تاريخ الختمية في السودان ، منشورات دار سانقا والخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٩٩ ، ص ١٥ .

تقوم الختمية على مجموعة أذكار وأوراد واستغفارات ، يلتزم المريدون بأدائها وترديدها في أوقات معلومة ، ولقد تميزت الطريقة التي كتبت بها تلك الاوراد بالسهولة والسلاسة لتتناسب مع العامة وتجد طريقها إلى قلوبهم[١] .

ولم تكن الختمية على علاقة جيدة مع المهدية ، إذ دخل الطرفان في خلاف محتدم لعل من أبرز محاوره :

١. أن هناك اختلافاً كبيراً بين الأسس الفكرية التي تنهض على أساسها الحركتان ، في حين دعت الختمية إلى العودة إلى الإسلام عن طريق تربية المريدين والأتباع تربية روحية على غرار الصوفية بشكل سلمي يبتعد كثيراً عن العمل السياسي المنظم ، نجد أن المهدي رفع شعار العودة إلى الإسلام عن طريق الاستيلاء على السلطة وبناء الدولة وإقامتها عبر الجهاد بالسيف ومجابهة الظلم وعسف الحاكم .

٢. هناك اختلاف بين الطرفين حول لفظة (مهدي) فالختمية رأت أن المهدية مرتبطة بها ، فالمهدي بعد الرسول (ﷺ) ثم مباشرة يليه الختم .

٣. رأت الختمية أن مُحَمَّد أحمد المهدي ليس مهدياً حقيقياً ، ويعتقدون أن حركته فتنة يجب أن تطفأ ، وهي حركة مارقة عن سلطان الدولة المسلمة خارجة عن طاعة ولي وأمير المؤمنين .

نتج من ذلك الموقف المضاد لتيار المهدية وجود صِدام مسلح[٢] قاد الختمية إلى تأليف حلف قوي مع الحكومة المصرية ضد الدولة المهدية[٣]، وعند اتساع نفوذ الدولة

---

[١] طارق أحمد عثمان ، المصدر السابق ، ص٤٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٥٥ - ٥٦ .

[٣] محمد إبراهيم أبو سليم ، بحوث في تاريخ السودان ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص١٦٣ .

المهدية اضطر محمد عثمان الميرغني إلى الهرب إلى القاهرة وبقي هناك حتى وفاته عام ١٨٦٦[١].

- **المهدية**

هي في الأصل حركة دينية تبشر بإحياء الدين الإسلامي ، مؤسسها محمد أحمد بن عبد الله نفسه المهدي ، في التاسع والعشرين من حزيران عام ١٨٨١[٢] أصدر فتواه بالجهاد ضد المستعمر ، وأخذ يعمل على بسط نفوذه في جميع أنحاء غرب السودان ، ثم قام بالاعتكاف أربعين يوماً في غار بجزيرة آبا ، وفي غرة شعبان الموافق آب من عام ١٨٨١ ، أعلن للفقهاء والمشايخ والأعيان أنه المهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً[٣].

تسربت إلى الحكومة أخبار بتحركات محمد المهدي فأرسلت له كتاباً تستفسر عن الأمر ، فرد المهدي كتاباً إلى الحكومة يخبرها بأنه المهدي المنتظر ويأمر بمبايعته ، أخذت الحكومة الأمر على محمل الجد وأرسلت له وفداً يطلب منه التخلي عن دعوته ، إلا أن المهدي أصر على موقفه ، فعمدت الحكومة إلى إرسال جيش لقتال المهدي في محل إقامته في جزيرة آبا ، مكون من (٢٠٠) جندي وبعض الضباط للقضاء عليه ، وكان محمد المهدي يعلم أن الحكومة لن تسكت على ذلك الوضع ، فجمع أتباعه بما يقارب من (٣٥٠) رجلاً مسلحين بأسلحة بدائية ، وهي العصي والسيوف والحراب ، ولما نزلَ جنود الحكومة إلى الجزيرة تفرقوا إلى فرقتين ، وكانت كل فرقة تتصرف بمعزل عن الأخرى

---

[١] سبنسر تريمنجهام ، الإسلام في السودان ، ترجمة : محمد فؤاد عكود ، مطابع المجلس الأعلى للآثار ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢٤ .

[٢] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١/١٣٠٢ ، رقم الوثيقة ١٨٩٥ ، بيروت ، ١٣ أيار ١٩٨١ .

[٣] سلمى حسن العطا محمد رحمة ، المصدر السابق ، ص٧٣- ٧٤ ؛ محمد جلال كشك ، رحلة في منابع مايو ، ط١ ، د. م ، ١٩٧٧ ، ص ٧١ .

وكانوا يسيرون ليلاً ليباغتوا المهدي فأضاعوا الطريق ووقعوا بأيدي المهدي وأنصاره ولم يسلم منهم إلا القليل الذين رجعوا إلى الخرطوم ، وربما يرجع سبب إبادة الحملة إلى سوء التخطيط والاستهانة بالخصم ، أو لانقسام الجيش على قسمين[1].

انتشرت أخبار انتصار المهدي على جيش الحكومة في جميع أنحاء السودان فتسابقت القبائل لمبايعته[2] بعد أن دعا جميع الأهالي إلى الانضمام إليه في الجهاد وأطلق اسم (الأنصار) على أتباعه ووعدهم بأربعة أخماس الغنائم التي تغنم في الحرب ، أما مَنْ مات منهم فقد ضمن له نعيم الفردوس[3].

أدرك المهدي أن الحكومة لن تسكت على هزيمة جيشها ، لذا قرر الهجرة إلى كردفان ليتحصن هناك ، وفي أوائل كانون الأول من عام ١٨٨١ أرسلت حملة أخرى مكونة من (٤٠٠) جندي لمقاتلة المهدي ، إلا أن قوات المهدي أوقعت بهم هزيمة نكراء عن طريق هجوم مفاجئ ، وازداد المهدي زهواً وفخراً عقب انتصاره ، فضلاً عن ازدياد عدد أتباعه[4].

وفي عام ١٨٨٣ أرسلت حملة بقيادة هكس ، إلا أنها خسرت أمام قوات المهدي وأبيد جيش القائد هكس ، فقررت الحكومة البريطانية التخلي عن السودان وأرسلت الجنرال غردون[5] لتنفيذ المهمة المستحيلة في شكلها المزدوج انسحاب الحامية وترك شكل

---

[1] مكي شبيكة ، السودان عبر القرون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٢٥٩ ؛ ضرار صالح ضرار ، تاريخ السودان الحديث ، ط٣ ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١١٨ .

[2] مكي شبيكة ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

[3] سلاطين باشا ، السيف والنار في السودان ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢، ص ٥٥ .

[4] سيرجي سمر نوف ، دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي ، ترجمة : هنري رياض ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص٣٧ .

[5] غردون : هو تشارلس جورج غردون وُلد في عام ١٨٣٣ من أصول اسكتلندية ، عيّنته السلطات العثمانية – المصرية حاكماً عاماً للسودان خلال المدة (١٨٧٧– ١٨٧٨) ، وكلّفته بالقضاء=

من أشكال الحكومة المنظمة ، وطلبَ غردون من الزبير باشا تاجر الرقيق القديم الذي كان منفياً من مصر إلى السودان بإعادة تنظيم الحكومة ، وعندما رفض طلبه قرر أن ينفذ الأمر بنفسه على أمل قيام الحكومة المصرية بأرسال حملة لمساندته[١].

وفي تلك الأثناء سمع المهدي بأخبار حملة الإنقاذ التي أُرسلت إلى غردون وقيل إن المهدي عقد مجلساً حربياً مع كبار أصحابه للتشاور في أمر التوجه إلى قتال الحملة وتأجيل فتح الخرطوم ، فاستقر الرأي على الهجوم على الخرطوم وإرسال سرية من الجيش لمقاتلة حملة الإنقاذ ، وفي صبيحة السادس والعشرين من كانون الثاني من عام ١٨٨٥ صدرت الأوامر بالهجوم على الخرطوم ، وتم الاستيلاء على المدينة وقُتل غردون[٢]، ويعد سقوط الخرطوم أعظم نصر حقّقه المهدي ، واعتقد السودانيون حقيقة بأنه المهدي المنتظر، فتوافدت إلى السودان جموع من مختلف بقاع الأرض لترى شخصية المهدي الذي استطاع أن يلحق الهزيمة ليس بالقوات المصرية فحسب بل بالقوات البريطانية أيضاً[٣].

=على تجارة الرقيق ، حاول الانفراد بحكم السودان والسيطرة على تجارة الرقيق ، قاد حملة ضد قوات المهدي ، لكنه قُتل في كانون الثاني عام ١٨٨٥ على يد قوات المهدي . للمزيد انظر: عبد الغني عبد الله خلف ، مستقبل إفريقيا السياسي ، ط٢ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، د. م ، ١٩٦١ ، ص٢٩٣ ؛ محمد إبراهيم أبو سليم ، الحركة الفكرية في المهدية ، ط٣ ، دار جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٨٩ ، ص ١٦ .

(١) سبنسر تريمنجهام ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٢) محمد محجوب مالك ، المقاومة الداخلية للحركة المهدية (١٨٨١-١٨٨٩) ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٧٠ ؛ الميجر إف. أر. ونجنت ، المهدية والسودان المصري، ترجمة : محمد المصطفى حسن ، ط١ ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٤.

(٣) محمد محمود السروجي ، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨٢ ؛ إبراهيم أحمد العدوى ، يقظة السودان ، ط٢ ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٤٩ .

شرعَ المهدي بعد سقوط الخرطوم في تنظيم سلطته ، إلا أنه لم يعش طويلاً بعد مقتل غردون ، إذ توفي في حزيران من العام نفسه ، وخلفهُ في الحكم عبد الله التعايشي[1] بالبيان الذي أصدره المهدي الذي ينتهي بـ " **إن الخليفة عبد الله هو قائد المسلمين وخليفتها النائب عنا في جميع أمور الدين ، وإياكم والوسوسة في حقه ، وأطيعوا أوامره وصدقوه في قوله وأعطوه كل ثقتكم وإيمانكم في كل شئونكم كان الله معكم . آمين** "[2].

شهدت المدة التي تولى فيها عبد الله التعايشي ظهور النزاعات الداخلية بين القبائل وإثارة الكراهية والبغضاء التي كانت غائبة في أثناء حكم المهدي[3]، فضلاً عن حدوث مجاعة كبيرة داخل البلاد أثّرت في السكان وفي القبائل المنضوية تحت المهدية[4]، وفي آذار عام ١٨٩٦ فوضت الحكومة البريطانية اللورد كتشنر[5] الذي كان حاكماً

---

(١) عبد الله التعايشي : هو عبد الله بن محمد التقي بن علي الكرار ، وُلد في بلدة المقدود في منطقة رهيد البردي عام ١٨٤٦ في دار التعايشة بدارفور ، ينتمي إلى قبيلة البقارة إحدى بطون التعايشة ولاءً ونسباً ، وهي أشهر القبائل الرحالة في تلك المنطقة ، عاش في أسرة فقيرة ، تولى قيادة المهدية بعد وفاة محمد المهدي عام ١٨٨٥ ، استشهد في معركة أم دبيكرات في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٨٩٩ . للمزيد انظر : ثائرة عبد الكريم جعفر علي التميمي ، عبد الله التعايشي ودوره السياسي في السودان ١٨٨٥- ١٨٩٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩- ٢٠ .

(٢) سبنسر تريمنجهام ، المصدر السابق ، ص١٠٠ ؛ محجوب زيادة ، الإسلام في السودان ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص١٢٣ .

(٣) السني بانقا ، المصدر السابق ، ص٢١ .

(٤) صلاح التجاني حمودي والأمير محمد عثمان أبو قرجة ، السنوسية والمهدية ، مجلة الدراسات السودانية ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٨ .

(٥) كتشنر : هو هوراشيو هربرت كتشنر ، وُلد في ريف بالي لنفور في جنوب إيرلندا بتاريخ الرابع والعشرين من حزيران عام ١٨٥٠ ، ودخل في الأكاديمية العسكرية عام ١٨٦٧ ، ونتيجة لكفاءته عُيّن مساعداً لقائد مكتب الحربية ، ثم أرسل إلى مصر وتدرج بالمناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة رائد ، ثم أرسل إلى السودان وتمكن من القضاء على الدولة المهدية=

لمصر[1] بالتقدم إلى أراضي الدولة المهدية عن طريق الجيش المصري وانتهت تلك المواجهة بالقضاء على دولة المهدية باستشهاد عبد الله التعايشي في معركة أم دبيكرات في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٨٩٩[2].

بعدَ أن قُضي على الدولة المهدية شرعت السلطات البريطانية في إعادة احتلال السودان من جديد بعد أن قضت على أكبر خطر كان يقف بوجهها آنذاك .

ثالثاً : بدايات تأسيس الحركة الإسلامية في السودان

- بدايات تكوين الحركة (١٩٤٨- ١٩٤٩)

يختلف الباحثون حول التاريخ المحدد لميلاد الحركة الإسلامية ، ويرجع ذلك إلى التباسات علاقة الدين بالسياسة التي ميزت الواقع السوداني ، إلا أن نشأة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان ارتبطت بحركة الإخوان المسلمين[3] التي ظهرت

=عام ١٨٩٩ ، وعُيّن حاكماً عاماً للسودان البريطاني – المصري ، قُتل في الخامس من حزيران عام ١٩١٦ على ظهر الطراد هام بشاير في أثناء توجهه إلى روسيا بفعل لغم زُرع من بعض الغواصات الألمانية . للمزيد انظر : وفاء وليد حسين العزاوي ، اللورد كتشنر ودوره السياسي والعسكري في مصر والسودان ١٨٩٦- ١٩١٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٥ .

[1] أحمد أمين ، المهدي والمهدوية ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٥٥ ؛ جيمس روبرتسون ، السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال ، ترجمة : مصطفى عابدين الخانجي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٢١ .

[2] مدثر عبد الرحيم ، الإمبريالية والقومية في السودان ١٨٩٩- ١٩٥٦ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٣٢ .

[3] الإخوان المسلمين : هي حركة إسلامية – سياسية أسسها حسن البنا في مدينة الإسماعيلية عام ١٩٢٨ في مصر ، ثم انتقلت إلى السودان في منتصف الأربعينيات ، ومن أبرز قادتها الصادق عبد الماجد من الرعيل الأول ، ثم حسن الترابي ، والرشيد الطاهر، وبابكر كرار من الرعيل الثاني ، هدفها إقامة دولة تحكم على وفق قوانين الشريعة الإسلامية . للمزيد انظر : مذكرات علي عشماوي ، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، د. ت ، ص٢ ؛ رغيد هيثم منيب ، المصدر السابق ، ص٧٦.

في مصر[1]، منذ مطلع القرن العشرين من خلال الصحف المصرية التي كانت تصل إلى السودان بانتظام ، من خلال المعلمين المصريين الذين عملوا في كل أنحاء السودان ، فضلاً عن الطلبة السودانيين الذين درسوا في مصر ، فنقل بعضهم تجربة الإخوان المسلمين المصرية إلى السودان في منتصف الاربعينيات من القرن العشرين[2].

حظي السودان باهتمام كبير من حركة الإخوان المسلمين في مصر ، وعُرف عن حسن البنا[3] أنه كان يحتفي بأبناء السودان ويدعوهم إلى المشاركة في حلقات النقاش والاجتماعات التي يعقدها آنذاك ، ويستأنس من وقت لآخر بآراء بعضهم في كثير من القضايا المهمة ، ومن أبرز الشباب السودانيين الذين كانوا على صلة مع حسن البنا ، جمال الدين السنهوري وعبد الرحمن الصائم ، واتخذ التبشير بدعوة الإخوان في السودان في بادئ الأمر صورة جهد فردي من بعض الإخوان المصريين المقيمين في السودان ، دعا كل من جمال الدين السنهوري وعابدين جمال إلى توسيع فكرة الإخوان من خلال

---

(1) حيدر إبراهيم علي ، إخفاق الحركة الإسلامية في السودان ، مجلة الديمقراطية ، العدد (٥٤) ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٥٨ – ٥٩ .

(2) عبده مختار موسى ، تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٢٦) ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٤ ؛ عبد السلام إبراهيم البغدادي وآخرون ، الحركات الإسلامية المعاصرة في منطقة القرن الإفريقي ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (١٠٧) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠، ص٤٥ .

(3) حسن البنا : هو حسن أحمد عبد الرحمن البنا ، وُلد عام ١٩٠٦ في مدينة المحمودية ، وهي إحدى المدن الصغيرة التي قامت على ضفاف فرع رشيد المتفرع من نهر النيل عُيّن مدرساً في مدينة الإسماعيلية ، وأسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ التي دعت إلى الرجوع إلى الدين ، واجهت دعوته معارضة السلطات التي أصدرت قرارها العسكري رقم (٦٤) لسنة ١٩٤٨ ، المؤرخ في الثامن من شباط عام ١٩٤٨ ، بموجبه حُلت جماعة الإخوان المسلمين وجميع شعبها في مصر وصودرت أملاكها ، اغتيل المرشد العام للإخوان حسن البنا في الثاني عشر من شباط عام ١٩٤٩ . للمزيد انظر : حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية، مطابع الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٥٤ ؛ إبراهيم البيومي غانم ، الفكر السياسي للإمام حسن البنا ، تقديم : المستشار طارق البشري ، ط١ ، مركز المدارات للأبحاث والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٤٧٨ .

الأحاديث المتصلة والخطب في المساجد والمنتديات والاتصال المباشر بكبار رجال السودان وزيارة دور الأحزاب السياسية والهيئات والطوائف في المدن الكبرى في شرق السودان وغربه لتبليغ الدعوة ، وأثمر ذلك الجهد تأسيس عدد كبير من شُعب الإخوان في العاصمة الوطنية وشندي وعطبرة ومناطق أخرى من السودان(١)، وبذلك أصبح السودان مفتوحاً أمام دعوة الإخوان المسلمين بعد مضي نحو عشرين عاماً عليها في القاهرة(٢).

شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية تزايداً كبيراً في حجم الإخوان المسلمين التي تحولت إلى حركة شعبية إسلامية تحت قيادة حسن البنا(٣)، وفي الاحتفال الذي أقامه الإخوان في مصر عام ١٩٤٨ بمرور عشرين عاماً على تأسيس حركة الإخوان في مصر (١٩٢٨- ١٩٤٨) ذكر حسن البنا أن شُعب الإخوان بلغت ألفي شُعبة في مصر وخمسين شعبة في السودان والبلاد العربية والإسلامية .

حاولَ بعض المصريين توسيع النشاط الإسلامي للجماعة الإسلامية من خلال بث الدعوة بين السودانيين ، بيدَ أن نشاط تلك الدعوة على المجتمع السوداني بوجه عام كان محدوداً ، وكانت كثرة الطلاب ومَنْ عرفوا بالمثقفين من خريجي كلية غردون التذكارية وطلاب المدارس العليا بمعزل عن النشاط الإسلامي الجديد الذي يشهده السودان أول مرة آنذاك ، ويستثنى من أولئك مجموعة من طلاب معهد أم درمان العلمي الذين انضمّوا إلى الحركة عام ١٩٤٨(٤).

---

(١) محمد الخير عبد القادر ، نشأة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان ١٩٤٦- ١٩٥٦ ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٩٧ ، ص٦٠-٦١ .

(٢) إسحاق موسى الحسيني ، الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة ، ط١ ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٢ ، ص ٣٦ .

(٣) أحمد البرديسي ، الملفات السرية للإخوان ، المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٦٩.

(٤) محمد الخير عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

كان عام ١٩٤٩ مرحلة حاسمة في تاريخ حركة الإخوان في كلٍ من مصر والسودان ، ففي الثاني عشر من شباط من ذلك العام اغتيل حسن البنا في أحد الشوارع الكبرى بمدينة القاهرة ، وكان ذلك الحدث إيذاناً بمواجهة حادة بين حركة الإخوان في مصر وحكومة السعديين برئاسة إبراهيم عبد الهادي ، وكان المراقبون يحسبون أن المواجهة ستنتهي بالقضاء على الإخوان بعد اغتيال مرشدهم واعتقال قادتهم وإيداع شبابهم السجون والمعتقلات ، إلا أن حكومة السعديين لم تستمر طويلاً[١]، وخرج الإخوان من السجون بعد القمع والاضطهاد بعد محنة عام ١٩٤٩، وذلك هو عهد تكوين ونشأة (الحركة الإسلامية الحديثة)[٢].

- النشاط الفعلي للحركة (١٩٥٠- ١٩٥٢)

شهدت تلك المرحلة نشأة الحركة في الأوساط الطلابية[٣]، ففي عام (١٩٥٠- ١٩٥١) ، قدِمَ أحد الطلاب السودانيين من جامعة القاهرة لمواصلة دراسته في كلية الخرطوم الجامعية ، وتلقى ذلك الطالب الدعوة على يد حسن البنا وبايعه عليها ، وعندما وصل إلى الخرطوم كان يحمل معه بعض رسائل حسن البنا ، ومن خلال اتصاله بالإسلاميين في كلية الجامعة عرفوا الكثير عن دعوة الإخوان المسلمين وأسلوبهم في العمل ، ووجدوا رسائل البنا الغذاء الفكري والروحي الذي كانوا يبحثون عنه ، يقول أحد الذين عاصروا تلك الحقبة : " **لقد كنا نبحث عن أدب للحركة الإسلامية فلم نجد غير رسائل حسن البنا** "[٤].

وعلى صعيد آخر شهدت المدة (١٩٥٠- ١٩٥٢) هجرة متصلة للطلاب السودانيين المنتمين إلى حركة التحرير الإسلامي ، الذين التحقوا بكلية دار العلوم وكليات

---

(١) محمد الخير عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٦٢- ٦٣ .

(٢) سلمى حسن العطا محمد رحمة ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٣) قضايا شرق أوسطية ، ط١ ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ١٦ .

(٤) محمد الخير عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٦٩- ١٧ .

جامعة الأزهر ، ومن مبعوثي وزارة المعارف السودانية إلى القاهرة ، وعندما استقر أولئك الطلاب في جامعات مصر ومعاهدها العليا رأوا بأعجاب فريقاً من أقرانهم في الدراسة يجدّون في تحصيل العلم بكل فروعه وتخصصاته ، فكان طبيعياً أن يأخذ الطلاب الإسلاميون القادمون من السودان مكانهم بين صفوف الإخوان المسلمين ، في وقت كان الشيوعيون يسيطرون فيه على الاتحاد العام للطلاب السودانيين في القاهرة ، واتسم سلوكهم بما كان عليه رفاقهم في كلية الخرطوم الجامعية[١].

فتحت أمام الطلبة السودانيين الإسلاميين منافذ الاتصال بحركة الإخوان المسلمين في مصر والتأثر بدعوتهم والمشاركة الفاعلة في نشاطهم ، ووجدوا في رحاب الدعوة الإسلامية حصانة ومثابة أعانتهم على الاستقامة والجد في تحصيل العلم ، وشحذت نفوسهم للمشاركة في العمل الإسلامي ، ووثقت عرى الاتصال بينهم وبين إخوانهم في السودان وتدفقت من خلالهم أفكار الإخوان وأساليبهم في الدعوة وأدبهم ومطبوعاتهم نحو الخرطوم ، لقد كان عطاء الحركة الإسلامية اليافعة في السودان متواضعاً إلى حد كبير قبل اتصالها بحركة الإخوان المسلمين في مصر ، فلم يكن لها زاد تقدمه إلا في حدود الاجتهاد الفردي لأعضائها المتحمسين وهم في بداية المرحلة الجامعية وعلى أثر تلك الصلة الوثيقة التي نمت بين الحركة وجماعة الإخوان في مصر امتد نشاط الدعوة في السودان إلى مواقع التأثير بين الطلاب وغير الطلاب ، وكانت تلك الصلة أشبه بصلة التلميذ بأستاذه[٢].

وكان الطلبة الناشطون في الحركة الإسلامية في الجامعة قد كونوا من أنفسهم حركة تحرير إسلامي نازعت الشيوعية سيطرتها على أوساط التعليم أوائل الخمسينيات ، إلا أن ذلك الاتجاه انعكس نحو حركة الإخوان في مصر[٣]، وخلال مدة وجيزة شقّت الحركة

---

[١] **محمد الخير عبد القادر ، المصدر السابق ، ص٦٩-٧٠ .**

[٢] **المصدر نفسه .**

[٣] **الصادق المهدي ، ثلاثة أعوام في خمسينات القرن ، مجلة التضامن ، العدد (٢٦) ، لندن ، ١٩٨٣ ، د. ص .**

طريقها في السودان وأقبل عليها الطلاب من كل صوب في وجه مقاومة الحركة الشيوعية ، وعندما أطلت السنة الدراسية (١٩٥١- ١٩٥٢) فاز الإسلاميون في الكلية الجامعية بالخرطوم في انتخابات اتحاد الطلاب وانتزعوا القيادة من الشيوعيين لأول مرة في تاريخ الكلية ، وكان لذلك الفوز صدى عميق في دوائر الطلاب السودانيين بمصر وفي محيط الإخوان بوجه عام[1]، وزادت الصلة عمقاً بإخوان مصر خلال زيارات الطلاب المتبادلة بين القاهرة والخرطوم[2]، وذلك نتيجة انفتاح منافذ الاتصال بين الطلاب السودانيين والإخوان المسلمين في مصر[3].

وفي العام نفسه الذي فاز فيه الإسلاميون في السودان بقيادة الاتحاد استقبل إخوان مصر بابكر كرار ومحمد يوسف محمد وتيسّر لهم لقاء بعض قادة الإخوان المسلمين ، فتعرف اولئك الشباب إلى حقيقة دعوة الإخوان وأثرها في المجتمع المصري وريادتهم في حركة البعث الإسلامي ، كذلك زارت القاهرة بعد ذلك الطالبة سعاد الفاتح البدوي من كلية الخرطوم الجامعية (آداب) ، وهي إحدى رائدات الحركة النسائية الإسلامية في السودان وأتيحت لها زيارة المرشد العام لحركة الإخوان، وبالمثل توالت زيارات الإخوان المصريين إلى السودان من الطلاب وقادة الحركة ، وخلال العطل كان الطلاب السودانيون بمصر يقومون بنشاط واسع لنشر الدعوة والتعريف بها في الخرطوم وأقاليم السودان المختلفة وتمخضت تلك اللقاءات بين إخوان مصر والسودان عن آثار بعيدة المدى في مستقبل الحركة الإسلامية في السودان سواء أكان ذلك في محيط الطلاب الجامعيين وغير الجامعيين أم بين الشعُب الخارجية ، وظهرت تلك الآثار في إعداد طلائع الجيل الجديد آنذاك من

---

(١) محمد الخير عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يونان لبيب رزق ، أيديولوجية الوحدة بين مصر والسودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٤) ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٦٥ .

خلال التربية بتطبيق نظام الأسر والكتائب وإقامة المنتديات الفكرية وإنشاء الأندية الثقافية والمكتبات الإسلامية كمكتبة الفكر الإسلامي وغيرها[1].

بقيت كلية الخرطوم تمثل مركز الثقل في نشاط الحركة بالتعاون الوثيق مع إخوانهم في مصر ، لمواجهة الحركة الشيوعية لاستقطاب القاعدة الطلابية العريضة واقتحام بعض مناطق النفوذ الشيوعي في محيط العمل النقابي وفي دوائر نشاط المرأة ، وكانت المرحلة بين عامي (١٩٥٠- ١٩٥٢) بحق مرحلة المد الإسلامي الذي دفع دعوة الإخوان المسلمين إلى مركز الصدارة بين صفوف الطلاب في السودان ، إذ ازدهرت الحركة الإسلامية في السودان وزاد الاقبال عليها[2].

- المؤتمر التأسيسي للحركة (١٩٤٩- ١٩٥٤)

استقبلت كلية الخرطوم الجامعية مجموعة من الطلاب عام ١٩٤٩ ، وكان من بينهم بابكر كرار ومحمد يوسف ومحمد الخير عبد القادر وآدم فضل الله وآخرون ، وأخذ أولئك الفتية يتأملون حياتهم الجديدة ولاسيما أن طبيعة المناخ السياسي في أروقة اتحاد طلاب الكلية في قبضة الشيوعيين ، فأخذوا يفكرون في مواجهة النشاط الشيوعي على أساس من قيم الإسلام وتعاليمه ، والتقت الأفكار وقرروا وضع اللبنة الأولى في بناء الحركة الإسلامية ، ومقاومة الاستعمار البريطاني سعياً لإقامة مجتمع فاضل على أسس تعاليم الإسلام وقيمه[3]، مؤكدين حق الحركة في المطالبة بحق الشعب في الحرية والاستقلال ، وتطبيق شرع الله في الحكم[4].

---

[1] محمد الخير عبد القادر ، المصدر السابق ، ص٧١ .

[2] المصدر نفسه .

[3] أجه كبر جودة يحيى ، الشورى في فقه الحركة الإسلامية السودانية ١٩٨٩- ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الدراسات الإسلامية ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٤ .

[4] نوال عبد العزيز مهدي راضي ، مصر والسودان في مفترق طرق ١٩٥٣- ١٩٥٦ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٢ .

وفي عام ١٩٥٢ جاء وفد من الإخوان المصريين بقيادة عبد البديع صقر إلى السودان عارضاً على حركة التحرير الإسلامي الالتحام العضوي بحركة الإخوان المسلمين في مصر ، إلا أن تلك الدعوة واجهت معارضة من بعض أفراد الحركة الإسلامية في السودان ، مشيرين إلى خصوصية الحركة السودانية وإن أي محاولة لربط حركة التحرير عضوياً بمصر سيؤدي إلى ابتعاد أنصار الحركة ، وقد دعا بابكر كرار إلى اجتماع حضره أربعون شخصاً من أفراد الجماعة الإسلامية ، حُددت فيه الوجهة الفكرية والسياسية لحركة التحرير الإسلامي ، إذ وصف المجتمعون أنفسهم بأنهم حركة تحرير إسلامي وليسوا إخواناً مسلمين ، وبذلك ظهر أول انقسام مما أدى إلى قيام لجنة وساطة لجمع الشمل ، وظهر في الساحة **ثلاثة تيارات :-**

١. حركة الإخوان المسلمين .

٢. تيار داعي إلى الاستقلال ، وهم تيار حركة التحرير الإسلامي .

٣. تيار داعي إلى نقل التجربة المصرية والعمل ضمن الأطر العامة لحركة الإخوان المسلمين في مصر مع الاحتفاظ باستقلالية تسمح بحرية معقولة مع التركيز على التربية الروحية[1] .

ولحسم تلك الخلافات عُقد المؤتمر التأسيسي الأول الذي قدمت فيه الحركة الإسلامية نفسها في مؤتمر العيد في الثاني عشر من آب عام ١٩٥٤ في نادي أم درمان الثقافي باسم (الإخوان المسلمين)[2] مع استقلالها إدارياً عن أية جماعة أخرى ، واتخذ ذلك القرار بما يشبه الإجماع ، وانتخب أمين عام للجماعة وسُمِّيَ أمين السر العام للإخوان المسلمين في السودان ، وبموجب تلك القرارات أسست الحركة الإسلامية معلنة لأعضائها ومعروفة باسمها ومقرها وغايتها ، ولها مكتبها التنفيذي والمنتخب لإدارة شؤون الحركة ،

---

[1] سلمى حسن العطا محمد رحمة ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

[2] عبدة مختار موسى وآخرون ، الحركات الإسلامية في الوطن العربي ، المجلد الثاني ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٧٠٥ .

وبصدور قرارات مؤتمر العيد استكملت حركة الإخوان بنائها الإداري والتنظيمي[1]، والمؤكد أن الإخوان المسلمين كانوا ناجحين في الوصول إلى طموحهم[2].

واجهت الحركة الناشئة منعطفاً خطيراً نتيجة الأحداث التي حصلت في مصر ، إذ أصدرت السلطات المصرية أمراً بمحاكمة أعضاء الجهاز السري للإخوان المسلمين ، وقد أتمت الدائرة الأولى محاكمة (٤١) متهماً أصدرت حكماً بالإعدام على خمسة منهم ، أما الباقون فأصدرت ضدهم حكماً بالأعمال الشاقة لمدد مختلفة ، وقد صادقَ مجلس قيادة الثورة على الأحكام عدا حكم الإعدام الذي استبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة[3].

ونتيجة لذلك حاول الإخوان في السودان إرسال برقيات إلى ملوك الدول العربية محتجين على المعاملة القاسية التي تلقاها حلفاؤهم في مصر ، عادين ذلك مخالفاً للقيم وتحدياً للأعراف وإساءة لسمعة العرب والمسلمين[4]، وقد تزامن ذلك مع حدوث صِدام في السودان بين أنصار عبد الرحمن المهدي[5] والشرطة السودانية عندما حاول الأنصار

---

(1) عمرو الشوبكي وآخرون ، أزمة الإخوان المسلمين ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٥ .

(2) أجه كبر جودة يحيى ، المصدر السابق ، ص ٦٥-٦٦ .

(3) و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ١٢ ، وثيقة رقم ١٣/٢/٩٤١ ، ص٥٠ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول محاكمة الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين ، ١٩٥٤/١٢/٢ .

(4) و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٢١ ، وثيقة رقم ع/٤٠٣٦/١١ ، ص ٤٣ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الإخوان المسلمين في السودان ، ١٩٥٧/٩/١١ .

(5) عبد الرحمن المهدي : هو عبد الرحمن محمد أحمد المهدي ، وُلد عام ١٨٨٥ ، وهو أصغر أبناء محمد المهدي ، بعد إعادة احتلال السودان عام ١٨٩٩، نُفذ حكم الإعدام بكل أبناء المهدي باستثناء عبد الرحمن لصغر سنه ، وتم الاستيلاء على أملاك والده ، في عام ١٩١٢ سمحت له السلطات بالعودة إلى جزيرة آبا لقطع الأخشاب والزراعة ، وعلى وفق القانون الساري مفعوله آنذاك ، يمكن أن يطالب أي شخص زرع قطعة من الأرض لخمس سنوات متتالية أو أكثر بملكيتها ، وقد جاء العديد من أتباعه لمساعدته وتمكن من تنظيف كل الجزيرة للحراثة والزراعة فحصل على ملكية (٥,٠٠٠) فدان وعلى مساحات واسعة وأصبح من أكبر الأثرياء في إفريقيا=

مهاجمة قصر الحاكم العام في الخرطوم الذي كان ينزل به محمد نجيب[1]، وكانوا يهتفون بسقوطه ، مما أدى إلى حدوث صدام ووقوع ضحايا بين الجانبين ، منهم قائد الشرطة البريطاني في الخرطوم ، فضلاً عن الحاكم العسكري السوداني ، ونتيجة لذلك أعلنت حالة الطوارئ في البلاد ، وغادر محمد نجيب في الثاني من آذار عام ١٩٥٤ إلى القاهرة[2].

=إذ قدرت أرباحه السنوية من مشروعاته الزراعية والتجارية بما راوح بين (٢٠) إلى (٣٠) ألف جنيه مصري ، يضاف إليه ما يتلقاه من الزكاة ، والهدايا التي يبعث بها إليه أتباعه من الأغنياء، تزعّم حزب الأمة السوداني عام ١٩٤٥ الذي دعا إلى حق تقرير المصير وعدم الاتحاد مع مصر، توفي عام ١٩٥٩ . للمزيد انظر :

U.S.S.D.E.I.F.A.1950-1954 Office Memorandum From Joseph Sweeney. U.S.Liason Officer in Khartoum to state Department, No.2581, Dated in June 27, 1952. Film (29). P. 116 ;

عبد الرحمن المهدي ، مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص١١ .

(١) محمد نجيب : وُلد في الخرطوم السابع من تموز عام ١٩٠١ ، درس بكلية غردون الحربية ، ثم التحق بالحرس الملكي عام ١٩٢٣ وعُيّن ضابطاً في الجيش المصري ، وفي عام ١٩٥٣ أصبح أول رئيس للبلاد بعد سقوط الحكم الملكي في مصر حتى عام ١٩٥٤ ، أجبر على الاستقالة ووضع تحت الإقامة الجبرية حتى عام ١٩٧١ ، لم يمارس أي نشاط سياسي بعدها حتى وفاته في الثامن والعشرين من آب عام ١٩٨٤ . للمزيد انظر : مذكرات محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ط١ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٩ .

(٢) عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ج١ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، د. ت ، ص ١٤٤ .

المبحث الثاني
الحركات الإسلامية والحكومات الديمقراطية المتعاقبة في السودان

أولاً : الحكومة الديمقراطية الأولى (١٩٥٦- ١٩٥٨)

بعدَ أن قدمت بريطانيا بوساطة سفيرها في القاهرة مقترحات عن الوضع في الشرق الأوسط ، قدمت في الوقت نفسه مقترحات عن السودان ، إذ جاء في نص المذكرة " **إن الحكومة البريطانية لا توافق أن يكون الدفاع عن الشرق الأوسط ومسألة السودان أمرين مرتبطين مع بعضهما** " ، وتلخص المشروع البريطاني عن الوضع في السودان بما يأتي : " **إن الهدف المشترك لبريطانيا ومصر هو إتاحة الفرصة للسودانيين كي يحصلوا على مرتبة الحكم الذاتي في أقرب وقت ، وتحديد وقت يُتفق عليه يحصل فيه السودانيون على الحكم الذاتي الكامل ، ثم يختارون بحريتهم نوع حكومتهم والعلاقة التي تربطهم بمصر** "[١]، وبناءً على الاقتراح الذي تقدّمت به مصر في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٥٣ ، جرى التوقيع على اتفاقية بين بريطانيا ومصر في شباط ١٩٥٣ دعت السودان إلى ممارسة حقه في تقرير المصير خلال مدة (٣) سنوات[٢]، بموجبها يُسمح للسودانيين تقرير مصيرهم ونوع الحكم الذي

---

(١) وليد حمدي الأعظمي ، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية ، رقم الوثيقة F.O.371/96908 ، مجلة الدستور ، العدد (٣١٢) ، لندن ، ١٩٨٣ ، ص ٥٩ ؛ صحيفة النيل ، العدد (٤٤٠٢٠) ، الخرطوم ، ١٩٥١/١٠/١٥ .

(٢) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١١٠٧/٢ ، رقم الوثيقة ١٩٤٩ ، بيروت ، ١٥ تموز ١٩٨١ ؛ نجدة فتحي صفوة ، العرب في الوثائق البريطانية ، ط١ ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٠ .

يطمحون إليه[١]، فيختارون لأنفسهم إحدى الحالتين ، إما الارتباط مع مصر أو الاستقلال التام[٢].

وحُدد موعد إجراء الانتخابات النيابية التي ضمت مشاركة جميع الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة آنذاك ، وبرز من بين تلك الأحزاب حزب الأمة[٣] بزعامة عبد الرحمن المهدي[٤] الذي طالّب بإجراء انتخابات نزيهة حرة تخرج للسودان نواباً يبدون رأيهم في تحديد مصيرهم وتحقيق الاستقلال[٥]، فضلاً عن الحزب الاتحادي[٦]بزعامة إسماعيل

---

[١] وليد حمدي الأعظمي ، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية ، رقم الوثيقة F.O. 371/96902 ، مجلة الدستور ، العدد (٣١٠) ، لندن ، ١٩٨٣ ، ص ٥٥ ؛ صحيفة النيل ، العدد (٤٣٩٩٢) ، الخرطوم ، ١٩٥١/٩/٣ .

[٢] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٦ ، وثيقة رقم ٧٩ ، ص ١٥٤ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الانتخابات في السودان ، ١٩٥٣/١٢/١٣ ؛ صحيفة النيل ، العدد (٤٤٠٢١)، الخرطوم ، ١٩٥١/١٠/١٦.

[٣] حزب الأمة : هو حزب سياسي أسسه عبد الرحمن المهدي في شباط عام ١٩٤٥ ، وكان يحمل شعار (السودان للسودانيين) ، دعا إلى الاستقلال عن كلٍ من مصر وبريطانيا ، وبناء دولة سودانية مستقلة على أسس الحرية والعدل والمساواة بين مكونات الشعب . للمزيد انظر : منى حسين عبيد الشمالي ، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٧ .

[٤] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٥ ، وثيقة رقم ٥١ ، ص ١٣٨ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول تقرير عام عن الحالة السياسية ، ١٩٥٣/٢/١ .

[٥] صحيفة النيل ، العدد (٤٣٩٩٧) ، الخرطوم ، ١٩٥١/٩/١٠ ؛ فتحي فرج ، الإدارة السودانية في محك الاختبار ، مجلة اقرأ ، العدد (٥٦٦) ، قطر ، ١٩٨٦ ، ص ١ .

[٦] الحزب الاتحادي : من الأحزاب التقليدية في السودان ، أسس عام ١٩٥٢ ، دعا إلى فكرة الاتحاد مع مصر ، تمكن من الفوز في أول انتخابات للسودان ، فألف الحكومة المدنية الأولى بقيادة إسماعيل الأزهري ، حُلَ بعد انقلاب الفريق إبراهيم عبود عام ١٩٥٨ ، ثم رجع إلى=

الأزهري[1]

بدأت الانتخابات السودانية بتاريخ الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٥٣ بين الأحزاب المتنافسة ، وقد أخذت الصحف المصرية منذ بدء الانتخابات باتهام الموظفين الإداريين البريطانيين بالتدخل في الانتخابات وتوجيهها بما يتفق والمصالح البريطانية ويحول دون فوز الحزب الوطني الاتحادي ، كما أخذت الصحف والإذاعة البريطانية باتهام المرشحين الاتحاديين وزعماء حزبهم باللجوء إلى الوسائل غير المشروعة ، ورشوة الناخبين للحصول على أصواتهم[2].

=العمل بعد ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤ ، واندمج مع حزب الشعب الديمقراطي ليصبح اسمه (الحزب الاتحادي الديمقراطي) الذي ظل يمارس نشاطه حتى حله بعد وصول جعفر نميري إلى السلطة في أيار عام ١٩٦٩ . للمزيد انظر : محمد عثمان الدرويدي ، مذكراتي (١٩١٤- ١٩٥٨) ، مطبعة التمدن ، الخرطوم ، ١٩٦١ ، ص ٦١ ؛ محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠ - ١٩٥٥) ، شركة الأول للطباعة ، الخرطوم ، ٢٠٠٢ ، ص ٥١٥ .

[1] إسماعيل الأزهري : وُلد بأم درمان عام ١٩٠٠ ، ودرس في جامعة بيروت الأمريكية وحصل على درجة البكالوريوس ، ألّف كتاباً تحت عنوان : الطريق إلى البرلمان ، بيّن فيه معالم الديمقراطية التي يجب أن يحصل عليها الشعب السوداني ، أسس أول حزب سياسي في السودان دعا إلى الاتحاد مع مصر (حزب الأشقاء) ، فاز حزبه في أول انتخابات عام ١٩٥٣ ، وهو أول رئيس للوزراء بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ ، وفي عام ١٩٥٨ أصبح زعيماً للمعارضة بعد أن فقد حزبه الأغلبية النيابية ، تعرض للاعتقال من سلطات الفريق عبود (١٩٦١- ١٩٦٢) ، أدى دوراً في الإطاحة بالحكم العسكري الأول ، انتخب عام ١٩٥٦ عضواً ثم رئيساً للمجلس الرئاسي إلى الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٦٩ ، اعتقل بعد انقلاب جعفر النميري وبقي تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام ١٩٦٩ . للمزيد انظر : عبد الرحمن أحمد المهدي ، حكايات عن الزعيم الإنسان إسماعيل الأزهري ، الخرطوم ، ٢٠٠٣ ، ص ٥ ؛ عبد الوهاب الكَيالي ، موسوعة السياسية ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ١٩٠ .

[2] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٥ ، وثيقة رقم ٣٤ ، ص ٧٢ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الانتخابات في السودان ، ١٩٥٣/١١/٣٠ .

أفرزت النتائج عن فوز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية ساحقة (٥٤) مقعداً مقابل (٢٠) مقعداً لحزب الأمة ، وتعزى أسباب إخفاق حزب الأمة إلى الغرور الذي كان مسيطراً على مرشحيهم نظراً إلى علاقتهم الوثيقة بالإدارة البريطانية الحاكمة في السودان آنذاك ، وللدعاية القوية التي نشرها خصومهم بأن سياسة حزب الأمة ترمي إلى الانضمام إلى دول الكومنولث البريطاني وهو أمر نفر منه السودانيون وانضمّوا إلى جانب الاتحاديين بدوافع الحرية والدين[١] .

حصلت الأحزاب الأخرى على بعض المقاعد ، وبذلك تألف مجلس نواب الانتقالي عام ١٩٥٣ الذي انتخب القاضي بابكر عوض الله[٢] رئيساً له في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٥٤[٣]، ثم انتخب إسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس الوزراء ، وبذلك أُلفت أول حكومة وطنية في السودان[٤] .

---

[١] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٥ ، وثيقة رقم ٤٦ ، ص٩١ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الانتخابات في السودان ، ١٩٥٣/١١/٣٠ .

[٢] بابكر عوض الله : قاضٍ ورجل دولة ، وُلد عام ١٩١٧ ، حصل على ماجستير في القانون ، رئيس مجلس النواب إبان حقبة الاستقلال (١٩٥٤- ١٩٥٧) ، تدرج في سلك القضاء حتى تولى منصب رئيس المحكمة العليا ورئيس القضاء (١٩٦٥- ١٩٦٩) ، وعضو مجلس قيادة الثورة بعد ثورة أيار عام ١٩٦٩ ، وتولى رئاسة مجلس الوزراء من أيار حتى تشرين الأول عام ١٩٦٩ ، وكان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ووزير الخارجية والعدل (١٩٦٩- ١٩٧١) ، وصار وزيراً للعدل (١٩٧١- ١٩٧٢) ، نُحي عن العمل السياسي فعاش في مصر منذ عام ١٩٧٢ . للمزيد انظر : أحمد محمد شاموق ، معجم الشخصيات السودانية المعاصرة ، ط١ ، بيت الثقافة ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ٩٢ .

[٣] سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص١١٦ ؛ فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، البرلمان السوداني الأول وتقرير المصير ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد (١٥) ، العدد (٤) ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٣ .

[٤] جمهورية السودان – الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الحكومات السودانية الوطنية ١٩٥٤-٢٠٠٦ ، ط٣ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨.

وفي السادس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٥٤ صرّح إسماعيل الأزهري بأن السودان سوف يستقل استقلالاً تاماً ، ثم ينظر أمر تنظيم علاقته مع مصر ، وقد أذاعت وكالات الصحافة والإذاعة الأجنبية التصريح المذكور[١]، وأكّدَ السفير البريطاني في القاهرة ذلك من خلال مذكرة قدّمها إلى الجانب المصري إذ ورد فيها : " **بالإشارة إلى الخطابات المتبادلة بين حكومتينا بتاريخ اليوم في شأن تعديل الاتفاق المصري البريطاني الموقع في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ يسرني أن أقترح أنه بمجرد إعلان نتائج الاستفتاء وانتخابات الجمعية التأسيسية تقوم الحكومتان – بالتشاور معاً ومع ممثلي البرلمان السوداني على الخطوات التي تتخذ لإنهاء عملية تقرير المصير والإدارة الثنائية** " وجاء الرد من الجانب المصري عن طريق وزير خارجيتها : " **لي الشرف أن أخطر سيادتكم بأني قد تسلمت مذكرتكم بتاريخ اليوم التي اقترحتم بأنه بمجرد إعلان نتائج الاستفتاء وانتخابات الجمعية التأسيسية تقوم الحكومتان بالتشاور معاً ومع البرلمان السوداني على الخطوات التي تتخذ لإنهاء عملية تقرير المصير والإدارة الثنائية**"[٢].

كانَ على حكومة الحزب الوطني الاتحادي أن تحدد موقفاً واضحاً بين مصلحتين متناقضتين تناقضاً حاداً ، فمن جهة هناك مصر التي أدت دوراً رئيساً في قيام الحزب الوطني الاتحادي نفسه ، وفي دعمه مالياً وسياسياً ، وظَلَّت تعمل بحماسة لحماية نصيبها من مياه النيل ، ومن جهة أخرى هناك الارستقراطية الدينية وحلفاؤها[٣]، مما أحدثت

---

[١] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٨/٢/٩٩٤ ذ ، وثيقة رقم ١٤ ، ص٩١ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الأحداث في السودان ، ١٩٥٤/١٢/٢٨ .

[٢] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٨/٢/٢١١١ ذ ، وثيقة رقم ٢٣ ، ص٤٦ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول تعديل اتفاقية السودان ، ١٩٥٥/١٢/٤ .

[3] Taisier Mohamed Ali, The cultivation of Hunger state and Agriculture in Sudan, University press, Khartoum, 1989, P. 82.

خلافات كبيرة بين عبد الرحمن المهدي زعيم حزب الأمة الذي كان معارضاً للوحدة مع مصر[1]، وأكَّدَ حق السودان بأن يكون له مجلسه النيابي الخاص وجيشه وتمثيله الخاص وأن يُمنح حق الانفصال عن مصر متى شاء ذلك[2]، وأكَّدَ أن (٩٥%) من الشعب السوداني يريدون الاستقلال ، وبين زعيم الحزب الاتحادي إسماعيل الأزهري الذي ساندته الصحف المصرية مؤكدين أن (٩٣%) من سكان السودان يريدون الاتحاد مع مصر[3].

بدأت ضغوطات كبيرة من الحزب الوطني الاتحادي تطالب إسماعيل الأزهري بتغيير موقفه الذي كان يحمل لواء الاتحاد مع مصر ، وكانت ثمة مشاكل عالقة بين مصر والسودان منها مشكلة توزيع مياه النيل ، ولاسيما أن مصر كانت تضغط على الحزب الوطني الاتحادي ورئيسه إسماعيل الأزهري منذ مجيئهم إلى الحكم من أجل الحصول على كميات إضافية من مياه نهر النيل[4]، وقد تُوصل إلى اتفاق بين الجانبين حصلت بموجبه السودان على (١٨,٥) مليار متر مكعب من مياه نهر النيل[5].

---

[1] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٣٠٢/٢ ، رقم الوثيقة ١٨٩٩ ، بيروت ، ٢٠ أيار ١٩٨١ ؛ صحيفة النيل ، العدد (٤٤٠١٦) ، الخرطوم ، ١٩٥١/١٠/١٠.

[2] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٦٨ ، وثيقة رقم ٢٣ ، ص٥٣ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول القضية المصرية والسودان ، ١٩٥٠/٣/٦ .

[3] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٦٨ ، وثيقة رقم ١١ ، ص ٢٧ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول القضية المصرية ، ١٩٥٠/٤/٥ .

[4] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٦٨ ، وثيقة رقم ٣٨ ، ص٨٢ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول تردي العلاقات بين مصر والسودان ، ١٩٥٥/٤/١٢ ؛ و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٦٨ ، وثيقة رقم ٢٧ ، ص ٦١ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية ، ١٩٥٥/٥/٤ .

[5] و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٤١/٢٨٣ ، وثيقة رقم ٨ ، ص٥، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول العلاقات المصرية السودانية ، ١٩٥٨/١٠/١٨ ؛ و . خ. ع =

أمام تلك الضغوط التي واجهها إسماعيل الأزهري اتفق ممثلو الأحزاب بما فيها حزب الأمة والحزب الوطني على صيغة مشتركة لاتخاذ قرار الاستقلال ، وقد أعلن ذلك رسمياً السيد إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء يوم الجمعة الموافق السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٥٥ أمام مجلس النواب قائلاً : " **إن البرلمان سيقرر يوم الاثنين المصادف ١٩ الجاري تشكيل جمهورية مستقلة للسودان** " ، وفي يوم السبت اتصل السيد إسماعيل الأزهري هاتفياً بالرئيس جمال عبد الناصر[1] وأبلغه أنه قد بعث إليه رسالة خاصة طلب

=ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٤١١/٢٣٨ ، وثيقة رقم ٦ ، ص ٢٦ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول الاتفاقية المصرية السودانية ، ١٩٥٩/٩/٢٢ .

[1] جمال عبد الناصر : وُلد في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩١٨ من أسرة يرجع أصلها إلى الريف المصري موطنها بني مر ، وهي قرية صغيرة من قرى مصر ، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة (السكة الحديد) ، وفي تمام عام ١٩٣٣ دخل مدرسة النهضة الثانوية وكان عمره خمسة عشر عاماً آنذاك ، التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٧ ، ورقي ضابطاً ، وعُيّن بسلاح المشاة بأسيوط ، اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، أسس تنظيم الضباط الأحرار الذي فجّر ثورة تموز عام ١٩٥٢ ، تقلد منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وفي عام ١٩٥٤ عُيّن رئيساً للوزراء ، شهدت وزارته العدوان الثلاثي على مصر وفي عام ١٩٦٣ وقعّ ميثاق الوحدة بين العراق وسوريا ومصر الذي لم يكتب له النجاح نتيجة الخلافات آنذاك ، وفي عام ١٩٦٧ أصيبت مصر بنكسة حزيران ، قدّم على أثرها استقالته التي رفضها الشعب المصري ، وفي عام ١٩٦٨ شنّ حرب الاستنزاف ، شهدت مصر في عهده ثورة في البناء وثورة في الصناعة وثورة في العلاقات الدولية ، له الفضل في إنشاء إذاعة للقرآن الكريم وطبع ونشر الكثير من كتب التراث الدينية ، وفي عهده استقبل الأزهر المئات من الطلبة من إفريقيا وآسيا ، وأرسل العديد من الدعاة إلى بلدان إفريقيا وغيرها ، توفي في أيلول عام ١٩٧٠ بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة . للمزيد انظر : حسن الفكهاني المحامي ، موسوعة جمال عبد الناصر ، ج٢ ، ط١، الدار العربية للموسوعات ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٧ ؛ مذكرات ضياء الدين داود ، سنوات عبد الناصر أيام السادات ، ط١ ، دار الخيال ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥.

فيها الموافقة على استقلال السودان وعدم معارضتها حفاظاً على العلاقات الأخوية بين البلدين ، وقد وعده الرئيس المصري خيراً[1] .

أعلنت كل من بريطانيا ومصر موافقتهما على استقلال السودان ، وانتظرت أن تقوم الحكومتان بالاعتراف رسمياً باستقلال السودان عن طريق تبادل التمثيل الدبلوماسي مع حكومة الخرطوم واتبعها في ذلك الدول الأخرى[2] .

لم تكن مبادرة مصر إلى إعلان مباركتها لاستقلال السودان متوقعة ، ولاسيما أن المراقبين توقعوا صِداماً مدوياً بين النظامين أثر التحول عن وحدة وادي النيل وكان لموقف جمال عبد الناصر وقبوله باستقلال السودان أسباب ملحة منها :-

١. أن استقلال السودان يمثل سياسة شعبية لمسيرة استقلال مصر الذي جاء توقيته لاحقاً في اتفاقية الجلاء .

٢. تجنيب السودان التدخلات البريطانية المباشرة التي كانت تتربص باحتدام الخلافات بين الزعامات والأحزاب السودانية .

٣. إضعاف الركائز والولاءات التي زرعها الاستعمار قبل رحيله بقصد الوقيعة والعداء بين شعبي النيل[3] .

أعقب الاعتراف باستقلال السودان قيام مجلس رأس الدولة السوداني ، إذ قام مجلس النواب بانتخاب لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى

---

(1) و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٨٠ ، وثيقة رقم ٧٩ ، ص ١٨٦ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول استقلال السودان ، ١٩٥٥/١٢/٢١ .

(2) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٣١١/٢٦٦٧ ، وثيقة رقم ٧٩، ص١٨٨ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية عن استقلال السودان١٩٥٥/١٢/٢١ .

(3) يوسف الشريف ، ماذا وراء انشقاق أقدم أحزاب السودان ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (١١٠) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ .

احكام دستور السودان النهائي ، كما أنه من رأي المجلس أن تكون الرئاسة في اللجنة دورية في كل شهر وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها[١].

وفي الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٦ أعلن رسمياً استقلال السودان استقلالاً ناجزاً وتاماً[٢]، وجرى تعديل يسير على الدستور السابق ليصبح دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦ ، وبذلك بدأ العهد الديمقراطي الأول في السودان ، وأشار الدستور إلى أن نظام الحكم في السودان جمهوري ديمقراطي ، وأنه نيابي بانتخاب رأس الدولة ورئيس الوزراء ، وأنه يعمل بمبدأ الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون واحترام الدستور واستقلال القضاء[٣].

وفي تلك الحقبة تبنت الحركة الإسلامية قضية الدستور ، وظهرت أول مرة بالصحف وبالخطاب العام من أجل إحداث التحول الإسلامي على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية ، كلفت نظر القادة والجماهير السودانية إلى قضية الدستور الإسلامي وتأسيس جمهورية إسلامية ومجتمع إسلامي في السودان[٤]، وباشرت الأمانة العامة لجبهة الدستور نشاطها على أوسع نطاق لتعبئة الرأي العام السوداني واستنفاره لمناصرة قضية الدستور الإسلامي ، وورد في تقرير الأمين العام لجبهة الدستور أمام مؤتمر اللجان الفرعية الأول المنعقد في شهر أيار عام ١٩٥٦ ما يأتي : " **إن وضع دستور إسلامي للبلاد لن يكون إلا عن طريق الانتخاب الشعبي العام ومن ثم كان لزاماً على جبهة الدستور أن تنزل إلى ميدان الشعب وتعمل على تعبئته في صورة قومية للمناداة بالدستور**

---

[١] عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، قضية إسلامية الدستور والقوانين في السودان ١٩٥٥- ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ٢٠١٠ ، ص ١٨- ١٩ .

[٢] كمال دقيل فريد ، استقلال السودان ، مجلة التضامن ، العدد (٤١) ، لندن ، ١٩٨٤، د. ص.

[٣] عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

[٤] سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

الإسلامي " ، واقترن ذلك النشاط بحملة إعلامية قوية ولاسيما بعد صدور صحيفة (الإخوان المسلمين) في حزيران عام ١٩٥٦ التي دعت إلى معرفة مفهوم الدستور الإسلامي والأسس التي يقوم عليها والقضايا التي يعالجها كنظام الحكم وشكل الدولة والحقوق الأساسية للأفراد وغيرها من المسائل الدستورية المهمة[١].

ضمت جبهة الدستور عدداً من المشايخ ومحبي الطرق الصوفية وجماعة التبشير الإسلامي وبعض المستقلين ، إلا أن الطائفتين الكبيرتين في السودان لم تكونا راضيتين عن تكوين جبهة الدستور الإسلامي وهما الختمية والأنصار[٢].

واجهت حكومة إسماعيل الأزهري مشكلات عديدة ، منها الانشقاقات داخل الحزب الحاكم التي أدت إلى إضعاف الحزب وتمزقه[٣]، فضلاً عن اتساع التظاهرات التي قادها الإخوان المسلمين ، إذ عمدوا إلى تحريك الشارع السوداني من أجل الإطاحة به ، وأمام تلك الضغوط سقطت حكومة إسماعيل الأزهري بتاريخ الرابع من تموز عام ١٩٥٦[٤].

وفي يوم السابع من تموز عام ١٩٥٦ شُكلت وزارة ائتلافية أولى بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة عبد الله خليل[٥] عضو حزب الأمة ، وأول عمل قامت به هو

---

(١) محمد الخير عبد القادر ، المصدر السابق ، ص١١٤ .

(٢) أحمد التجاني صالح أبو بكر، الحركة الإسلامية السودانية بعد مسيرة ٥٠ عاماً ١٩٥٣-٢٠٠٣ ، ط١ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠-٢١.

(٣) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٣١١/٢٦٩٨ ، وثيقة رقم ٩ ، ص ١١ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول طرح الثقة بالحكومة السودانية ، ١٩٥٧/٢/٥ .

(٤) سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص١٧ .

(٥) عبد الله خليل : وُلد في أم درمان عام ١٨٩٢ ، تلقى تعليمه بكلية غردون ، وعمل في الجيش المصري (١٩١٠ – ١٩٢٤) ، ثم التحق بالقوات السودانية وعمل بها حتى عام ١٩٤٨ ، وهو أول سوداني حصل على رتبة قائمقام ، عُيّن رئيساً للوزراء ١٩٤٨ للمرة الأولى ، وفي عام ١٩٥٨ عندما قرر تسليم السلطة للجيش . للمزيد انظر: اليعازر بعيري ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

تكوين لجنة لوضع دستور دائم للسودان[1]، مثّلت في لجنة الدستور الحكومة والمعارضة وشخصيات مستقلة وعقدت أول اجتماعها في الثالث والعشرين من أيلول عام ١٩٥٦ وكانت الجلسة الأولى جلسة عامة رحبَ فيها عبد الله خليل بالأعضاء ودعاهم إلى إنجاز دستور دائم للبلاد يناسب الأعراف السودانية ، وصرّح في أول مؤتمر صحفي له عند توليه الرئاسة بأن أمام الوزارة مدة محددة بدستور البلاد المؤقت لوضع قانون الجمعية التأسيسية وإجراء انتخاباتها وكتابة دستور السودان الدائم وبناء هيكل الجمهورية السودانية كما يريد أغلبية السودانيين[2].

اتجه عبد الله خليل أيضاً إلى قوى الجنوب ، فدعم مجهودات أزبوني منديري النائب الجنوبي في مجلس النواب لتكوين حزب الجنوب الاتحادي (الفيدرالي) كرديف لحزب الأمة ، وأعلن حزب الجنوب أن من أهدافه الحصول على الاعتراف بالحق المتساوي للغة الإنكليزية والدين النصراني أسوة باللغة العربية والدين الإسلامي ، مع حق تكوين جيش مستقل ووضع برنامج مستقل أيضاً للتنمية الاقتصادية خاص بالجنوب[3].

وفي السابع والعشرين من آذار عام ١٩٥٨ ألّف عبد الله خليل وزارته الثانية بعد أزمة استمرت ثمانية أيام ، وكان جوهر الخلاف فيها عن توزيع الحقائب الوزارية[4]، وقد

---

(١) عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص٢٢ ؛ و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٣٨ ، وثيقة رقم ٢٧ ، ص٨٥ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول مشروع حزب الشعب الديمقراطي لرئيس الدولة ، ١٩٥٨/٩/٢٨ .

(٢) شيرين إبراهيم النور صديق ، تاريخ الحركة السياسية السودانية ١٩٥٢– ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٣ .

(٣) مجدي حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٢٣٤– ٢٣٥ .

(٤) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٣١١/٢٦٩٨ ، وثيقة رقم ٦ ، ص٩ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول الوزارة السودانية الجديدة ، ١٩٥٨/٣/٣٠ .

واجهت تلك الحكومة معارضة داخلية نتيجة الأوضاع المتدهورة التي شهدتها البلاد آنذاك[1].

بقيت الخلافات مستمرة بين ممثلي الأحزاب حتى عام ١٩٥٨ ، وعندما أجريت انتخابات جديدة آنذاك ، قرر جماعة الإخوان المسلمين عدم الخوض فيها ، وفضلوا الاكتفاء بتأييد المرشحين الذين وعدوا بمساندة الدستور الإسلامي في مجلس النواب[2].

لم تحسم مسألة الدستور حتى وقوع الانقلاب العسكري الأول في السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٨ الذي أطاح بحكومة عبد الله خليل الثانية ، ولم يكن هناك اجتماع حوله من كل القوى السياسية الحاكمة والمعارضة ، واشتد الخلاف حول الدستور داخل الجمعية التأسيسية نفسها ولاسيما بين الأعضاء الجنوبيين ، كما أن تعدد منابر التداول حول الدستور قد تسبب في عدم وصول الأحزاب إلى اتفاق ، فبعد اللجنة القومية للدستور تكونت اللجنة الأربعينية للدستور ، ثم كانت هناك لجنة بين حزب الأمة وحزب الشعب للتنسيق حول الدستور ، فلم يحظ الدستور بالإجازة واستمر الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ ساري المفعول إلى أن تسلم الجيش السلطة[3].

لم تكن الحركة الإسلامية تحظى بأي تمثيل في مجلس النواب ، لذا نرى أنها اعتمدت على الضغط من خارج المجلس في سبيل الوصول إلى ما تصبوا إليه من أجل التمكن من وضع دستور إسلامي للبلاد .

---

(1) و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٤١١/٢٨٣ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ٨٠ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية في الخرطوم حول الموقف السياسي في السودان ١٩٥٨/١١/١٣ .

(2) وليد سالم محمد ، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٩- ٢٢٠ .

(3) عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص٣٥ ؛
K.D.D Henderson, Sudan Republic, New York, 1965, P. 110.

ثانياً : الحكومة الديمقراطية الثانية (١٩٦٥- ١٩٦٩)

بعدَ أن تم القضاء على حكومة الفريق إبراهيم عبود في ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤ ، أعقب ذلك السقوط حكم مباشر ، إذ أوكلت لجبهة الهيئات الممثلة لغالبية القوى السياسية في السودان بأن تتولى هي مهمة تأليف حكومة انتقالية[١].

تألفت حكومة جديدة آنذاك من (١٥) وزيراً يمثلون الجبهة الوطنية برئاسة سر الختم خليفة[٢]، كان للقوى الديمقراطية الأغلبية فيها للمرة الأولى منذ استقلال السودان[٣]، وأخذت مشكلة الجنوب تشكل جزءاً أساسياً من أهداف تلك المرحلة ، إذ حاولت حكومة سر الختم أن تجد مخرجاً للمشكلة عن طريق التفاوض والتوصل إلى حلول سلمية لها[٤]، إلا أن الصراع الكامن في داخل الحكومة لم يلبث أن انفجر وظهر للعيان ، فقد حاول حزب الأمة بعد مدة قصيرة أعاد خلالها تنظيمه بالاتفاق مع الحزب الوطني الاتحادي الذي يرأسه إسماعيل الأزهري فرض انتخابات جديدة آنذاك[٥].

---

[١] مصطفى بكري ، قصة الثورة في السودان ، دار عماد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص١٥.

[٢] سر الختم خليفة : وُلد بالديوم عام ١٩١٩ ، وتخرج في كلية غردون معلماً عام ١٩٣٧ ، تولى رئاسة حكومة تشرين الأول الأولى والثانية (١٩٦٤- ١٩٦٥) ، ثم عُيّن سفيراً للسودان بإيطاليا (١٩٦٦- ١٩٦٨) ، وسفيرا للسودان ببريطانيا (١٩٦٨- ١٩٦٩) ، ومستشاراً لوزير التعليم (١٩٧٣- ١٩٧٥) ، ثم مستشاراً لرئيس الجمهورية (١٩٨٢- ١٩٨٥) ، توفي عام ٢٠٠٦ . للمزيد انظر: عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٣ ، ط١ ، شركة آفروقراف للطباعة والتغليف ، الخرطوم ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٧٥ .

[٣] محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، ط١ ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٤٠٣- ٤٠٤ .

[٤] محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ترجمة : هنري رياض وآخرين ، دار النهضة المصرية للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٨٩ .

[٥] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ٣/١١٠٤ ، رقم الوثيقة ٩٧١ ، بيروت ، ٣٠ أيار ١٩٧٨ .

دفعت الخلافات بين أعضاء مجلس الوزراء وحكومة سر الختم إلى قيام رئيس الحكومة بتقديم استقالته بتاريخ الثامن عشر من شباط عام ١٩٦٥[١]، وفي الخامس والعشرين من شباط من العام نفسه ألّف رئيس الوزراء سر الختم خليفة حكومة جديدة آنذاك هيمن عليها حزبا الأمة والاتحادي مع جبهة الميثاق الإسلامي المتكونة حديثاً بوصفها حزباً سياسياً لحركة الإخوان المسلمين ، وشهدت حكومة سر الختم الثانية انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة الذي دعا إليه حزب الاتحاد الوطني الإفريقي (سانو)[٢] من أجل حل مشكلة الجنوب[٣]، الذي انعقد من ١٦- ٢٩ آذار عام ١٩٦٥ وحضرته الأحزاب السودانية كافة ومن ضمنها أحزاب الجنوب ، وخرج المؤتمر بثلاثة مبادئ أساسية هي :-

١. أن المصالحة الوطنية ضرورة مُلحة .

٢. أن الخلافات في الرأي لا تعصى على الحل .

٣. أن تسوية الخلافات لا يمكن أن تتم إلا بالطرق السلمية[٤].

وكان أول مشروع قُدِّم إلى المؤتمر من جبهة الجنوب ، دعا سانو إلى إجراء استفتاء في الجنوب تحت إشراف مراقبين من الدول الإفريقية للتحقّق من اتجاه أغلبية الجنوبيين سواء

---

(1) Mahasin Abdel Gader Al – Safi, The Nationalist Movement in The Sudan, Khartoum University Press, 1989, P. 32.

(٢) سانو : أسس عام ١٩٥٨ من مجاميع من طلاب المدارس الثانوية الذين هجروا التعليم أو أجبروا على التخلي عنه ، ومن صغار الموظفين من حملة الشهادات المتوسطة والأولية ، وكان أيضاً من بين الذين لجأوا إلى التنظيم وأصبح لهم تأثير كبير ضباط صف في الجيش ورجال شرطة وقد انضموا إلى فلول الفرقة الاستوائية التي تمردت عام ١٩٥٥ ضد أول حكومة ديمقراطية ، دعا الحزب إلى انفصال جنوب السودان عن الشمال . للمزيد انظر : ندى حسين علي حمد الجبوري ، حزب الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي ''سانو'' ١٩٥٨- ١٩٧٢ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٩٨ .

(٣) روبرت أو . كولينز ، تاريخ السودان الحديث ، ترجمة : مصطفى مجدي الجمال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٢ .

(4) P.M. Holt, A history of the Sudan from the coming of Islam to the Present day, 4 edition, Longman, London and New York, 1988, P. 185.

إلى الوحدة الاتحادية (الفيدرالية) أو إلى الاتحاد مع الشمال أو الاستقلال أو الانفصال ، وكانت الجبهة وحزب سانو ترى أن الخطوة الأولى في سبيل إجراء الاستفتاء المقترح هو انسحاب الجيش من الجنوب وإلغاء حالة الطوارئ ، وكان من رأيهما أن يجري الاستفتاء بعد شهرين من ذلك التاريخ ، ولما رفضت الأحزاب الشمالية الاقتراح تقدّم الحزبان الجنوبيان باقتراح آخر دعا إلى إقامة إقليمين في السودان يكون لكل منهما السلطة الكاملة داخل أراضيه ، فرفضت الأحزاب الشمالية ذلك الاقتراح أيضاً[(1)].

أعلن رئيس الوزراء خليفة : " **أن مشكلة الجنوب نشأت من السياسة الإمبريالية في السودان قبل الاستقلال** " ، أما الذين حضروا المؤتمر فهم ممثلو البلد ، حزب الأمة ، والحزب الوطني الديمقراطي الذي اعترف بحق الجنوبيين في إدارة إقليمه كجزء من السودان المتحد ، والحزب الشيوعي[(2)] الذي قبل باللامركزية وكان يعتقد أن المشكلة هي اقتصادية لا سياسية[(3)]، والاتفاق الوحيد الذي تُوصل إليه يقضي بعودة الحياة الطبيعية إلى المناطق الجنوبية ، ونص على ما يأتي :

١. **تأليف مجلس اقتصادي للإنماء .**

---

(1) منى حسين عبيد ، الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والمواقف ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٩– ٣٠ .

(2) الحزب الشيوعي : هو آخر الأحزاب الشيوعية العربية ولادة ، أسس في أم درمان عام ١٩٤٥ من لفيف من المتعلمين السودانيين ، طالب بقيام سودان مستقل ذي حكومة ديمقراطية بعيداً عن بريطانيا ومصر ، تعرض لضربة قوية في تموز عام ١٩٧١ عندما قام بمحاولة انقلابية بقيادة هاشم العطا ضد نظام جعفر نميري ، وكان من نتائج إخفاق المحاولة الانقلابية إعدام معظم قادته وزعمائه ، وتعرض عناصره للمطاردة والاعتقال . للمزيد انظر : مرسي نوشي ، الأحزاب السودانية في المرحلة الانتقالية ، مجلة الوطن العربي ، العدد (٤٣٧) ، فرنسا ، ١٩٨٥، د. ص ؛ أ . م . ح . و . و ، ملاحظات حول تقرير عبد الخالق محجوب ، ١٩٧١/٨/٣٠ .

(3) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٦/٢ ، رقم الوثيقة ١٩٧٣ ، بيروت ، ١٢ آب ١٩٨١ .

٢. إنشاء جامعة في الجنوب .

٣. زيادة عدد الموظفين لإدارة ذاتية أوسع في الجنوب للتربية والدين .

٤. تأليف لجنة من (١٢) عضواً لتقديم تقرير لتعزيز الإصلاحات الضرورية في الإدارة الجنوبية .

٥. عقد اجتماع مائدة مستديرة في وقت لاحق للنظر في التقرير[١].

وبعد عشرة أيام من المناقشات العقيمة لم يستطع المتفاوضون الوصول إلى حل متفق عليه لوضع الجنوب دستورياً فأوقفت أعمال المؤتمر فجأة يوم الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٦٥ ، وعلى أمل التخفيف من ذلك الإخفاق تكونت لجنة من اثني عشر عضواً ، ستة من الشمال ، وستة من الجنوب ، كمجموعة عمل لصياغة مسودة بمقترحات للإصلاح الدستوري والإداري[٢]، واجتمعت اللجنة بانتظام على مدى ستة أشهر من أجل التوصل إلى اتفاق ، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى صيغة مشتركة من شأنها إيجاد مخرج للخلاف الحاصل آنذاك[٣].

عند وصول مؤتمر المائدة المستديرة لنهايته البائسة تحول اهتمام الحكومة نحو الإصلاح الانتخابي توطئة لإجراء الانتخابات النيابية في ربيع عام ١٩٦٥[٤]، والتي أجريت فعْلاً ، وأسفرت عن فوز حزب الأمة بـ (٧٤) مقعداً ، والوطني الاتحادي بـ (٥١) مقعداً ، في حين حصل حزب الشعب الديمقراطي على (٣) مقاعد[٥]، فيما تعذّر إجراء

---

(١) ملف العالم العربي ، المصدر السابق ، رقم الوثيقة ١٩٧٣ .

(2) Dhaher Jasim Mohammad, The Contribution of Saved ' Ali al-Mirghani Leader of The Khatmiyya to The Political Evolution of The Sudan 1884 – 1968, Thesis For The Degree of The Doctor of Philosophy, Exeter University, 1988, P. 339.

(٣) روبرت أو . كولينز ، المصدر السابق ، ص ١٠٣- ١٠٤ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٥٧ ، وثيقة رقم س/١/٢٢٢ ، ص١ ، تقرير السفارة العراقية في الخرطوم إلى وزارة الخارجية العراقية ، ١٩٦٥/٦/١٠ .

الانتخابات في الجنوب ، إلا أنها أجريت فيما بعد بصورة تكميلية ، وانبثقت حكومة ائتلافية برئاسة محمّد أحمد محجوب[١] من حزب الأمة ، والوطني الاتحادي الذي أصبح رئيسه إسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة بصفة دائمة وفقاً للتعديل الذي أدخل على الدستور المؤقت آنذاك[٢].

وبعد ثلاثة أسابيع من تأليف محمّد محجوب وزارته واجهت مصاعب كبيرة عرقلت مسيرتها وشلّت حركتها منذ البداية ، فقد بدأت قضية الجنوب تطغى على الأحداث ، بعد رفض حزب سانو تعيين أحد وزرائه نائباً ثالثاً ، فضلاً عن احتدام المعارك في الجنوب ، إذ أرسلت القيادة المسلحة في الجنوب مذكرة مطالبة بتغيير قادة الجيش لما تعانيه من نقص في التموين والإمدادات والإهمال وهي تقاتل متمردي الجنوب[٣].

---

(١) محمد أحمد محجوب : وُلد بمدينة الدويم في عام ١٩٠٨ ، ينتمي إلى أسرة الهاشماب ، وهم فرع من قبيلة الجعليين ، تخرج في كلية غردون التذكارية في زمن لا ينال فيه ذلك إلا القليلون ، عملَ مهندساً بمصلحة الأشغال ، ثم أصبح قانونياً فمارس القضاء أولاً ثم المحاماة ، وصارَ نقيباً للمحامين لعدة سنوات ، تقلد عدة مناصب منها أنه صار وزيراً للخارجية لدورتين (١٩٥٦– ١٩٥٨) ، ومرة أخرى بعد ثورة عام ١٩٦٤ ، ثم انتخب رئيساً للوزراء عام ١٩٦٥ في دورة أولى ، وفي دورة ثانية عام ١٩٦٧ حتى أيار عام ١٩٦٩ ، عندما تسلم جعفر نميري السلطة ، إذ وضع تحت الإقامة الجبرية بمنزله ، ثم نفي إلى لندن ، توفي في حزيران عام ١٩٧٦ . للمزيد انظر : محمد إبراهيم أبو سليم ، أدباء وعلماء ومؤرخون في تاريخ السودان ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٩ ؛ محمد أحمد محجوب وعبد الحليم محمد ، موت دنيا ، ط٢ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٦، ص١٤١.

(٢) جمهورية السودان ، وزارة الإعلام والشؤون الاجتماعية – مصلحة الإعلام والثقافة ، جمهورية السودان في العهد الديمقراطي ، د. م ، ١٩٦٨ ، ص ١٣ .

(٣) ساجد أحمد عبل العائدي ، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية ١٩٥٨– ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٧١ .

كانت مطالب الشعب الجنوبي الانفصال ووحدة إقليم جنوب السودان وحل المشكلة مع الحفاظ على وحدة السودان[1]، إلا أن المشكلة بقيت تمثل أكبر تحدٍ للحكومات التي تعاقبت على السلطة آنذاك[2]، وقد تعامل محجوب مع الجنوب بسياسة صارمة وتوسع في سياسة عبود ، إذ أصدر أوامره للجيش في حزيران عام ١٩٦٥ بقمع وإخضاع الجنوبيين ، وبلغت تلك السياسة ذروتها في حادثتين بالغتي التحريض والإثارة ، فقد حدث في الثامن من تموز عام ١٩٦٥ أن قُتل جندي على يد جنوبي نتيجة مشاجرة بينهم ، فخرج جنود حامية جوبا دون مقاومة من الضباط واجتاحوا شوارعها مما أسفر عن قتل (١٤٠٠) جنوبي ، وبعد تلك الحادثة بأربعة أيام أحاطت قوات حامية واو بحفل زفاف جنوبي وفتحت النار على المحتفلين حاصدةً أرواح (٧٦) رجلاً ، مما أدى إلى فرار الآلاف من الجنوبين إلى معسكرات اللاجئين في أوغندا والكونغو[3]، ونتيجة لسوء الإدارة الحكومية والصراعات الحزبية والسعي وراء المصالح الخاصة وتقسيم المناصب الكبرى بين زعماء الأحزاب المختلفة[4] قرّر مجلس النواب سحب الثقة من حكومة محجوب في نهاية تموز عام ١٩٦٦[5].

يتضح لنا من خلال الإجراءات القمعية التي اتبعها مُحَمَّد أحمد محجوب تجاه الجنوب أن بعض قادة السلطة لم يتعلموا شيئاً من الإخفاقات التي وقع فيها نظام الفريق عبود الذي سبقهم في السلطة وكيفية تعامله مع الجنوب السوداني .

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب ، جنوب السودان وقضية الحكم والدولة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١١) ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٩٢ .

(٢) فتحي علي حسين ، مشكلة الجنوب والتطورات الأخيرة في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٠) ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٩٢ .

(٣) روبرت أو . كولينز ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٤) سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

(٥) محمد سليمان ، مذكرات نائب سوداني ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٨٣ .

في تلك الحقبة كان الصادق المهدي[1] قد بدأ يبرز بوصفه شاباً طموحاً يتمتع بحس سياسي مرهف وطموح كبير ، وكان يتوق إلى إحداث تغيير في صفوف حزبه ، وهو أمر أدى إلى حدوث انقسام في صفوف أسرة المهدي ، وانقسم الحزب على جناحين ، جناح المنادين بالتغيير ويقودهم الصادق المهدي ، وجناح المحافظين الذين يدعمهم الإمام الهادي[2] ، ويقودهم مُحَمَّد محجوب[3]، ذلك الأمر أحدث صراعات داخلية بين قيادتي الطائفة انعكست في انقسام حزب الأمة والنزاع على السلطة بين الإمام الهادي والصادق المهدي[4].

---

(1) الصادق المهدي : هو ابن الصديق بن عبد الرحمن محمد أحمد المهدي ، وُلد عام ١٩٣٦ ، تلقى تعليمه الابتدائي في السودان ، ثم انتقل إلى الإسكندرية وأمضى هناك مدة في كلية فكتوريا، سافر بعدها إلى أوكسفورد وتخرج في كلية سان جون عام ١٩٥٧ ، وحال عودته إلى السودان انخرط في المشكلات السياسية وبذلك دخل حقبة مليئة بالتقلبات والتغيرات ، صار رئيساً للوزراء عام ١٩٦٦ ، وُضع تحت الإقامة الجبرية في مصر ثم أفرج عنه عام ١٩٧٤ ، وفي عام ١٩٧٧ دخل في مصالحة مع جعفر نميري ، عارض قوانين الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٣ فأودع في السجن دون تحقيق أو محاكمة حتى كانون الأول ١٩٨٤ وعندما أفرج عنه وضع تحت الإقامة الجبرية حتى الإطاحة بحكم جعفر نميري ، تولى بعد ذلك رئاسة الوزراء خلال الحقبة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٨ . للمزيد انظر : غراهام توماس ، تقلب في السجون والمعتقلات وقادر على التعامل مع الأزمات ، مجلة التضامن ، العدد (١٥٩) ، فرنسا ، ١٩٨٦ ، ص ٧٢ ؛

Gabriel Warburg, Mahdism and Islamism in Sudan, International Journal of Middle East Studies, Vol.(27), No. (2), Cambridge University Press, Cambridge, 1995, P. 222.

(2) الهادي المهدي : هو الهادي عبد الرحمن محمد أحمد المهدي ، وُلد عام ١٩١٨ وتخرج في كلية فكتوريا ، دخل في صراع مع ابن أخيه الصادق المهدي عام ١٩٦٦ حول زعامة حزب الأمة، ثم قاد تمرد الجزيرة آبا عام ١٩٧٠ ضد نظام جعفر نميري ، قُتل على مقربة من الحدود السودانية – الأثيوبية في آذار عام ١٩٧٠ في أثناء محاولته الفرار من السودان للمزيد انظر : أمين التوم، ذكريات ومواقف في طريق الحركة السودانية ١٩١٤– ١٩٦٩ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٧ ، ص ٢٤٧ ؛ روبرت أو . كولينز ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

(3) هموم بيت المهدي ، الحركة السياسية في السودان عشية الانتخابات ، مجلة التضامن ، العدد (١٥٥) ، فرنسا ، ١٩٨٦ ، د. ص .

(4) التجربة الديمقراطية الثانية في السودان ، مجلة الدستور ، العدد (٣٩٠) ، لندن ، ١٩٨٥ ، د. ص .

وعند إجراء الانتخابات النيابية[1] في السابع والعشرين من حزيران عام ١٩٦٦ تألفت حكومة الصادق المهدي بتحالف بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي[2]، وفي أول حديث للصادق المهدي زعيم حزب الأمة قال : " **إن علاقات مصر والسودان هي بلا شك علاقات أزلية ، ولابدَّ أن تكون متميزة ، وهي بذلك لابدَّ أن تقوم على أسس ثابتة ، تنبع من إرادة الشعبين ، وترتقي إلى طموحات وادي النيل** " ، وعن خطته لمواجهة الوضع الاقتصادي المنهار في السودان قال : " **إن نظامنا الاقتصادي يجب أن يقوم على قيادة القطاع العام للتنمية مع مشاركة القطاع التعاوني والخاص** " وعن مشكلة الجنوب قال : " **هذه المشكلة نتمسك فيها بضرورة استنفاد كل الوسائل لحلها سلمياً** "[3]، إلا أن حكومته لم تكن بأفضل حال من سابقاتها ، ولم يطرأ أي تغير بل زادت المساومات بين حزبي الائتلاف والتهديد بالاستقالة من لدن أعضاء الوطني الاتحادي لرفض أحد أعضاء الحزب في الوزارة ، ومحاسبة وزير الحكومة المحلي عضو الحزب الاتحادي لعدم التزامه بأداء أعماله في المجلس[4]، وخلال أقل من عام سُحبت الثقة منها وتكونت حكومة محمد أحمد المحجوب الثانية في أيار عام ١٩٦٧[5].

شهدت تلك الوزارة حدوث حرب عام ١٩٦٧ بين مصر و(إسرائيل) فقطع السودان علاقاته مع بريطانيا وفرنسا ، فقامت الدول الغربية بإثارة الاضطرابات في الجنوب ضد الحكومة ، وقدمت التسليح لمتمردي الجنوب ، ونجم عن ذلك تأليف حكومة مؤقتة في الجنوب خارج إدارة السلطة المركزية في

---

(1) صحيفة الرسالة ، العدد (١١٨٥) ، الكويت ، ١٩٨٦/٤/٢٧ .

(2) صحيفة الأخبار ، العدد (١٠٥٩٩) ، القاهرة ، ١٩٨٦/٥/٨ .

(3) سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

(4) ساجد أحمد عبل العائذي ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(5) حيدر إبراهيم علي ، الديمقراطية في السودان ، ط١ ، الحضارة للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٣١١ .

الخرطوم[1]، إلا أن الحكومة المركزية شنت هجوماً واسعاً على متمردي الجنوب ، بعد أن جرى تعزيز الجيش ، ووصول أسلحة من مصر والجزائر والسعودية ، ووضع الجيش في حالة تأهب ، وأغلقت الحدود مع أوغندا لمنع تسلل المتمردين ، وبذلك تمكن الجيش من السيطرة على التمرد وإخماده[2].

وعمدت حكومة محجوب إلى حل مجلس النواب لتخوفه من أن تتمكن المعارضة بقيادة الصادق المهدي من إسقاط حكومته ، وعندما عقدت الانتخابات النيابية في عام ١٩٦٨ ، تحالف كل من الحزب الشعبي الديمقراطي والحزب الاتحادي الوطني في إطار جديد آنذاك سُمِّيَ بالحزب الاتحادي الديمقراطي ، وترتب على ذلك التحالف حصوله على (١٠١) مقعد من (٢١٨) مقعداً ، أما حزب الأمة فقد انقسم على جماعتين الأولى بزعامة الصادق المهدي وحصلت على (٣٦) مقعداً ، وظل محجوب رئيساً للوزراء في ائتلاف جديد آنذاك سيطر عليه الحزب الاتحادي الديمقراطي ، في إطار المناورات السياسية التي أسهمت في إخفاق التجربة النيابية الثانية في السودان ، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية ، وعلى الرغم من أنه كانت هناك محاولات لإعادة توحيد حزب الأمة ، وتم الاتفاق على أن يكون للبلاد دستور رئاسي/إسلامي ، إلا أن ذلك لم يخرج إلى حيز

---

(1) محمد رضا فودة ، صراع المشاكل في إفريقيا مشكلة جنوب السودان (العوامل الداخلية) ، مجلة الدفاع ، العدد (١٤٥) ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٧١ .

(2) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٦/٣ ، رقم الوثيقة ١٩٧٨ ، بيروت ، ١٩ آب ١٩٨١ .

التنفيذ الفعلي[1] نتيجة حدة الخلافات بين الأطراف المتنازعة على السلطة ، التي مهدت لحدوث انقلاب الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٦٩[2].

ما يثير الغرابة أن الحكومات المدنية المتعاقبة لم تكن أفضل حالاً من مرحلة الحكم العسكري التي قادها الفريق إبراهيم عبود ، إذ لم تُعر أهمية كبيرة للمشكلة الجنوبية ورأت أن أساس المشكلة تكمن في وجود فئة من المتمردين ، إذا ما سُيطر عليها فإن الأمور تتجه بالشكل الصحيح ، وذلك ما أوقع تلك الحكومات في مستنقع كبير من التمردات التي أرهقت كاهل الجيش وانعكست سلباً على الوضع القائم في البلاد آنذاك ، مما جعل البلاد قابلة لاستقطاب أي حركة من شأنها قلب النظام ، وذلك ما حدث فعلاً في الانقلاب العسكري الذي قاده الضباط الأحرار وذلك ما سنتطرق إليه لاحقاً .

ثالثاً : انبثاق جبهة الميثاق الإسلامي والدستور الإسلامي

بعد قيام ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤ التي يُنسب إلى الإخوان الفضل في قيامها والإعداد لها لأنفسهم ، توصل الإخوان إلى شكل تنظيمي إسلامي يتناسب وتلك المرحلة ، فقام حسن الترابي[3] بتأسيس جبهة الميثاق

---

[1] **جمال محمد السيد ضلع ، الأزمة السياسية في السودان بين طموح السياسات وواقع الممارسات، مجلة دراسات معاصرة في التنمية وبناء القدرات الإفريقية ، العدد (٣) ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٧ .**

[2] **بدر الدين مدثر ، المؤامرة على الإسلام أن تحكم باسمه سلطة دينها الفساد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٥٦٠) ، لندن ، ١٩٨٥ ، ص ٣٦ .**

[3] **حسن الترابي : وُلد حسن عبد الله الترابي في مدينة كسلا بشرق السودان عام ١٩٣٢ ، ونشأ وسط أسرة ذات تقاليد عريقة في التصوف والعلم ، درس المدارس الثانوية في حنتوب بمدينة (ود مدني) في إقليم الجزيرة ، تخرج في كلية القانون بجامعة الخرطوم عام ١٩٥٥ ، وحصل على الماجستير في القانون من بريطانيا عام ١٩٥٧ ، ثم الدكتوراه من جامعة سوربون الفرنسية عام ١٩٦٤ ، قاد تنظيم الإخوان المسلمين في السودان بعد أن عُزل المراقب العام للإخوان الرشيد الطاهر نتيجة إخفاق محاولته الانقلابية ضد نظام الفريق إبراهيم عبود ، ثم صار أميناً لجبهة الميثاق الإسلامي عام ١٩٦٤ ، وفي عام ١٩٧٧ تصالح مع نظام جعفر نميري وعُيّن مستشاراً=**

الإسلامي[1] بدلاً من الإخوان المسلمين الذين ارتبط اسمهم بالعنف وبسرية العمل ومحدودية تحركه وسط مجتمع مسلم[2].

جاءَ بيان الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٤ معلناً انتصار التوجه السياسي في نشاط الإخوان ، ورأت القيادة الجديدة بزعامة الترابي آنذاك ، أن العمل الجبهي هو أفضل صيغة للعمل السياسي ، تختفي خلفه جماعة الإخوان المسلمين لمواجهة الأحزاب الطائفية والطرق الصوفية من جانب ، والشيوعيين والقوميين والعلمانيين من جانب آخر[3].

أعلنت الجبهة استراتيجية العمل الإسلامي التي تحددت في عدة مهمات منها :

١. تأمين الجبهة الداخلية بمحاربة الحزب الشيوعي ومؤامرات الاستعمار الغربي.

٢. تبني القضايا المطلبية العادلة وإيجاد تيارات موالية في الجماعات الضاغطة (النقابات – الاتحادات) والاتجاه بالحركة نحو الجماهير .

٣. إبراز ملامح المجتمع الإسلامي والحكومة الإسلامية .

٤. معارضة النظام الناصري وكشفه إعلامياً والتعاطف مع إخوان مصر .

=في القصر الجمهوري ، إلا أن جعفر نميري انقلب عليه وأودعه في السجن عام ١٩٨٥ ، وبقي فيه حتى أطيح بنظام نميري من العام نفسه ، بعدها ألّف الجبهة الإسلامية القومية التي تمكنت من الوصول إلى السلطة بانقلاب عسكري عام ١٩٨٩ على حكومة الصادق المهدي ونصبّ على أثرها عمر حسن البشير رئيساً للبلاد . للمزيد انظر : فتحي الضوء محمد ، محنة النخبة السودانية ، مطابع سجل العرب ، د. م ، ١٩٩٣ ، ص٤٥– ٤٦ ؛

Kobayashi Masaki, The Islamist movement in Sudan: the impact of Dr Hassan al-Turabi's personality on the movement, thesis towards the degree of Doctor of Philosophy (PhD) in Middle East Politics, Durham University, 1997, P. 2.

[1] نهاد مكرم ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

[2] أ . م . ح . و . و ، انشقاق حركة الإخوان المسلمون في السودان ، ١٠/١٠/١٩٨٢ .

[3] حيدر إبراهيم علي ، إخفاق الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

٥. مناصرة حركات التحرر خصوصاً في فلسطين وأرتيريا وتشاد[١].

واستطاعت الجبهة أن تُقدِّم نفسها كواجهة لجمع الصف الإسلامي ، وتحريك المشاعر الإسلامية لدى الأمة ، وأن تطرح الحل الإسلامي كخيار جاد لقضايا الامة الكبرى بما في ذلك مشكلة الجنوب ، واستطاعت أن تخرج الأحزاب التقليدية التي كانت تستعطف الجماهير بإرثها الإسلامي دون اتخاذ خطوات جادة نحو تطبيق مبادئ الإسلام في الحياة العامة بطرح الدستور الإسلامي أساساً للحكم الراشد فدفعت بعض رموزها وملاكاتها إلى مجلس النواب ، وأنشأت علاقة مع الأحزاب الكبرى في الساحة السودانية آنذاك[٢].

وعلى الرغم من هشاشة العلاقة مع الأحزاب التقليدية في المرحلة الديمقراطية التي أعقبت ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤ ، إلا أن الجبهة أفلحت في استثمارها بإيجاد رؤية مشتركة والتعاون في بعض القضايا ، لعل من أبرزها إضعاف دور الحزب الشيوعي وطرده من المجلس النيابي[٣]، فقد صوّت المجلس في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٥ على حل الحزب الشيوعي بـ (١٥١) صوتاً ضد (١٢) وتغيب (٩) ، وأجرى تعديلاً على الدستور في الرابع والعشرين من تشرين الثاني يحرم الشيوعيين واقترع في التاسع من كانون الأول على مصادرة ممتلكات الحزب الشيوعي وطرد النواب الشيوعيين من المجلس ، وعندما أعلنت المحكمة العليا في كانون الأول عام ١٩٦٦ أن حل الحزب الشيوعي غير قانوني خفّت حدة الحملات القمعية ضده ، إلا أن الحكومة والمجلس النيابي

---

(١) وليد سالم محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٢١- ٢٢٢.

(٢) وليد الطيب ، مراجعات الحركة الإسلامية السودانية ، تقديم : حسن مكي ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٦ ؛

Roland Marchal, Éléments d'une sociologie du Front national islamique Soudan, Les Études du CERI, No.(5), Centre d'études et de recherches internationales, France, 1995, P. 5.

رفضا القرار مما أدى إلى استقالة رئيس المحكمة العليا في الثامن عشر من أيار عام ١٩٦٨[١].

وضعت الجبهة محور نشاطها السياسي الدعوة إلى الدستور الإسلامي ، وقد أتى تأثيرها الأكبر من أنها شكلت قوى ضاغطة داخل الأحزاب الكبيرة وأصبحت (صحيفة الميثاق) منبراً لدعاة الدستور الإسلامي ، وفي معرض دفاعه عن الدستور الإسلامي قال الترابي : " **إن دستور عام ١٩٥٦ المؤقت ليس فيه فقرة واحدة تشير للإسلام ؛ لأن الإنجليز انفردوا في وضعه ، ولم يشركوا فيه الشعب ، أما الآن وخاصة بعد ثورة تشرين الأول حيث لم يعد الشعب معزولاً عن الحكومات ، فلا بدَّ من مراعاة الإرادة الشعبية بوضع دستور إسلامي مميز حتى يقف التخبط في الضلال** " واقترحت جبهة الميثاق داخل اللجنة القومية أن يكون اسم الجمهورية هو (**جمهورية السودان الإسلامية**)[٢].

وقبل خوض انتخابات عام ١٩٦٨ بعام برزت مسألة إعداد مسودة الدستور الإسلامي الذي اقترحته الحركة الإسلامية آنذاك ، وقد خرجت اللجنة الفنية التي عهد إليها بمهمة تحضير المسودة بثلاثة خيارات :-

١. دستور إسلامي كامل ملتزم بالشريعة والتزاماتها المتعددة .

٢. دستور ذو اتجاه إسلامي ، ولكنه ليس صارماً مثل الخيار الأول .

٣. دستور علماني غير ديني .

الخيار الأول اقترحته جبهة الميثاق الإسلامي ، **والخيار الثاني** اقترحه الحزب الوطني الاتحادي ، **والخيار الثالث** اقترحه ممثلو الجنوب في اللجنة التحضيرية ، وعلى الرغم من أن

---

[١] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ٢/١١٠٥ ، رقم الوثيقة ١٩١٦ ، بيروت ، ٣ حزيران ١٩٨١ .

[٢] عبد اللطيف البوني ، دستور السودان علماني أم إسلامي دراسة في الصراع الذي دار في المدة (١٩٥٦- ١٩٨٥) ، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص ٣٦- ٣٧ .

حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي كانا يستجيبان لدعوة أن يكون هناك دستور إسلامي، إلا أنهما لم يكونا حريصين مثل جبهة الميثاق الإسلامي الملتزمة أيديولوجياً ، التي كانت رأس الرمح في الحملة ، غير أن الاثنين لم يكونا يستطيعان معارضة المقترح بصورة علنية ، ولذا عملا جاهدين لتخفيف نبرته الإسلامية ، وقد جاءت المعارضة الحقيقية من الأحزاب الجنوبية والحزب الشيوعي[١].

اجتمعت اللجنة الدستورية لوضع الدستور في آذار عام ١٩٦٨ ، وكان من أولى واجباتها الاستمرار في وضع الدستور ، ويبدو أن هناك أصواتاً بدأت ترتفع بوضع دستور يجد القبول الطوعي لا القهري ، واستمرت حدة الخلافات على مسودة الدستور[٢]، إلا أنها نجحت في حملة الدستور الإسلامي الذي هيأت للحركة الإسلامية على تواضع حجمها أن تحمل الأحزاب على مسودة دستور عام ١٩٦٧ ذات الملامح الإسلامية الواسعة[٣]، وأصدروا بياناً أعلنوا فيه اتفاقهم على أسس الدستور الرئيسة على أن تُقدّم المسودة للجمعية التأسيسية في تموز عام ١٩٦٩ حتى تجيزه في وقت أقصاه كانون الأول من العام نفسه ، وإذا أخفقت يعرض على استفتاء ، والمواد التي تعرض على الاستفتاء وتكون ملزمة هي :

١.إسلامية الدستور أو علمانيته .

٢.جمهورية رئاسية أم نيابية (برلمانية).

٣.حكم إقليمي أو مركزي .

---

(١) عبد الغفار محمد أحمد ، في مواجهة الآخر : الجبهة الإسلامية القومية والأحزاب الطائفية والعلمانية السودانية ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد (٣٢) ، العدد (٣٦٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١١١- ١١٢ .

(٢) وليد سالم محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(٣) مصطفى أحمد مصطفى العبيدي ، أصولية العلاقة بين الدين والدولة في الفكر الأصولي الإسلامي المعاصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١٤١ .

وذكرت صحيفة الأيام أن بعض فقرات البيان جاءت غامضة ، فوضح الصادق المهدي الغموض حول البيان فقال : " **إن الدستور سيعرض على الجمعية في تموز على أن تنتهي منه في كانون الأول ، فإذا اجتاز القراءة الثانية في جملته يعرض بنداً بنداً على مرحلة اللجنة ، والبنود التي لم تنجز تعوض في استفتاء شعبي وإذا لم تجز القراءة الثانية يعرض برمته على استفتاء** "[1].

أبدت دوائر كثيرة داخل الحزب الاتحادي وخارجه رفضاً لكثير من بنود الاتفاق ، وأصدرت جبهة الجنوب بياناً انتقدت فيه احتكار الحزبين الكبيرين للدستور الذي يهم كل قطاعات الشعب وليس مسؤولية حزب بمجرد أنه في الحكم ، واعترضت على الدستور الإسلامي وأي شكل لدستور ديني من ناحية مبدئية[2].

انتهت تلك الصراعات إلى استقطاب حاد في الحياة السياسية السودانية حتى قبل أن يُجاز الدستور الإسلامي ويطبّق ، فظهرت قوتان واحدة ترفع راية الدولة الدينية وتتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي منيع وسط القوى التقليدية ، وتسيطر على الجمعية التأسيسية يقودها الصادق المهدي وجبهة الميثاق الإسلامي ، والقوة الثانية تدافع عن نفسها من خطر الدولة الدينية وما تحمله من مخاطر تهدد حريتها بل ووجودها السياسي وتتمتع بنفوذ سياسي وسط ما يعرف في القاموس السوداني السياسي بالقوى الحديثة ، وتصدرها الأحزاب الجنوبية والحزب الشيوعي والنقابات العمالية والمهنية ، ووصل ذلك الصراع إلى مرحلة المواجهة الحاسمة في صيف عام ١٩٦٩ ، في خضمه وقع انقلاب أيار الذي قاده الضباط الاحرار فتغيرت موازين القوى السياسية في البلاد آنذاك[3].

---

(١) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٦٥- ١٦٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) عبد الوهاب الأفندي ، السلام الصعب في السودان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٨٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٨ .

المبحث الثالث
الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم العسكري في السودان

أولاً : حكومة إبراهيم عبود[1] (١٩٥٨- ١٩٦٤)

بعدَ أقل من ثلاث سنوات من حصول السودان على استقلاله وقع الانقلاب العسكري في السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٨[٢]، إذ احتلت وحدات من الجيش المدعم بالدبابات النقاط الرئيسة في العاصمة الخرطوم ، وأعلن الفريق إبراهيم عبود قائد الانقلاب أنه يهدف إلى إنقاذ البلد من مخاطر التفتت ومن فساد السياسيين ، وأبدى رغبته في تطبيع العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقررت الحكومة حل الأحزاب السياسية ، كما منعت التجمعات السياسية وعطلت الصحف ، ثم سمح لها بالصدور بعد يومين برقابة مشددة ، كما أعلن حل مجلس النواب وإلغاء دستور عام ١٩٥٦ المؤقت ، وأقال جميع الوزراء وأعلن حالة الطوارئ في البلاد[٣].

وبذلك حدد الفريق عبود مسيرة النظام ليسيطر قادة الجيش على الأوضاع في البلاد غير مكترثين بكل ما يحدث من حولهم ، وقبل أن يقضي أسبوع واحد على

---

[١] إبراهيم عبود : هو إبراهيم محمد بن عبود ، وُلد عام ١٩٠٠ في مدينة محمد نول إحدى مدن سواكن بالبحر الأحمر ، ودرس بكلية غردون ، وعندما بلغ الثامنة عشرة التحق بخدمة الجيش المصري – السوداني ، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية قاد إحدى الوحدات السودانية في ضمن الجيش البريطاني ، وأبلى بلاءً حسناً ، رُقي إلى رتبة لواء في عام ١٩٥٤ ، ثم إلى رتبة فريق عام ١٩٥٧ ، قاد أول انقلاب عسكري في السودان في تشرين الثاني عام ١٩٥٤، واستمر حكمه حتى عام ١٩٦٤ عندما أطاحت به ثورة تشرين الأول الشعبية . للمزيد انظر : اليعازر بعيري ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

[٢] صحيفة الأنباء ، العدد (٣٣٤٢) ، الكويت ، ١٩٨٥/١٢/١٤ .

[٣] ملف العلم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٢/١ ، رقم الوثيقة ٦٦٣ ، بيروت ، ٨ حزيران ١٩٧٧ .

الانقلاب صدر قانون دفاع السودان لعام ١٩٥٨ الذي يوقع عقوبة السجن أو الإعدام على كل من يعمل على تكوين أحزاب أو يدعو إلى إضراب أو يعمل على إسقاط الحكومة ، كما صدرت لائحة دفاع السودان لعام ١٩٥٨ التي تخول وزير الداخلية سلطة مراقبة الرسائل البريدية ومراقبة الصحف المطبوعات كافة ، كما يخول للوزير إرغام المواطنين على الإدلاء بأي معلومات يطلبها منهم ويحق للحكومة أيضاً تفتيش أي منزل أو أي مبنى دون إذن سابق ، واعتقال أي مواطن دون أمر قبض[١]، وتقاسم السلطة المجلس العسكري المكون من (١٢) عضواً ومجلس الوزراء المكون من (٧) أعضاء من العسكريين و(٥) من المدنيين ، وكان المجلس العسكري أعلى سلطة ، وقد نزل رئيسه إبراهيم عبود عن السلطات التشريعية والتنفيذية والعدلية واحتفظ بمنصب قائد القوات المسلحة وترأس مجلس الوزراء[٢].

بعد تلك الإجراءات رُفعت القيود كافة عدا حظر التظاهرات ، وفي نهاية الأسبوع لم تبقَ أي قطعات عسكرية في العاصمة ، واستأنفت الصحف إصدارها ، ومن الملاحظ أن الانقلاب لم يشهد أي مقاومة بأي شكل من الأشكال ، ومن ناحية أخرى لم يظهر أي حماس جماهيري يعبر عن الرضا بالانقلاب[٣]، ومنذ عام ١٩٥٩ اضطر نظام الفريق إبراهيم عبود إلى مواجهة الجبهة المتحدة التي تضم حزب الأمة ، وحزب الاتحاد الوطني بزعامة إسماعيل الأزهري ، والحزب الشيوعي ، فضلاً عن ثلاث محاولات لقلب نظام الحكم[٤].

---

(١) عدنان عبد الله متعب عبيدات ، السودان في عهد إبراهيم عبود ١٩٥٨- ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٩٧ ، ص ٤٦ .

(٢) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ٣/١١٠٧ ، رقم الوثيقة ١٩٥٤ ، بيروت ، ٢٢ تموز ١٩٨٨ .

(٣) وليد محمد سعيد الأعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية : انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٨٠ .

(٤) ملف العالم العربي ، المصدر السابق ، رقم الوثيقة ٦٣٣ .

بدأت أولى المحاولات الانقلابية في شهر آذار عام ١٩٥٩ ، إذ قام اللواء محيي الدين أحمد عبد الله[١]، واللواء عبد الرحيم شنان[٢] من القيادة الشرقية والشمالية على التوالي بقيادة قواتهما إلى الخرطوم واعتقلا ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى من بينهم نائب الرئيس وطالبا باستقالة الآخرين ، واستجيب لطلبيهما ، ومن ثم تمَ تكوين مجلس جديد آنذاك ، إذ استبعد نائب الرئيس ورفيقاه المقربان له ، وأضحى القائدان المنتصران عضوين بالمجلس الأعلى ووزيرين[٣].

وبعد شهرين من وقوع الانقلاب الأول حدث انقلاب آخر في أيار عام ١٩٥٩ بقيادة عبد الرحيم شنان وحسن إدريس وعبد الحفيظ شنان ، ويبدو أن هدف الانقلاب هو إبعاد نائب الرئيس حسن بشير المعروف بموالاته لحزب الأمة ، إلا أن الخلاف الذي حصل بين قادة الانقلاب وقف حائلاً دون نجاحه ، إذ أُلقي القبض على منفذي الانقلاب وحكم عليهم بالسجن المؤبد[٤].

---

(١) محي الدين أحمد عبد الله : وُلِد عام ١٩١٧ ، وتخرج مهندساً في كلية غردون عام ١٩٣٥ ، والتحق بالكلية الحربية من العام نفسه وتخرج فيها عام ١٩٣٩ ، عمل بفرقة العرب الغربية ، ثم فرقة المهندسين ، انتقلوا في بداية الحرب العالمية الثانية إلى ليبيا ، ورجع إلى السودان عام ١٩٤٣ ، ثم ذهب إلى بريطانيا عام ١٩٥١ لإحراز دبلوم المهندسين الملكيين ، بعدها رجع إلى السودان عام ١٩٥٤ ، تولى منصب مدير الإمدادات والتموين ، وفي عام ١٩٥٦ نال شهادة أركان حرب والقيادة من معهد القاهرة ، شارك في حركة عام ١٩٥٩ الانقلابية ضد نظام الفريق إبراهيم عبود ، ثم حكم عليه بالسجن ست سنوات عقب إخفاق المحاولة . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٦ ، المصدر السابق ، ص٢٢٤٩ .

(٢) عبد الرحيم شنان : وُلِد عام ١٩٢٢ وهو أحد أعضاء المجلس العسكري في حكومة الفريق إبراهيم عبود ، عُيّن قائداً للمنطقة الشرقية ، وشارك في انقلابين عسكريين ضد نظام الفريق إبراهيم عبود فحكم عليه بالإعدام عقب إخفاق المحاولات الانقلابية ، ثم خُفف الحكم إلى السجن المؤبد . للمزيد انظر : اليعازر بعيري ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٣) و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٤١١/٢٨٣ ، وثيقة رقم ١٨ ، ص١٢ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول الانقلاب في السودان ، ١٩٥٩/٤/٨ .

(٤) و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية ، إضبارة رقم ٢١٦ ، وثيقة رقم ١٤ ، ص ٤٨ ، تقرير السفارة العراقية في الخرطوم حول الانقلابات العسكرية ضد إبراهيم عبود ، ١٩٥٩/٩/٢٧ .

وكانت المحاولة الثالثة للإطاحة بالحكم العسكري في التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٥٩ ، إذ قام بها صغار الضباط في حامية أم درمان ، ولم يمكن التحقّق من تنظيم وأهداف صغار الضباط ، بيدَ أنه تمَ القبض عليهم وقدموا لمحاكمات عسكرية ونُفذ حكم الإعدام على خمسة منهم ، وأُرسل آخرون إلى السجن[١] .

من خلال تلك المحاولات التي تعرض لها نظام الفريق إبراهيم عبود ومواجهتها إما بحكم الإعدام أو السجن المؤبد ، أثبت النظام العسكري عدم التهاون مع خصومه سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين .

بقيت الأحزاب السياسية السودانية التي مهدت للانقلاب ساكنة دون حراك آمله أن يمد النظام العسكري يده للتعاون معها ، عدا الحزب الشيوعي الذي عارض الحكم العسكري منذ البداية ووقف ضد النظام مشجعاً النقابات واتحادات الطلاب على معارضة ذلك الحكم ، وأُلقي القبض على خمسة وعشرين عضواً من أعضاء الحزب الشيوعي السوداني في حزيران ١٩٥٩ ونُفوا إلى جنوب السودان ، فقرر قادة الأحزاب بعد ذلك مواصلة النضال لإعادة السلطة إلى المدنيين وإسقاط الحكم العسكري[٢] .

وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٩ كتب الصديق المهدي[٣] الذي خَلَفَ والده زعيماً لحزب الأمة إلى الفريق إبراهيم عبود طالباً تأليف حكومة مدنية للقيام بإعداد الترتيبات

---

(١) محمود قلندر ، السودان ونظام الفريق عبود (١٩٥٨- ١٩٦٤) ، ط١ ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٣ .

(٢) وليد محمد سعيد الأعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية : انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ١٢٢.

(٣) الصديق المهدي : وُلد عام ١٩١١ ، هو زعيم سياسي سوداني عمل من أجل التخلص من النفوذ البريطاني في السودان وتحقيق استقلاله ، تلقى علومه بكلية غردون ، ترأس حزب الأمة الوطني منذ تأسيسه عام ١٩٤٥ ، وأمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحله عام ١٩٥٨ مع باقي الأحزاب السودانية ، اتفق مع إسماعيل الأزهري وعبد الله خليل وغيرهما للعمل على إنهاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تزعمه إبراهيم عبود ، توفي عام ١٩٦١ . للمزيد انظر : عبد الوهاب الكَيالي ، موسوعة السياسة ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص٦٣٢ .

اللازمة لإجراء الانتخابات ، وتقدّم إسماعيل الأزهري بمذكرة مماثلة ، وكان نصيب المذكرتين الإهمال من جانب الفريق عبود ، مما أدى إلى تشجيع كل من الحزبين على التعاون سراً مع الحزب الشيوعي لتنظيم جبهة من أجل تنشيط المعارضة للحكم العسكري ، ومن ثم كانت الجبهة الوطنية المتحدة مكونة من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي وبعض المستقلين[١]، وكان هدفها انتزاع السلطة من المجلس العسكري وتأليف حكومة مدنية[٢].

وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٠ أُرسلت مذكرة للفريق إبراهيم عبود موقع عليها من ممثلين عن حزب الأمة ، والحزب الوطني الاتحادي ، والحزب الشيوعي ، وتضمنت عين الطلبات الواردة بالمذكرات السابقة ، ثم أرسلت الجبهة مذكرتين أخريين في عام ١٩٦١ ، ولم يتخذ الحكم العسكري أي إجراء في مواجهة الجبهة إلا عندما أرسلت في السابع من تموز عام ١٩٦١ برقية إلى الفريق إبراهيم عبود احتجاجاً على تعذيب واضطهاد أحد السجناء السياسيين في الأبيض ، إذ قام الحكم العسكري باعتقال قادة الجبهة الوطنية المتحدة وكان من بينهم عبد الله خليل وإسماعيل الأزهري وعبد الخالق محجوب[٣] أمين السر العام للحزب الشيوعي ، ونقلوا إلى الجنوب إذ بقوا

---

[١] دكتاتورية عبود سقطت بانتفاضة شعبية ، مجلة الأسبوع العربي ، العدد (١٣٤٠) ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢ .

[٢] صحيفة الوطن ، العدد (٥٠٤٨) ، الاردن ، ١٩٨٥/٨/١١ .

[٣] عبد الخالق محجوب : هو سياسي سوداني وأبرز زعيم للحزب الشيوعي السوداني ، وُلد عام ١٩٢٦ ، ودرس مدة عام في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ولم يكمل الدراسة فيها ، انضمّ للحزب الشيوعي في عام ١٩٤٦ وتدرج إلى منصب أمين السر العام ، ثم صار أميناً عاماً لحزب الجبهة المعادية للاستعمار حتى وصل إلى رئاسة الحزب عام ١٩٥٩ ، وفي عام ١٩٦٥ عارض قرار الجمعية التأسيسية السودانية بحل الحزب الشيوعي ، اعتقل أكثر من مرة قبل الاستقلال وبعده لمواقفه السياسية ، وكان آخرها عام ١٩٧١ وتمكن من الهرب من معتقله في حزيران عام ١٩٧١ ، وأيّد انقلاب هاشم العطا من العام نفسه ، ألقي القبض عليه بعد إخفاق الانقلاب=

هناك حتى كانون الثاني عام ١٩٦٢ عندما قاموا بالإضراب عن الطعام وأطلق سراحهم[١].

وكانت الأحزاب السياسية تنتهز أية فرصة للتعبير عن معارضتها للحكم العسكري ، وقامَ العمال إلى جانبهم في معارضة الحكم العسكري واشتركوا في العديد من الصِدامات التي وقعت بين الأنصار ورجال الشرطة خلال المولد النبوي في آب عام ١٩٦١ ، إذ لقى اثنا عشر شخصاً حتفهم[٢]، مما أدى إلى تدهور سريع للوضع ، وحاولت الحكومة مواجهة الموقف بفرض حظر التجول ومنع التجمعات لأكثر من (١٠) أشخاص ، إلا أن القلاقل استمرت[٣].

وقام طلبة الجامعة بإعلان الإضراب العام تضامناً مع العمال بعد أن قُبض على عدد من القادة النقابيين مطالبين بإطلاق سراحهم ، وكان لاعتقال عدد كبير من قادة العمال أثر كبير في إضعاف الحركة النقابية ، كما أخفقت محاولات النظام العسكري للتوصل إلى حل مع القادة النقابيين خلال المدة (١٩٦٢ – ١٩٦٣) إذ بقيت أغلبية العمال مؤيدة للقادة المعتقلين ومعارضين لبقاء الحكم العسكري[٤].

وفي كانون الأول عام ١٩٦٣ امتد الإضراب إلى الريف السوداني ، إذ قام مزارعو الجزيرة بالإضراب أيضاً وكان لذلك التأثير في إنتاجية القطن السوداني ، إذ انخفضت معدلات الإنتاج بشكل أكبر مما كانت عليه في عام ١٩٥٨ ، وبلغ رصيد البلاد من

=ونُفذ الاعدام بحقه مع الخط الأول من مدبري الانقلاب . للمزيد انظر : عبد الوهاب الكَيالي ، موسوعة السياسة ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص ٨١٤ .

[١] محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ٢/١١٠٢ ، رقم الوثيقة ٦٦٤ ، بيروت ، ٨ حزيران ١٩٧٧ .

[٤] وليد محمد سعيد الأعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية : انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

العملات الأجنبية الحد الأدنى ، كما تأزم الموقف السياسي في جنوب السودان مما دفع الكثير من الجنوبيين إلى الهجرة خارج السودان[1] نتيجة المعاملة السيئة من السلطة العسكرية ، فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية[2] التي نتجت من اتساع البطالة وانخفاض الكفاية الإنتاجية انخفاضاً مفزعاً ، وضمور قاعدة الإنتاج وتورم الجهاز الإداري وتدهور أسعار الصادرات الزراعية والعجز الدائم في ميزان التجارة وتراكم ديون السودان الخارجية[3].

وفي عام ١٩٦٣ وُلِد التنظيم العسكري للانيانيا[4] القائم على فكرة العنف والمعارضة المسلحة[5]، إذ هوجمت نقاط الجيش والشرطة باستمرار ، وتصاعدت الأزمة في الجنوب خلال عام ١٩٦٤ وأصبحت وحدة السودان في خطر[6]، وقد وفّر الجنوب

---

(١) وليد محمد سعيد الأعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية : انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

(٢) صحيفة الصحافة ، العدد (٤٢٠٣) ، الخرطوم ، ١٩٧٣/٩/٨ .

(٣) صحيفة صوت الشعب ، العدد (١٠) ، بغداد ، ١٩٧٣/٣/٢٦ .

(٤) الانيانيا : هي منظمة حزبية أسسها حزب سانو السوداني الجنوبي عام ١٩٦٢ لمحاربة الحكومة السودانية في أراضي جنوب السودان سعياً وراء تحقيق انفصال جنوب السودان عن الوطن الأم ، والانيانيا كلمة في لغة قبيلة اللاتوكا التي تعيش في جنوب السودان ومعناها سم الثعبان ، أو السم الذي لا شفاء منه ، تكونت حركة الانيانيا أساساً من الجنود الجنوبيين الذين تمردوا على أول حكومة سودانية عام ١٩٥٥ ، ورجالها من أولئك الجنود السابقين الذين كانوا يشكلون فرقة الاستوائية ، وكان بعضهم قد سجنوا نتيجة ذلك التمرد ثم أطلق سراحهم بعد إنهاء مدة حكمهم ، كانوا يشنون حرب عصابات ضد الجيش السوداني . للمزيد انظر : توفيق المديني ، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٢ ، ص ٣٤ ؛ أحمد أبو سعدة ، جنوب السودان وآفاق المستقبل ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ٢٣ .

(٥) محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .

(٦) وليد محمد سعيد الأعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية : انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨ ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

شرارة جديدة للغضب الشعبي ضد النظام العسكري آنذاك ، فقد واجهت السلطات ندوات طلاب جامعة الخرطوم ، لمناقشة تطورات الحرب الأهلية بقوات شرطة الطوارئ بهدف إيقافها ، إلا أن الطلاب رفضوا وواصلوا ندواتهم ، ونتيجة لذلك دخلت قوات الشرطة في اشتباك مع الطلاب في تشرين الأول عام ١٩٦٤ ، واضطرت إلى إطلاق الرصاص على تجمعات الطلاب وهو أمر أدى إلى جرح الكثيرين وقتل طالب ، وأدى ذلك الحادث إلى انفجار تظاهرات طلابية واسعة وعنيفة[١]، اضطرت السلطات على أثرها إلى التفاوض مع ممثلي الشعب لوضع حد لتلك الأحداث ، ونتج من ذلك تأليف لجنة عرفت باسم الجبهة القومية الموحدة التي تمثل الشعب ، التي بدأت مفاوضاتها مع المجلس العسكري الحاكم[٢].

وفي الثامن والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٤ أعلن الفريق عبود حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء والمجلس المركزي ، ونتيجة لذلك نزل الشعب إلى الشارع تتقدمه الزعامات السياسية التقليدية بعد أن تيقّن من نتائج الوضع السياسي وفي اليوم التالي تجمعت قيادات الأحزاب وقوى الطلبة والعمال في قصر القبة بأم درمان للتفاوض مع الفريق إبراهيم عبود وتسلم السلطة منه ، إذ انتهت تلك المفاوضات باتفاق الطرفين على إنهاء الحكم العسكري وتأليف حكومة انتقالية لحكم البلاد لحين إجراء انتخابات تشريعية جديدة آنذاك[٣].

شهدت الحقبة العسكرية الأولى من الحكم المتمثلة بنظام الفريق إبراهيم عبود تحولاً كبيراً في مسار الحياة السياسية ، إذ غيرت طبيعة النظام السياسي القائم آنذاك من نظام

---

(١) بيتر ودوارد ، السودان الدولة المضطربة ١٨٩٨- ١٩٨٥ ، ترجمة : محمد علي جادين ، الخرطوم ، ٢٠٠١ ، ص ١٢٥ ؛ محمد أبو القاسم حاج حمد ، الثورة .. والثورة المضادة في السودان ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٥ .

(٢) أحمد حمروش ، مصر والسودان كفاح مشترك ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ١٠٤.

(٣) ماجد محي غزاي ، التاريخ السياسي في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى حكم التبشير ، ط١ ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص ٧٧- ٧٨ .

حكم مدني تسوده الأحزاب والمؤسسات السياسية الأخرى ويشهد مظاهر الديمقراطية على الرغم من حالات الخلل فيه ، إلى نظام عسكري قائم على إلغاء كل تلك المؤسسات ليمثل بذلك صورة واضحة للاضطراب السياسي وعدم الاستقرار القائم في السودان آنذاك.

ثانياً : تجربة المجلس المركزي عام ١٩٦٣

كوّن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لجنة من أجل إنشاء مجلس مركزي ، يقوم مقام الجمعية التشريعية أو البرلمان في البلاد ، ويغضو التدرج في ممارسة أمور الحكم ، ونصت المادة (٣) على أن تكون السلطة التشريعية بيد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمجلس المركزي[١].

عقدت أول جلسة للمجلس المركزي في يوم الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٣ وذكر الرئيس إبراهيم عبود في جلسة افتتاح المجلس " **أن في مقدمة المسؤوليات التي يقوم بها أعضاء المجلس صياغة التشريع بما يتفق مع رسالته في الحياة وأمله في المستقبل** " ، كما يضع خطاب الرئيس بين يدي الأعضاء مسؤولية أخرى لا تقل خطورة عن مسؤولية التشريع ، وهي مسألة التطور الدستوري حتى يبلغ غايته السليمة[٢].

وأُجريت انتخابات المجالس المحلية والمجلس المركزي في كانون الأول من العام نفسه ، إذ كان دوره غير بارز في الممارسة السياسية وتوجهه العام وذلك بحكم طبيعة التمثيل ، إذ ظلَّت الأحزاب محلولة وجرت الانتخابات على أساس شخصي ، وقد جاءَ غالبية من انتخبوا من المؤسسات التقليدية ، كزعماء القبائل ، وزعماء دينيين ، وكبار التجار ،

---

(١) هنري رياض ، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السوان ، ط٢ ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٨٧ ، ص ٧٣ .

(٢) عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

والمهنيين ، والإداريين[١]، في حين رفضت الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات المجلس المركزي ودعت إلى مقاطعتها ، وأشارت إلى أنها محاولة لتحسين وجه النظام العسكري أمام الشعب ووصفت الانتخابات بأنها تزييف لإرادة الشعب[٢].

تكوّن المجلس المركزي من سبعين نائباً بالانتخاب والتعيين شمل (١٢) وزيراً بحكم مناصبهم و(٥٢) عضواً تنتخبهم المجالس المحلية و(١٨) عضواً يعيّنهم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة[٣]، وقد اختلف كل الاختلاف عن الهيئات التشريعية السابقة ، فبعض الأعضاء فيه معيّنون والبعض الآخر لا ينتخبون عن طريق الاقتراع ، بل يُختارون بوساطة مجالس المديريات ، ولم يكن المجلس سوى أداة بيد السلطة بهدف استمرار هيمنة الحكم العسكري آنذاك[٤].

يتضح من ذلك أن تكوين المجلس المركزي ما هو إلا خطوة في سبيل امتصاص غضب الشارع السوداني الذي كان ناقماً على سياسات السلطة العسكرية التي لم تُقدِّم أي خدمات تُذكر في تحسين الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب السوداني آنذاك ، بما في ذلك قلة الخدمات ونقص التعليم فضلاً عن مشكلة الجنوب التي كان لها أثرها الكبير في اضطرابات البلاد ، إذ لم تجد السلطات أي مخرج للمشكلة بشكل سلمي ، بل عمدت إلى اتباع سياسة العنف من أجل فرض السلطة وكبح أي معارضة تحصل ، لذا نرى أن تجربة المجلس المركزي ماهي إلا خطوة في سبيل امتصاص الغضب الشعبي بوصفه مؤسسة تشريعية ، إلا أن تلك التجربة كان نصيبها الإخفاق نتيجة المعارضة الشعبية ، فضلاً عن معارضة الأحزاب السياسية لها.

---

[١] سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

[٢] هنري رياض ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

[٣] سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

[٤] صحيفة الأنباء ، العدد (٣٨٠٥) ، الكويت ، ١٩٨٧/٧/٦ .

ثالثاً : موقف الإخوان المسلمين من تجربة الحكم العسكري الأول

شاركت الجماعة مباشرة بعدَ تأليفها رسمياً في العمل السياسي باستقلال السودان ، وعقب الاستقلال الوطني قادت الحركة بقيادة الرشيد الطاهر بكر[1] حملة ضخمة للمناداة بدستور إسلامي للسودان من (**الجبهة الإسلامية للدستور**) ونظمت حملة لحشد الدعم السياسي والشعبي بفكرة الدستور الإسلامي[2]، إلا أن انقلاب إبراهيم عبود في تشرين الثاني عام ١٩٥٨ قطع الطريق أمام تطور التجربة الديمقراطية دون أن تتمكن القوى السياسية والمجتمع المدني في السودان من ممارسة قيم الديمقراطية بطريقة حقيقية ، وبعيداً عن الشكليات والمناورات التي صاحَبَت التجربة الناشئة قبل أن تقوى ، وكان من المتوقع أن تنشط حركة الإسلام السياسي التي حقّقت صعوداً في ظروف الديمقراطية الأولى ، ويقول أحد الإسلاميين عن أثر الجبهة الإسلامية للدستور قبل الانقلاب : " **إنها خلقت رأي عام شعبي كاسح مؤيد للفكرة ، وألزمت رجال السياسة وقادة الأحزاب بالفكرة ، حتى اضطرت القيادة السياسية لرفع شعار الدين الإسلامي والدعوة له لكسب التأييد ، كما لفتت قوة دعوة الدستور الإسلامي العالم الخارجي ، بريطانيا**

---

[1] الرشيد الطاهر بكر : وُلد بكردوج بالنيل الأزرق عام ١٩٣٠ ، وتخرج في كلية الحقوق بجامعة الخرطوم عام ١٩٥٨ ، واختير وكيلاً عاماً للإخوان المسلمين (١٩٥٤– ١٩٥٩) ، عمل محامياً وقاوم نظام الفريق إبراهيم عبود واشترك بمحاولة انقلابية ضده عام ١٩٥٩ ، وسجن أثر إخفاقها حتى عام ١٩٦٤ ، عمل وزيراً للثروة الحيوانية ، والعدل في حكومة تشرين الأول عام ١٩٦٥ ، ثم وزيراً للعدل في حكومة محمد محجوب (١٩٦٨– ١٩٦٩) ، وفي عهد جعفر نميري تولى عدة مناصب منها أنه كان نائباً لرئيس الجمهورية ورئيساً للوزراء (١٩٧٦– ١٩٧٩) ، ونائباً عاماً (١٩٨٣– ١٩٨٥) ، ثم مساعداً لرئيس الجمهورية للشؤون القانونية حتى نهاية حكم جعفر نميري في نيسان عام ١٩٨٥ عندما أودع في السجن. للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٩٧٣.

[2] التجاني عبد القادر وآخرون ، مراجعات الحركة الإسلامية السودانية : عشرون عاماً في السلطة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٣ .

وأمريكا وكذلك النظام المصري إلى خطورة تنظيم الإخوان مما سهّل أمر الانقلاب العسكري"[١].

وعندَ قيام انقلاب الفريق عبود في نهاية عام ١٩٥٨ عملت الحركة من خلال عضويتها في المدارس والجامعات ضد الحكم العسكري الذي كان مرفوضاً من فصائل الحركة الطلابية كافة[٢].

وفي عام ١٩٥٩ شارك قائد الجماعة الرشيد الطاهر في محاولة انقلابية على حكومة الفريق إبراهيم عبود[٣]، إذ اتصل ببعض قادة الجيش ، وكانت الخطة تهدف إلى السيطرة على القيادة العامة للجيش لأنها نقطة الجيش الاستراتيجية ، إلا أن الجيش قد علم بتاريخ التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٥٩ باحتلال مدرسة المشاة ، فتمكنت قوات الجيش من محاصرة الانقلابين وألقت القبض عليهم[٤]، وكان الإعدام نصيب قادته العسكريين ، وحوكم المحامي رشيد الطاهر خمس سنوات ، فمكث في السجن ولم يبرحه إلا حين سقوط النظام العسكري[٥].

وفي أوائل الستينيات تراجع نشاط الحركة في الساحة العامة وفزع أبناؤها لخاصة شأنهم وتساءلوا " **هل نحن حركة ضغط تنشد التأثير في الحكم فقط ولا تريد السلطة لنفسها لأننا كما كنا نقول : لسنا طلاب حكم ، أم نحن هيئة سياسية نضغط ونفعل وقد نشارك في الحكم وتساءلنا عن العضوية ، هل هي صفوية للمثقفين القادرين على**

---

[١] **حيدر إبراهيم علي ، أزمة الإسلام السياسي الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجاً ، ط١ ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٦٣- ٦٤ .**

[٢] **الطيب زين العابدين ، تجربة الحركة الإسلامية في السودان ، مجلة قضايا شرق أوسطية ، العدد (١٦) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ١٧ .**

[٣] **وليد الطيب ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .**

[٤] **عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .**

[٥] **عبد الغني أحمد إدريس ، الدعوة للديمقراطية والإصلاح في السودان : الإسلاميون .. أزمة الرؤيا والقيادة ، ط١ ، مؤسسة سنار الثقافية ، لندن ، ٢٠١٢ ، ص ١٠ .**

استيعاب برامج التربية وأدوار القيادة الفردية والجماعية " وصيغت كل تلك التساؤلات في مذكرات مكتوبة ، وكان ذلك تطوراً في بنية الحركة وتفكيرها ، لأنها في عام ١٩٥٥ لم تكن تسوغ الاجتهاد في التنظيم وكان دستورها في مجمله نسخة تقليد من دستور الإخوان في مصر[١].

وشهدت الحركة آنذاك ما يطلق عليه (فترة كمون) لأن الحركة واجهت لأول مرة ما توهمته خطر محنة وابتلاء ، فقد فزعت الحركة إلى حذر بالغ حتى كادت تجمد نفسها ، وذلك لما حدث في مصر من مضايقات للحركة الإسلامية هناك[٢]، إلا أن الحركة الطلابية استمرت بالمجاهرة بالدعوة ومجاهدة النظام ، وهو أمر تزامن مع تخرج أعداد كبيرة من القيادات الطلابية لتغذي الحركة خارج الإطار الطلابي، وأهم ما ميز ذلك العهد أن الدعوة كانت محدودة تعمل من واجهة ثقافية بحجة اتقاء السياسة ، فضلاً عن طرح جملة من القضايا كان أهمها تبني منهج القيادة الجماعية ، ومسألة التربية ونوعها ومغزاها ، وماهية الحركة ، هل هي هيأة للضغط السياسي أو حزب يطلب السلطان ، فضلاً عن التخطيط لتوجه جبهي – إسلامي في سياق التصدي والمعارضة للنظام السياسي[٣].

اهتمت الحركة في تلك المرحلة بأمر تنظيمها الداخلي ، إذ شهدت تلك الحقبة قيام مؤتمر العيلفون الأول عام ١٩٦٢ الذي عُدل فيه دستور الحركة المقترح عام ١٩٥٤ في مؤتمر العيد وأجيز عام ١٩٥٥ ، وقد ظهر حسن الترابي بصورة واضحة ، وأصدر المؤتمر قرارات عدة منها :

١. **التنديد بمحاولة الرشيد الطاهر وتصرفه الفردي بالمشاركة في المحاولة الانقلابية ضد النظام العسكري .**
٢. **اختيار صيغة القيادة الجماعية بدلاً من القيادة الفردية .**

---

(١) حسن الترابي ، الحركة الإسلامية في السودان ، دار القلم ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧ .
(٢) حيدر إبراهيم علي ، أزمة الإسلام السياسي ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .
(٣) مصطفى أحمد مصطفى العبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

٣. دعوة الجنوبيين إلى الاشتراك في هيئة المعارضة .

٤. رفض الثورة الشعبية المسلحة ؛ لأنها تقود إلى إراقة الدماء .

٥. تعريف حركة الإخوان المسلمين بأنها حركة تدعو الناس إلى إقامة المجتمع الإسلامي ، ودعت إلى مواصلة معارضة الحكم العسكري ؛ لأن مقاصده ليست مقاصد الإسلام في شيء[١].

وظلَّت جماعة الإخوان المسلمين في تلك المرحلة تسعى إلى تنمية ملاكاتها ولاسيما من الطلاب ، ومن خلال احتكاكها بالجماهير وعن طريق المنابر[٢] أدت دوراً بارزاً في الخطوط الثانوية للمسرح السياسي في السودان ، إذ تمكنوا من قيادة الشارع العام ضد الحكم العسكري[٣]، فضلاً عن قيادتهم للتظاهرات التي طالبت بتسليم الحكم العسكري للمدنيين وإيجاد حل لمشكلة الجنوب ، وقرر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم عقد ندوة متعلقة بمشكلة الجنوب فمنعتهم الحكومة من عقد الندوة ، إلا أنها عُقدت على الرغم من منع الحكومة لها في الحادي والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٤ ، إذ كانت الشرارة الأولى التي اشعلت ثورة تشرين الأول من العام نفسه ، فقد اتصل الإخوان ببعض زعماء الأحزاب السياسية منهم الصادق المهدي زعيم حزب الأمة وإسماعيل الأزهري ، وقد أدى نجاح الثورة إلى رفع مكانة الحركة[٤].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن فرض السلطة بالقوة والعداء مع الحركات الإسلامية لا يمكن أن يكتب له النجاح في بلد متأثر أيديولوجياً بأفكار بعض القيادات الإسلامية التي اتخذت من الشعارات الدينية سلاحاً في إسقاط خصومها .

---

(١) سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٢) نهاد مكرم ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(3) Gabriel R. Warburg, Islam and State in Numeri's Sudan, Journal of international African in statute, Vol.(55), No.(4), popular Islam, Edinburgh University press, Edinburgh, 1985, P. 402.

(٤) سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص ١٧٢.

الفصل الثاني

الحركات الإسلامية خلال الحقبة ١٩٦٩ـ ١٩٧٧

المبحث الأول : الحكم العسكري الثاني وإجراءاته في السودان

المبحث الثاني : الانقلابات المضادة

المبحث الثالث : المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧

المبحث الأول
الحكم العسكري الثاني وإجراءاته
في السودان

أولاً : جعفر نميري[1] وسياسته تجاه الحركات الإسلامية

كانَ التخطيط قائماً منذ تشرين الأول عام ١٩٦٨ للانقلاب العسكري ، عندما عقد اجتماع لحركة الضباط الأحرار لمناقشة استراتيجية الحركة المستقبلية ، إذ استقر رأي الأغلبية على ضرورة السعي للاستيلاء على السلطة[2]، مستغلين الصراع الذي كان محتدماً بين الأحزاب السياسية آنذاك[3]، فضلاً عن تصاعد الخطر المتمثل بدعوة الدستور

---

(١) جعفر نميري : هو جعفر محمد نميري ، وُلد في الأول من كانون الثاني عام ١٩٣٠ في قرية (ود نميري) الواقعة في منطقة دنقلة في أم درمان ، وتخرج في الكلية الحربية برتبة ملازم ثان عام ١٩٥٢، ونظراً لنشاطه أرسل إلى مصر في عام ١٩٥٤ للاشتراك في مدرسة التدريب العسكري ، بعدها رجع إلى السودان إذ كُلِّف بحملة عسكرية على متمردي الجنوب ، واشترك بالانتفاضة الشعبية على نظام الفريق إبراهيم عبود ، بعدها أرسل في دورة تدريبية في ألمانيا الاتحادية ومن ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد عودته إلى السودان كُلِّف بالعمل في جنوب السودان ، وفي الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٦٩ تمكن من قيادة انقلاب عسكري تسلم على أثره السلطة في البلاد حتى الإطاحة به عام ١٩٨٥ ، بعدها لجأ إلى مصر وبقي فيها حتى عام ٢٠٠٠ ، ثم رجع إلى السودان وتوفي عام ٢٠٠٩ . للمزيد انظر : لطفي جعفر فرج ، جعفر محمد نميري ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٩ ؛ عصام عبد الفتاح ، جعفر نميري الديكتاتور الذي حلم بأنه يطير فحط على كرسي الحكم ، دار الكنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦ .

(٢) سرحان غلام حسين العباسي ، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير جعفر محمد نميري ١٩٦٩- ١٩٨٥ ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٣٠) ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ ، ص ٤٦ .

(٣) يوسف محمد بشارة ، حول قيام التنظيم الشعبي لثورة مايو السودانية ، ط١ ، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٥ .

الإسلامي ، إذ اصطدمت تلك الدعوات بالتركيب النفسي لأهل السودان ، الذين جاءهم الإسلام في يسر وتعايشوا معه في صفاء دون غزو أو فتح ودون تشدد ، كما أن الدعوة إلى الدستور الإسلامي نذير حكم متسلط ، وهو حكم يجد معارضة قوية وسط القوى الحديثة[١].

وفي مطلع عام ١٩٦٩ بدأت مناقشة تفاصيل الانقلاب ، ووردت معلومات بأن مدرسة المدرعات ستُجري تدريباً حربياً في منطقة (خور عمر) في أيار من العام نفسه ، فكانت تلك الحقيقة القاعدة التي بنى عليها التخطيط[٢]، إذ كان للضباط الأحرار وجود كثيف وسط معلمي المدرسة ، كما أن الخلوة في (خور عمر) تساعد كثيراً على تهيئة جنود المدرسة البالغ عددهم (٢٠٠) شخص للقيام بالانقلاب ، كما تقرر أن تنضمّ وحدتان من المظلات إلى جنود المدرسة لتنفيذ الانقلاب ، فضلاً عن وجود عناصر أخرى تجعل من شهر أيار مناسباً لتنفيذ الانقلاب ، وهو شدة الحر في شهر أيار الذي يجد فيه كبار الضباط العسكريين ذرائع للسفر خارج السودان ، وفيه يكون العقيد جعفر نميري في إجازة بالخرطوم[٣].

وأخيراً تُوصل إلى اتفاق عن مسار خطة الانقلاب وطريقة تنفيذها في الوقت المحدد ، واستلهام التجربة المصرية في جناحها الإداري ، وجعل مسؤولية الشؤون السياسية

---

(١) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص١٦٩ .

(2) **Peter K.Bechtold, Politics in the Sudan, Prager Publishers, New York, 1976, P. 259.**

(٣) تيم نبلوك ، صراع السلطة والثورة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة ، ترجمة : الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، ط١ ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٩٠ ، ص٢٢٨ .

العليا للبلاد من مسؤولية مجلس قيادة الثورة على أن تُؤلف إدارة مدنية تضطلع بمهمة بنى المجتمع التحتية وتطويرها تحت إشراف المجلس ومراقبته[1].

وبعد الاتفاق على خطة الانقلاب وإقرارها انطلق جعفر نميري إلى (خور عمر) إذ توجد فيه فرقة المدرعات وفرقة المظلات اللتان كانتا تقومان بتدريبات بالذخيرة الحية، والتقى نميري بعض الضباط في التنظيم السري واتفقوا على موعد تنفيذ الانقلاب[2].

وفي آذار عام ١٩٦٩ كانت الخطط التفصيلية للانقلاب قد وضعت، إلا أن (٧) أعضاء من مجموع (١٣) عضواً الذين حضروا اجتماعا في الخامس عشر من آذار من العام نفسه صوتوا لمصلحة تأجيل الانقلاب لحين التحقّق من تأييد القوى الشعبية، إلا أن مجموعة الأقلية التي عرفت باسم **(عصابة الستة)**[3] وهم كانوا يتولون مواقع قيادية رئيسة في مدرسة المدرعات والقوات المظلية امتعضوا من تردد الأغلبية تآمروا سراً فيما بينهم للقيام بالانقلاب بعد ستة أسابيع تحت قيادة العقيد جعفر نميري[4].

وفي فجر الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٦٩ دخلت وحدتان من المظليين ووحدة من المشاة ووحدة من المصفحات التي كانت بالقرب من أم درمان إلى العاصمة، وعمد الانقلابيون إلى قطع جميع الخطوط الهاتفية وإغلاق المطار وتطويق القصر الجمهوري

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣- ٢٠٠٩، دراسة تاريخية وثائقية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٩٦) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ٢١٩- ٢٢٠.

(٢) عامر العقاد، وجاء مايو: دراسة للكفاح الوطني السوداني، ط١، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٤٨؛ صحيفة الصحافة، العدد (١٩٠٥)، الخرطوم، ١٩٦٩/٦/١.

(٣) عصابة الستة: هم جعفر نميري، وخالد حسن عباس، وفاروق حمدنا الله، ومأمون عوض، وأبو القاسم محمد و زين العابدين محمد. للمزيد انظر: سرحان غلام حسين، التطورات السياسية في السودان المعاصر، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٤) روبرت أو. كولينز، المصدر السابق، ص ١١٧.

ومقر رئيس الوزراء ، واحتلوا مبنى الإذاعة والتلفاز وجامعة الخرطوم ومحطات سكك الحديد ، ولم يلاقوا أية مقاومة[1]، وبذلك نجح تنظيم الضباط الأحرار في الاستيلاء على السلطة بقيادة العقيد جعفر نميري في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٦٩[2].

وفي بيانه الأول الذي أذاعه جعفر نميري قائد الانقلاب قال : " **إنّ مجلس قيادة الثورة قد تسلم السلطة بموجب أحكام الدستور الذي سيعلن فيما بعد** " ، ثم تعاقبت البيانات مُعلنة حل المجلس الرئاسي ومجلس النواب ، ولحق ذلك بيانات أخرى تتضمن إلغاء الأحزاب السياسية وفرض الأحكام العرفية ، وصدر بيان بفرض عقوبة الإعدام على كل متظاهر أو مضرب[3]، خاطب نميري الشعب قائلاً : " **بأن الثورة ماهي إلا خطوة في سبيل تحرير الشعب السوداني**"[4]، وأضاف قائلاً : " **إن البلاد لم تنعم بالاستقرار في الحكم منذ ١٩٥٦ بسبب تعدد الأحزاب والنفوذ الأجنبي وفساد الحكم** " ، وإن السودان يتطلع إلى شغل مكانته اللائقة في الأسرة الدولية والعمل على إقامة وترسيخ دعائم السلام والتعايش السلمي[5]، وتسخير كل إمكانيات الوطن السوداني من أجل الجماهير والطبقة العاملة التي يجب أن تأخذ دورها في الحياة والحكم[6].

---

(١) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٢/٣ ، رقم الوثيقة ٦٧٠ ، بيروت، ١٥ حزيران ١٩٧٧ .

(٢) يوسف الشريف ، انقسام حاد في حزب الأمة وأجنحة ثلاثة تتجاذب الأنصار ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (١١١) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص ٢٤ .

(٣) جرجيس فتح الله ، نظرات في القومية العربية مداً وجزراً حتى عام ١٩٧٠ ، ج٣ ، ط١ ، دار أراس للطباعة والنشر ، أربيل ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٧١ ؛ الطاهر محمد علي البشير ، جذور الوحدة الوطنية في السودان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الآداب ، الخرطوم ، ١٩٨٠ ، ص ٧٦ .

(٤) صحيفة الصحافة ، العدد (٢٤٠٥) ، الخرطوم ، ١٩٧١/٢/١٧ .

(٥) سرحان غلام حسين ، الانقلاب العسكري الثاني في السودان ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٦) أحمد سعد محمدية ، ثورة مايو : فكراً واتجاهاً ورجالاً ، ط٢ ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٦٩، ص ٣١ .

أُعلن عن تأليف مجلس قيادة الثورة برئاسة جعفر نميري الذي رقى نفسه إلى رتبة لواء وعيّن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع ، فيما اختار بابكر عوض الله رئيساً لمجلس الوزراء[1]، وقد حظي باحترام أوساط اليسار لتشبثه بالاستقلال ، وتكونت تلك الحكومة من أغلبية مدنية (٢٣) مدنياً مقابل (٢) من العسكريين[2] بينهم عناصر مستقلة وناصريين ، فضلاً عن ثلاثة وزراء شيوعيين ، ولم يكن من العسكريين سوى جعفر نميري ، وفاروق حمدنا الله[3] الذي عُيّن وزيراً للداخلية[4].

عمدت السلطات الانقلابية إلى تصفية أركان النظام السابق ، إذ اعتقلت إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة الذي لم يشفع له كبر سنه عند بابكر عوض الله ، إذ وضع في سجن كوبر ، وفسرت تلك المعاملة غير الكريمة من بابكر بأنها محاولة منه لتصفية حسابات شخصية مع الأزهري ، فضلاً عن وضع مُحَمَّد محجوب رئيس الحكومة تحت الإقامة الجبرية في منزله ، كما شملت الاعتقالات قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي

---

(١) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١٩٠١/١ ، رقم الوثيقة ١٩٩٣ ، بيروت ، ١ أيلول ١٩٨١ .

(٢) ديدار فوزي روسانو ، المصدر السابق ، ص ٣٢٤

(٣) فاروق حمدنا الله : ضابط سوداني اشترك في القضاء على التمرد في جنوب السودان ، ثم انضمّ إلى التنظيم السري لثورة أيار عام ١٩٦٩ ، وبعد نجاح الانقلاب العسكري اختير عضواً لمجلس قيادة الثورة ، ثم وزيراً للداخلية ، تولى مهمة مسؤولية الأمن خلال أحداث الجزيرة آبا ، أعفي من منصبه عام ١٩٧٠ ، ورشح رئيساً للوزراء بعد نجاح انقلاب الشيوعيين عام ١٩٧١، وكان موجوداً حينها في لندن ، وعندما حاول الرجوع إلى السودان احتجز في مطار بنينه ، ثم سُلم إلى جعفر نميري بعد قمع الانقلاب الشيوعي ، ونُفذ حكم الإعدام بحقه في تموز عام ١٩٧١ بتهمة الاشتراك بالانقلاب . للمزيد انظر : عبد الوهاب الكَيالي ، موسوعة السياسة ، ج٤ ، المصدر السابق ، ص ٤٤٧ .

(٤) لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

وحزب الأمة ، وبلغ عدد المعتقلين السياسيين (٤٦) شخصاً[١]، وفي تلك الأثناء كانت الحركة الإسلامية منشغلة بأسباب الخلاف الحاصل داخل صفوفها بين التيار الداعي إلى التأصيل التربوي وبين التيار الداعي إلى العمل السياسي ، وغاب عن أجندة المؤتمر التأسيسي للحركة المنعقد في الخامس عشر من نيسان عام ١٩٦٩ قضايا الوطن وأمنه واقتصاده ، وبعد اتضاح سياسة الحكومة تيقّنت الحركة الإسلامية أن المشروع الذي تبناه الانقلابيون لا يلتقي مع المشروع الإسلامي ، ومن ثَمَّ مصادرة حق الحركة الإسلامية في العمل والدعوة[٢]، لذا اجتمعت القيادة الإسلامية واتخذت قراراً قضى بمقاومة النظام وتعريته أمام الرأي العام بوصفه محاولة يسارية شيوعية ، وعملت الحركة على إصدار مناشير تُبَيِّنُ ذلك ، وصدر المنشور ، وقد نص على " **أن كل أعضاء مجلس الثورة والوزراء هم من الشيوعيين والمتعاطفين معهم** " ، إلا أن القيادة لم تتمكن من الإشراف على توزيع المنشور ، إذ اعتقل قادة الحركة وعلى رأسهم حسن الترابي[٣].

أصدر مجلس قيادة الثورة في تموز عام ١٩٦٩ قراراً قضى بتصفية الجامعة الإسلامية وتحويلها إلى كلية دراسات إسلامية عربية ، وكان المسوغ لذلك القرار أن الجامعة باهظة النفقات ، وأصبحت وكراً لجماعة الإخوان المسلمين والإرهابيين ، وفي مجال التعليم أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً بتصفية المعاهد العلمية التي ركزت في مناهجها على التربية الإسلامية واللغة العربية ، إذ حُولت إلى مدارس حكومية ، وفُصل عدد من أساتذة الجامعة من ذوي الميول الإسلامية وغير المتحمسين للنظام الجديد آنذاك[٤].

---

[١] **حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩- ١٩٨٥ تاريخها وخطابها السياسي ، ط١ ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٩٩ ، ص ٣١ .**

[٢] **وليد سالم محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .**

[٣] **حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٣١ .**

[٤] **عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان من مايو ١٩٦٩- أبريل ١٩٨٥ ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، ١٩٩٥ ، ص ١٦- ١٧ .**

وعمدت السلطة إلى السيطرة على جامعة الخرطوم من خلال إضعاف دور الإسلاميين ، وأخذت تعمل على ملء الجامعة بالشعارات والدعايات وإيجاد جو نفسي مشحون ومعاكس لحركة الاتجاه الإسلامي ، إلا أن تلك الإجراءات لم تحد من مكانة الحركة داخل الجامعة ، فعندما جاءت انتخابات الاتحاد سجّل الاتجاه الإسلامي أكبر انتصار له في ظل اتحاد التمثيل النسبي ، إذ أحرز (١٩) مقعداً ، في حين نالت بقية الأحزاب من يساريين وحزب أمة واتحاديين (٢١) مقعداً مما يسّر للإسلاميين قيادة الاتحاد[١].

وعلى الرغم من سياسة النظام ضد الاتجاه الإسلامي ، فقد شهدت تلك المرحلة سياسات هدفت إلى تثبيت الدين الإسلامي والقيم الدينية ، وخير مثال لذلك ما أصدره وزير التربية في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ القاضي بتدريس مادة التربية الإسلامية في جميع المدارس الأجنبية بالسودان لأبناء المسلمين في جميع المراحل ، وحين زار جعفر نميري جبال النوبة ووجد أن بعض الناس مازالوا يعبدون الأصنام قرر إرسال دعاة إسلاميين لنشر الإسلام هناك ، كما رفض الاستجابة لطلاب كلية الدراسات الإسلامية والعربية حين طالبوا بالدراسة المختلطة ، فأجابهم " **إن قيم الدين تمنع ذلك** "[٢].

من خلال السياسة التي اتبعها نميري تجاه الإسلاميين ، نلاحظ أن سياسته تتقلب بحسب ظروف تلك المرحلة ، فنجده تارة في صراع مع الاتجاه الإسلامي وتارة أخرى يساند التوجه الإسلامي ، وذلك يدل على الحذر الشديد الذي اتبعه نميري في بداية حكمة ، إذ إن شعب السودان خليط من الطوائف لذا من الصعب مُماشاة التوجهات التي تريدها كل طائفة .

---

(١) حسن مكي محمد أحمد ، الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم ، دار الفكر ، الخرطوم ، د. ت ، ص ٢٦ .

(٢) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

ثانياً : أحداث الجزيرة آبا عام ١٩٧٠

عندما وقع انقلاب جعفر نميري في أيار عام ١٩٦٩ كان الإمام الهادي زعيم طائفة الأنصار موجوداً في جزيرة آبا ، ولم يعلن تأييده للنظام ولم يحضر إلى الخرطوم ، فقد بقي مترقباً في مكانه ، في حين دخل ابن أخيه الصادق المهدي في مفاوضات مع النظام[١]، إذ جرت مناقشة طويلة بين نميري والصادق المهدي الذي أبدى تحفظه الشديد نحو الصيغة اليسارية المتطرفة للنظام الجديد آنذاك ، مما يعني تجاهل القوى السياسية الرئيسة في البلاد وطرح أفكاره بوضوح شديد ، وطلب نميري إمهاله للتشاور مع زملائه أعضاء مجلس الثورة ، إذ اتخذ قراراً من لدن المجلس باستدعاء الصادق المهدي لمواصلة الحوار بمقر القيادة العامة للجيش ، وعندما وصل الصادق المهدي إلى مقر القيادة ألقي القبض عليه ونقل بطائرة إلى مدينة بورتسودان شرق السودان واحتجز هناك ليكون بعيداً عن تطورات الخرطوم[٢].

وفي حزيران عام ١٩٦٩ أعلن النظام إحباط مؤامرة لإسقاط النظام بتدبير من حزب الأمة والإخوان المسلمين[٣] يساندهم الإمام الهادي الذي أطلق زحف الأنصار على أم درمان من أجل القيام باحتجاجات جماهيرية ضد النظام ، ولم تتمكن وحدات الجيش من إخمادها إلا بعد وقوع خسائر كبيرة في الممتلكات والأرواح[٤]، وقد كشفت السلطات أن المحاولة جاءت بتخطيط من داخل سجن كوبر بتوجيه من الأمين العام

---

(١) تغريد ذنون يونس ، موقف مصر من الانقلابات العسكرية في السودان ١٩٦٩ – ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢ ، ص ٤٧ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، عبد الناصر والسودان ، دار ميدلايت المحدودة للنشر ، القاهرة ، د. ت ، ص ١١٥ .

(٣) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٤) روبرت أو . كولينز ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

للحركة الإسلامية حسن الترابي الذي اتفق مع مجموعة من كبار الضباط لأجل القيام بالانقلاب ، إلا أن المحاولة قد كشفت[١].

وفي آذار عام ١٩٧٠ شهدت ثورة أيار أولى صعوباتها إذ قامت طائفة الأنصار بالتمرد في جزيرة آبا[٢]، وقد أعلن نميري رغبته في زيارة منطقة النيل الأبيض وبضمنها الجزيرة آبا للاطلاع على الأوضاع هناك ، إلا أن الإمام الهادي قد أبلغ جعفر نميري أن الوضع متوتر في الجزيرة ومن الأفضل له أن يلغي الزيارة ، إلا أن جعفر نميري لم يعر أهمية لطلب الإمام الهادي وقرر التوجه إلى الجزيرة[٣]، فوجدت الحركة الإسلامية من تلك الزيارة فرصتها في تحريك الأنصار ضد نميري من خلال استغلال العاطفة الجهادية لدى الأنصار[٤]، ونتج ذلك من تحالف بين طائفة الأنصار والإخوان المسلمين ، الذين قرروا السيطرة على غرب السودان بعد أن تمكنوا من تأليف قوة مسلحة قوامها (٣٥) ألف رجل لمقاومة النظام[٥].

وفي أثناء زيارة نميري إلى منطقة النيل الأبيض تعرض لمحاولة اغتيال بالسكين من لدن أحد الانصار[٦]، فكانت تلك الحادثة شرارة لانطلاق المواجهة العسكرية بين السلطة وطائفة الأنصار المدعومة من الحركة الإسلامية ، إذ أُرسلت وحدات من القوات المسلحة

---

(١) أحمد التجاني صالح أبو بكر ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٢) ١٥ سنة على ثورة مايو ، مجلة الرسالة ، العدد (١٠٩٠) ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٠ ؛ حسن الحاج علي أحمد ، الجيش والسلطة في السودان ، مجلة سياسات عربية ، العدد (٢٤) ، الخرطوم ، ٢٠١٧ ، ص ٥٦ .

(٣) محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٢٤٠؛ يوسف الشريف ، تمرد آبا ، مجلة روز اليوسف ، العدد (٢١٨٦) ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٥.

(٤) حيدر إبراهيم علي ، أزمة الإسلام السياسي ، المصدر السابق ، ص ٧٤ ؛ صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٥٥) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٣/٩ .

(٥) سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص ١٨١ .

(٦) محجوب عمر باشري ، معالم تاريخ السودان ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٨ .

وقامت بمحاصرة الجزيرة من أجل القضاء على التمرد ، وكانت تلك الوحدات بقيادة اللواء عبد الرحمن سوار الذهب[١]، إلا أن القوة أخفقت في مهمتها إذ سُيطر عليها من لدن قوات الإمام الهادي وبضمنها قائد القوة الذي اعتقل ، وقد اقترح أحد قادة التمرد العسكري والقيادي في الإخوان المسلمين مُحَمَّد صالح عمر[٢] ضرورة الاحتفاظ بقائد القوة المهاجمة لمساومة النظام به ، إلا أن الإمام الهادي أفرج عن القوة المهاجمة وبضمنها اللواء سوار الذهب[٣].

وقد أصدر نميري أوامره بقصف قلعة الأنصار في النيل الأبيض[٤]، إذ بدأ الاشتباك عبر إطلاقات المدافع وقذائف سلاح الجو السوداني على مواقع تجمع الأنصار داخل الجزيرة ، وكانت تلك العملية خطوة أولى من أجل اقتحام المشاة والمدرعات التي كان يجري نقلها تباعاً إلى الجزيرة[٥]، ونتيجة لمقاومة الأنصار انسحبت القوة العسكرية بعد أن

---

[١] عبد الرحمن سوار الذهب : هو عبد الرحمن محمد سوار الذهب ، وُلد في أم درمان عام ١٩٣٤ ، والتحق بالكلية الحربية عام ١٩٥٤ وتخرج فيها برتبة ملازم ثان عام ١٩٥٨ ، عمل في معظم وحدات الجيش السوداني ، وتولى قيادة العمليات العسكرية في نهاية عام ١٩٨٤ في جنوب السودان الذي كان مسرحاً لنشاط التمرد ضد نظام نميري ، انحاز إلى الشعب السوداني أثناء الانتفاضة ضد نظام نميري ، فتسلم رئاسة المجلس العسكري المؤقت حتى نيسان عام ١٩٨٦ عندما شكلت حكومة مدنية . للمزيد انظر : عبد التواب مصطفى ، ملحمة الجنوب (قصة الديمقراطية في السودان إبان ثورة مارس/أبريل ١٩٨٥) ، مطابع الأخبار، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص١٥٧ ؛ جراهام ف . توماس ، السودان الصراع من أجل البقاء ١٩٨٤– ١٩٩٣ ، ترجمة : الزبير الطيب المنصور ، دار الفرجاني للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٤٢.

[٢] محمد صالح عمر : قانوني تخرج في جامعة الخرطوم ونال ماجستير القانون في لندن ، وعمل محاضراً بجامعة الخرطوم ، قُتل في أحداث الجزيرة آبا عام ١٩٧٠. للمزيد انظر: عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٥ ، المصدر السابق ، ص٢١٧٩.

[٣] تغريد ذنون يونس ، المصدر السابق ، ص ٤٧– ٤٨ .

[4] **Eric Rouleau And Other, Sudan's Revolutionary Spring, Merip Report, No.(135), Published by Merip Report, September, 1985, P. 14.**

[٥] يوسف الشريف ، السودان وأهل السودان أسرار السياسية وخفايا المجتمع ، ط١، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٣ .

فقد الأنصار من عناصرهم (١٠٤) أشخاص بين قتيل وجريح ، وفي صباح اليوم التالي بدأ النظام بقصف مكثف على الجزيرة ، وصاحَبَ القصف غارات جوية وإلقاء منشورات تطالب الموظفين والمسؤولين بإخلاء الجزيرة ، إلا أنه لم يتمكن أي شخص من مغادرة الجزيرة نتيجة القصف الجوي المستمر[١].

وتشير المصادر إلى أنه لم يكن في تخطيط الإمام الهادي ولا الشريف حسين الهندي[٢] الذي كان معه في الجزيرة أن تقع المعركة في المكان الذي وقعت فيه ولا في الزمان نفسه ، بل كان تخطيطهم أن يتم التدريب في الجزيرة ثم يبدأ منها التوجه نحو الغرب[٣].

شاركت الطائرات المصرية إلى جنب الطائرات السودانية في ضرب معاقل الأنصار في الجزيرة[٤]، فضلاً عن اشتراك طائرات الميج (٢١) الروسية بقيادة الخبراء والمدربين

---

(١) الصادة الهادي المهدي ، صفحات من تاريخ الأنصار السياسي : مجزرة الجزيرة آبا الهجرة وأحداث الكرمك ١٩٧٠ ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٠٩ .

(٢) الشريف حسين الهندي : هو الشريف حسين يوسف الهندي ينتمي إلى الطائفة الهندية ، وُلد عام ١٩٢٤ والتحق بمدرسة ود مدني ، بعد ذلك أخذ يتجه إلى ممارسة السياسة ، إذ تقلد عدة مناصب وزارية منها وزارة الري (١٩٦٥- ١٩٦٦) ثم وزارة المالية (١٩٦٦- ١٩٦٧) ، تولى رئاسة الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد وفاة إسماعيل الأزهري عام ١٩٦٩ ، وقف بالضد من نظام نميري وساهم في أحداث الجزيرة آبا عام ١٩٧٠ وعلى إثرها غادر البلاد إلى المنفى ليساهم مرة أخرى في أحداث تموز عام ١٩٧٦ ، بعد ذلك دعاه النظام إلى المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧ إلا أنه رفض ذلك وقرر مواصلة النضال ضد نظام نميري . للمزيد انظر : محمد أحمد البادي ، الشريف يوسف حسين الهندي : أسرار وخفايا ، ط١ ، دار الإنقاذ للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٩ ، ص ١٠ .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٤) غراهام توماس ، هموم بيت المهدي ، مجلة التضامن ، العدد (١٥٥) ، فرنسا ، ١٩٨١ ، ص ١٧ ؛ مذكرات المهندس مرتضى أحمد إبراهيم ، الوزير المتمرد ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، د. ت ، ص ١٠٩ .

الروس ، وذلك لعدم توافر الطيارين السودانيين الذين يمكنهم قيادة ذلك النوع من الطائرات[١].

وعندما رأى الإمام الهادي ما تعرض له رجاله ومؤيدوه من تقتيل وما قابلهم من قوة لا قبل لهم بها أمر أتباعه بالاستسلام ، فاستسلم من استسلم ، وقاتل من قاتل ، وقُتل من قُتل ، أما الإمام الهادي فقد صحب معه قلة من ذويه وخرج من الجزيرة التي تبعد عن الخرطوم مسافة (٢٥٠) ميلاً متوجهاً إلى أثيوبيا في نية طلب اللجوء من الامبراطور هيلاسيلاسي[٢]، وقرب منطقة الكرمك على الحدود الأثيوبية وقعت مناوشات بين مرافقي الإمام الهادي وحرس الحدود السوداني[٣] أدت إلى مقتل الإمام الهادي وكل مرافقيه ،

---

(١) الصادة الهادي المهدي ، من تاريخ الأنصار السياسي ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٢) هيلاسيلاسي : وُلد عام ١٨٩٢ في بلدة اوجيسو بإقليم صرر ، ويعني اسمه باللغة الأثيوبية القديمة (سلطة الثالوث) ، أما اسمه الذي أطلق عليه يوم مولده فهو تافاري ماكونين ، حكم أثيوبيا أكثر من أربعين عاماً ، وقام بدور قيادي في تحريرها من الاحتلال الإيطالي ، ودور سياسي نشيط في العمل من أجل الوحدة الإفريقية ، وبرز على الصعيد العالمي كواحد من أقدم رجال السياسة ورجال الدولة الإفريقيين ، في عام ١٩٦٠ تعرض لتمرد داخلي في أثناء سفره إلى البرازيل ، استخدم فيها ولي عهده اصفا ووصن من لدن رجال الحرس الإمبراطوري ، إذ أجبروه على توجيه خطاب من خلال الإذاعة إلى الشعب أعلن نفسه فيه إمبراطوراً ، وكان المتمردون يفتقرون إلى تأييد الجيش ، وعندما عاد هيلاسيلاسي إلى أثيوبيا تمكن بسهولة من سحق التمرد خلال ثلاثة أيام وعفا عن ابنه ، وفي عام ١٩٧٤ تعرضت بلاده لموجة من الاضطرابات الداخلية ، مما أدى إلى قيام حركة الجيش في شباط عام ١٩٧٤ التي أسفرت عن اعتقال الإمبراطور ومصادرة أملاكه وقصوره ، فضلاً عن إلغاء النظام الإمبراطوري والأخذ بالنظام الجمهوري ، توفي الإمبراطور هيلاسيلاسي في أثناء احتجازه في أحد قصوره في أوائل عام ١٩٧٦. للمزيد انظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٧ ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

وقد ترك خلفه جثث (١٢) ألف قتيل من الأنصار فوق أرض الجزيرة آبا[١]، وأعلنت السلطات بياناً أكَّدَت فيه مقتله بعد أن رفض الانقياد للأوامر وتبادل إطلاق النار مع قوات الأمن[٢].

أصدرت السلطات قراراً بمصادرة جميع أملاك عائلة المهدي ، كما صودرت الأراضي الشاسعة المملوكة للأسرة[٣]، وفي الثالث من نيسان عام ١٩٧٠ خرج الصادق المهدي من السودان إلى المنفى[٤].

أما الشريف حسين الهندي فقد تمكن من الخروج من الجزيرة ووصل إلى أثيوبيا إذ التقي الإمبراطور هيلاسيلاسي الذي وافق على استضافة السودانيين الذين واجهوا حكم نميري ، ثم توجه إلى المملكة العربية السعودية بعد أن حصل على طلب اللجوء فيها[٥].

أما الإخوان المسلمين فقد فروا إلى ليبيا بعد إخفاق التمرد ، إذ أنشأوا تجمعات عسكرية للاستعداد لفرصة قادمة للإطاحة بحكم نميري[٦].

وللوقوف على تفاصيل ما حدث قرر مجلس الوزراء تأليف لجان لمعرفة الأحداث التي حصلت[٧] بعد أن أصدر نميري عفواً عن الأهالي القاطنين

---

[١] روبرت أو . كولينز ، المصدر السابق ، ص ١١٧ ؛ صحيفة السياسة ، العدد (٦٣٤١) ، الكويت ، ١٩٨٦/٤/١ .

[٢] صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٧٥) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/٢ .

[٣] صحيفة الأيام ، العدد (٥٩٠٢) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/٣ ؛ صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٧٤) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/١ .

[٤] روبرت أو . كولينز ، المصدر السابق ، ص ١١٧.

[٥] محمد أحمد محمد الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

[٦] جون يونغ ، السودان صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة : أحمد جمال أبو الليل ، ط١ ، مكتب سطور للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٥١ .

[٧] يوسف الشريف ، المصدر السابق ، مجلة روز اليوسف ، العدد (٢١٨٦) ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٨ .

في الجزيرة[1] التي زارها وتفقد الموقف فيها وتحدث لأهلها بعد أن طاف بكل أنحائها ، عن المحنة التي أدخلهم فيها الهادي المهدي[2]، ووعد بتقديم الخدمات وإقامة المشاريع الخدمية في سبيل تحسين واقع الجزيرة[3]، ووجّه بياناً بدأه بسورة الانشراح قال فيه : " **إنه ليس من الدين في شيء ما سُمِّيَ بالإمامة ، وإن الهادي حصل على السلاح من إسرائيل عدو الإسلام ليحارب المسلمين** " ، وفي السياق نفسه أصدر قاضي القضاة بياناً ذكر فيه " **أن الإسلام يحذر من الفتنة ويمنع الاعتداء على المسلم** " ، وفي بيان لعلماء السودان وصف أحداث الجزيرة بالفتنة المتدثرة بثوب الإسلام ، وذكر بيان العلماء " **أن مبادئ مايو لا تخرج عن مبادئ الإسلام التي تقوم على العدل والإحسان ومحاربة الظلم والفساد ، لذلك فإن الوقوف بجانبها واجب ديني قبل أن يكون واجباً وطنياً والخروج عليها خروج على أوامر الله ومخالفة صريحة لأهداف ومبادئ الإسلام** "[4].

بعد أن قُضي على التمرد في الجزيرة ، رأى الشيوعيون أن جعفر نميري بدأ بالانحراف والابتعاد عن مسار الثورة وأفكار الحزب الشيوعي وبدأ يتجه نحو الغرب مما دفعهم إلى محاولة إبعاده عن الحكم ، وذلك ما سنتطرق إليه في الانقلاب الشيوعي عام ١٩٧١ .

ثالثاً : أثر الانقلاب الشيوعي عام ١٩٧١ في توجهات نميري الإسلامية

بعدَ تصفية المعارضة في الجزيرة آبا وزوال خطر التحالف الإسلامي انتقل الصراع إلى داخل أركان النظام وفصائله[5]، ودبّ الخلاف داخل أروقة السلطة بعد إعلان جعفر

---

(1) صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٨٠) ، الخرطوم ١٩٧٠/٤/٨ .

(2) صحيفة الأيام ، العدد (٥٩٠٣) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/٤ .

(3) صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٧٦) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/٤ .

(4) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(5) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٥٥ ؛ عبد الله أبو إمام ، جعفر نميري والصراع حول السلطة ١٩٦٩- ١٩٧٣ ، ط١ ، دار الأصفهاني للطباعة بجدة ، السعودية ، ١٩٩٠ ، ص ١٢ .

نميري رغبته في إنشاء الحزب الواحد ، ومطالبته بحل الحزب الشيوعي[1]، فضلاً عن التقارب الذي حصل بين مصر وليبيا والسودان وما نتج عنه من قيام الاتحاد الثلاثي المشترك[2] في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ ، إذ رأى زعيم الحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب في ذلك تهديد صريح لمكانة الحزب الشيوعي ولاسيما أن ليبيا كانت معارضة لأي توجه شيوعي في المنطقة[3]، ودعا زعيم الحزب الشيوعي في تصريح للصحفيين إلى الاحتجاج الشعبي على التشكيل الرسمي للتحالف السوداني الذي قام على أسس الاتحاد الاشتراكي[4].

ردّ نميري باعتقال عبد الخالق محجوب ونفيه إلى القاهرة في نفس الطائرة التي أبعد فيها الصادق المهدي ، ونتيجة الاحتجاجات التي حصلت ضد قرار النفي أُعيد عبد الخالق محجوب إلى السودان بعد ثمانية أشهر من النفي[5]، وحين وصوله إلى السودان جرى اعتقاله في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠[6]، وفي اليوم نفسه استدعى نميري المقدم بابكر النور[7]، والرائد فاروق حمدنا الله ، والرائد هاشم العطا[1] أعضاء مجلس

---

(١) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٥/٣ ، رقم الوثيقة ١٩٢١ ، بيروت ، ١٠ حزيران ١٩٨١ .

(٢) الاتحاد الثلاثي المشترك : يهدف إلى قيام اتحاد عربي مشترك بين مصر وليبيا والسودان ، ليكون نواة للوحدة العربية ، وتنفيذاً لإقامة الاتحاد فإن الدول الثلاث قررت تأليف قيادة سياسية عليا موحدة تتألف من رؤساء تلك الدول ، وتجتمع كل ثلاثة أشهر للعمل من أجل تطوير التكامل والترابط بينهم وإنشاء لجنة تخطيط عليا من أعضاء القيادات الثلاث وأن يكون لكل دولة مندوب فيها ، إلا أن قيام الاتحاد لم يكتب له النجاح نتيجة الظروف السائدة آنذاك التي لم تكن متهيئة لقبول فكرة أي اتحاد عربي . للمزيد انظر : ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٣٠١/١ ، رقم الوثيقة ١٨٢١ ، بيروت ، ١٨ شباط ١٩٨١.

(٣) فؤاد مطر ، الحزب الشيوعي السوداني نحروه أم انتحر ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٩٦ .

(٤) صحيفة الوطن ، العدد (٣٨٩١) ، الكويت ، ١٩٨٥/١٢/١٩ .

(٥) أ . م . ح . و . و ، الثورة المضادة في السودان تسارع بإنضاج البديل الثوري ، ١٩٧٩/٦/٩ .

(٦) ملف العالم العربي ، المصدر السابق ، رقم الوثيقة ١٩٢١ .

(٧) بابكر النور : هو بابكر كرار محمد النور ، وُلد عام ١٩٣٠ بمدني في الخرطوم ، تخرج في كلية الحقوق في جامعة الخرطوم ، عُيّن أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد نجاح انقلاب أيار=

قيادة الثورة ، وأبلغهم أن المجلس اتخذ قراراً بإعفائهم من مسؤولياتهم وإبعادهم من مناصبهم العسكرية والمدنية[2].

وأعلن نميري عن القيام بتنظيم عرف بالاتحاد الاشتراكي[3] بهدف السيطرة على جميع الأحزاب السياسية وبضمنها الحزب الشيوعي ، وبعد إعلان ذلك أُلقي القبض على أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي[4].

=عام ١٩٦٩ ، وفي عام ١٩٧٠ عزل عن منصبه ، واتهم بالاشتراك في الانقلاب الشيوعي عام ١٩٧١ ، ألقي القبض عليه في مطار بنينه في ليبيا ، ونفذ به حكم الإعدام في تموز عام ١٩٧١. للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج١، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(1) هاشم العطا : ضابط سوداني من مواليد أم درمان عام ١٩٣٦ ، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٥٩ ، أسهم في حصار القصر الجمهوري عند اندلاع ثورة تشرين الأول الشعبية عام ١٩٦٤ ، وهو أحد مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار الذي قاد ثورة الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٦٩ ، تولى منصب مساعد رئيس الوزراء للقطاع الزراعي للثروة الحيوانية عام ١٩٧٠ ، وفُصل من مجلس قيادة الثورة في تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، فقاد حركة انقلابية في تموز عام ١٩٧١ ضد نظام نميري ، تولى على إثرها منصب رئيس مجلس قيادة الثورة ، إلا أن حركته الانقلابية أخفقت بعد يومين من انطلاقها ، فأُلقي القبض عليه وحكم عليه بالخيانة العظمى ونُفذ حكم الإعدام بحقه في تموز عام ١٩٧١ . للمزيد انظر : عبد الوهاب الكَيالي ، موسوعة السياسة ، ج٧ ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(2) حسن الطاهر رزق ، السودان إلى أين ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص٩٨ .

(3) الاتحاد الاشتراكي : هو من أهم التنظيمات التي ظهرت في السودان خلال حكم نميري ، أسس في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٧١ ، وأجيز في كانون الثاني عام ١٩٧٢ ، انتخب نميري رئيساً له ، يهدف إلى حصر السلطات بيد زعيم السلطة من خلال جعل الاتحاد أداة لتعبئة الدعم الشعبي لسلطته . للمزيد انظر : بشرى راضي غضبان ، الاتحاد الاشتراكي وأثره السياسي في السودان ١٩٧٢ – ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٨٨– ٨٩ .

(4) محمد سعيد القدال ، الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب ٢٥ مايو، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص٤٤ .

وكرد فعل على سياسة نميري قام الحزب الشيوعي بانقلاب عسكري بتاريخ التاسع عشر من تموز عام ١٩٧١[1] قاده ثلاثة من الأعضاء السابقين بمجلس الثورة ، وهم الرائد هاشم العطا ، والمقدم بابكر النور ، والرائد فاروق حمدنا الله ، واشترك معهم في الانقلاب قائد الحرس الجمهوري ، وقائد الفرقة الثالثة المدرعة ، وقد أذاع قائد الانقلاب الرائد هاشم العطا بيان أكَّدَ فيه أن هدف الانقلاب هو تصحيح ثورة أيار التي انحرفت عن مبادئها[2]، وقد ألقي القبض على جعفر نميري ووضع تحت الإقامة في منزله[3]، وأعلن قائد الانقلاب هاشم العطا تأليف مجلس قيادة ثوري جديد آنذاك تسلم فيه منصب قيادة القوات المسلحة ، وأصدر مرسوماً بإلغاء المراقبة وحل حزب الاتحاد الاشتراكي الذي كان مفروضاً أن يصبح الحزب الوحيد للبلاد ، وأطلق سراح (٤٩) سجيناً سياسياً وعلق غالبية الصحف[4].

لم يدم الانقلاب أكثر من ثلاث أيام ، إذ قامت القطعات الموالية لنميري بدعم من طلبة الكلية العسكرية المصريين الموجودين في الخرطوم ، وبمساندة الطيران المصري الذي اشترك في المعركة[5]، فضلاً عن اعتقال عضوي مجلس الثورة الوليدة وهما المقدم بابكر النور

---

(١) محمد سعيد القدال ، الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب ٢٥ مايو ، المصدر السابق ، ص٤٤.

(٢) صحيفة الأهرام ، العدد (٣٠٩٠٢) ، القاهرة ، ١٩٧١/٧/٢٠ .

(٣) مزمل سلمان غندور ، قصة الجيش والسلطة في السودان ، مجلة التضامن ، العدد (١٥٢) ، فرنسا ، ١٩٨٦ ، د. ص .

(٤) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٢/٤ ، رقم الوثيقة ٢٠١٩ ، بيروت ، ٦ تشرين الأول ١٩٨١؛ السودان ثورة وشهداء ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٧١ ، ص٢٧ ؛

Edgar O'Ballance, Sudan, Civil war and Terrorism (1956 - 1999), London, 2000, P. 61.

(٥) محمود شاكر ، السودان ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٢٠ ؛ مجموعة وثائق الحزب الشيوعي السوداني ، المعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي ، هولندا – أمستردام ١٩٦١ -١٩٩٩ .

رئيس مجلس قيادة الثورة والرائد فاروق حمدنا الله عضو المجلس في أثناء انتقالهم من لندن إلى الخرطوم على متن طائرة بريطانية ، إذ أُجبرت الطائرة على الهبوط في مطار بنينه الليبي ، وقامت السلطات بتسليمهم إلى جعفر نميري[١] الذي تمكن من الهرب من القصر الذي كان محتجزاً فيه بمساعدة بعض أفراد الجيش[٢] ليبدأ حملة مطاردة وملاحقة للشيوعيين[٣] نتجت عن تصفية قادة الحزب ، إذ نفذ حكم الإعدام بزعيم الحزب العام عبد الخالق محجوب ، وجوزيف قرنق[٤] وزير شؤون الجنوب ، والشفيع أحمد الشيخ[٥]، والقادة

---

[١] طارق أحمد أبو بكر ، ٣ أيام هزت العالم ، ط١ ، دار كمبردج للنشر ، لندن ، ٢٠٠٣ ، ص٥١.

[٢] جمهورية السودان الديمقراطية – وزارة الخارجية ، نص ما دار في المؤتمر الذي عقده الرئيس القائد جعفر محمد نميري ، الرقم و خ/٣٦/ و/١/٢/ ب ، ١٩٧١/٧/٢٩ ، ص ٥ .

[٣] أ . م . ح . و . و ، قسم الوثائق والمعلومات ، حول أحداث السودان ، نشرة إخبارية ، براغ ، المجلد (٩) ، العدد (١٥ – ١٦) ، ١٩٧١ ، ص ٣ .

[٤] جوزيف قرنق : هو قانوني من قبائل الدينكا ، تخرج في كلية الحقوق بجامعة الخرطوم ، وعمل محامياً ، وكان عضواً في الحزب الشيوعي السوداني ، رحبّ باستيلاء نميري على السلطة ، عُيّن وزيراً للجنوب في حكومة نميري عام ١٩٦٩ ، ثم وزيراً للتموين لمدة أقل من شهر ، اتهم بالاشتراك بالانقلاب الشيوعي فأعدم مع قادة الخط الأول للحزب في تموز عام ١٩٧١ . للمزيد انظر :

Robin Bidwell, Dictionary of modern Arab History, New York, 2010, P. 155.

[٥] الشفيع أحمد الشيخ : وُلد في الثاني من أيار عام ١٩٢٣ في مدينة شندي شمال الخرطوم ، وتلقى تعليمه الأولي في المدينة نفسها ، ثم التحق بأول دفعة بمدرسة الصناعات العليا وتخرج فيها عام ١٩٤٢ ، وعقب تخرجه عمل بالسكة الحديد ، وأصبح من قيادات الحركة النقابية عقب الحرب العالمية الثانية ، وقف بالضد من نظام إبراهيم عبود ، وفي عام ١٩٧١ اتهم بالضلوع في الانقلاب الذي قاده هاشم العطا ، إذ ألقي القبض عليه عقب إخفاق الانقلاب ونفذ به حكم الإعدام في تموز عام ١٩٧١ . للمزيد انظر : عبد المنعم الغزالي ، الشفيع أحمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية السودانية ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٨ – ٩ .

العسكريين وهم فاروق حمدنا الله ، وبابكر النور ، وهاشم العطا[١]، فضلاً عن مطاردات كبيرة قامت بها السلطات ضد مناصري الحزب الشيوعي نتجت عن[٢] اعتقال أكثر من (ألف شخص) وذلك للضرورة السياسية ، حتى لا تكون هناك جيوب للمقاومة ، وهو أيضاً تعبير غاضب لمقتل القادة العسكريين الموالين لنظام نميري[٣].

وبعد أن أتمّ نميري تصفية حساباته مع الحزب الشيوعي ، أخذ اتباع طريقة جديدة آنذاك بعيدة عن الدول الاشتراكية[٤]، وبدأت النبرة الدينية ترتفع في أدبيات النظام ، وأخذ نميري يتوجه نحو العقيدة الدينية ، وكان لإخفاق الانقلاب الشيوعي أثر كبير في شخصية نميري الذي أخذ بالتوجه نحو المقامات الصوفية ، والتجول بين الجوامع لأداء صلاة الجمعة ، وقد كتب أحد الضباط مقالاً يصف فيه نميري بأنه شبيه بـ (عمر بن الخطاب) الذي كان مقداماً في جاهليته وفي إسلامه[٥].

كما أدى إخفاق الانقلاب إلى تراجع مكانة الشيوعيين في الجامعة ورجحان الكفة إلى جانب الإسلاميين الذين بدأوا بالعودة إلى قراهم ومواقعهم بعد أن خفّت

---

(١) أ . م . ح . و . و ، قسم الوثائق والمعلومات ، أحداث السودان ، نشرة إخبارية ، براغ ، العدد (١٩ - ٢٠) ، ١٩٧١ ، ص ٣٨ ؛ صحيفة القبس ، العدد (٤٣١٥) ، الكويت ، ١٩٨٤/٥/١٩ ؛ صحيفة الصحافة ، العدد (٢٥٧٨) ، الخرطوم ، ١٩٧١/٩/١٢ .

(٢) أ . م . ح . و . و ، الحزب الشيوعي السوداني في بيان له حول الذكرى العشرين لاستقلال السودان ، ١٩٧٦/٤/٢٤ .

(٣) طارق أحمد أبو بكر ، المصدر السابق ، ص١١٥ ؛ محمد سعيد القدال ، معالم تاريخ الحزب الشيوعي السوداني في نصف قرن ١٩٤٦- ١٩٩٦ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٩٩، ص٣٠٢ .

(٤) أ . م . ح . و . و ، تقرير العراقية في السودان للفترة المنتهية بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٦ ، في ١٩٧٤/٢/٢٦ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٢ ؛ صحيفة الصحافة ، العدد (٢٥٥٠) ، الخرطوم ، ١٩٧١/٨/٩ .

(٥) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

المضايقات التي كان ينتهجها النظام تجاههم[١]، وأخذوا يستبشرون خيراً إزاء تغير توجهات نميري وتوجهه نحو العقيدة الدينية ، إذ عدّ عودته إلى الحكم وخلاصه من الشيوعيين معجزة ربانية قال فيها : " **لقد أدركتنا عناية الله فأعادتنا إلى رحاب الدين الحنيف مسلمين لله وحده** "[٢]، كما أنشأ وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بموجب القرار الجمهوري الصادر في الثاني عشر من كانون الأول عام ١٩٧١ ، وبينت أهدافها في رعاية وتطوير القيم والدراسات الدينية ، وأضاف نميري قائلاً : " **إنّ كل قرارات الثورة سوف تسير على هدى القرآن** "[٣].

مهدت إجراءات نميري لوضع دستور دائم للسودان ، وبحسب ما بيّنه أن قوانين الدستور ستكون مستنبطة من الشريعة الإسلامية .

رابعاً : دستور السودان الدائم عام ١٩٧٣

في نهاية عام ١٩٧١ كانَ نميري قد نجح في إخلاء الساحة السياسية لمصلحته ، بعد أن أصبح تنظيم الأنصار بلا قيادة موحدة ، فضلاً عن تشتت الحركة الإسلامية بعد أن أصبح معظم قادتها إما في السجن وإما في المنفى ، أما الحزب الشيوعي فقد تقلص دوره وانعدمت فاعليته بعد إعدام قادته[٤].

عمدَ نميري إلى حل مجلس قيادة الثورة وأجرى استفتاء على رئاسة الجمهورية في تشرين الأول عام ١٩٧١[٥] نال فيه ثلاثة ملايين صوت وبضعة آلاف بنسبة قدرها (٩٨,٦%) ، وأدى اليمين الدستورية قائلاً : " **أقسم بالله العظيم أن أحافظ على النظام**

---

[١] **حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .**

[٢] **عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .**

[٣] **عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .**

[٤] **أحمد الأمين البشير ، العلاقة بين السياسة والدين في السودان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٧٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١١٦ .**

[٥] **أحمد التجاني صالح أبو بكر ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .**

الثوري الاشتراكي وأن أحترم القانون وأن أؤدي واجبي كرئيس للجمهورية بأمانة وإخلاص وأن أحافظ على الوطن وسلامة أراضيه "[1]، وبذلك أصبح نميري أول من حاز على لقب رئيس الجمهورية السودانية[2]، وأعلن أن الشريعة الإسلامية ستكون المصدر الرئيس لدستور البلاد المرتقب آنذاك[3]، وأنه سيضمن الحريات الشخصية والرأي والعقيدة والمساواة والعدالة الاجتماعية[4].

أدت تصريحات نميري إلى ظهور الكثير من المقالات في الصحف ، من علماء دين ومفتي الجمهورية تؤيد وتبارك توجهات نميري الهادفة إلى جعل دستور الدولة مستنبطاً من أحكام الشريعة[5]، كما قام نميري بمقابلة حسن الترابي في سجنه بكسلى وانتهت المقابلة بالإفراج الجزئي عن الترابي ، وصادق عبد الله عبد الماجد[6] ويس عمر الإمام[7]، إذ احيلوا على الحبس المنزلي ، فضلاً عن إطلاق سراح العشرات من الإخوان المسلمين[8].

---

(1) عامر العقاد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨- ٢٠٩ .

(2) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(3) صحيفة الصحافة ، العدد (٢٥٨٢) ، الخرطوم ، ١٩٧١/٩/١٦ .

(4) صحيفة الثورة ، العدد (٥٦٢٢) ، بغداد ، ١٩٨٥/١١/١٢ .

(5) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(6) صادق عبد الماجد : وُلد بالرهد شمال كردفان عام ١٩٢٥ ، وتخرج في كلية الحقوق في جامعة القاهرة عام ١٩٥٤ ، ترأس تحرير مجلة الإخوان المسلمين (١٩٥٦- ١٩٥٩) ، سُجن عام ١٩٦٩ لمدة أربعة أعوام ونصف ، يُعد من أوائل رواد العمل الإسلامي ، دخلَ في خِلاف مع حسن الترابي عام ١٩٨٠ ، وأنشأ وزملاؤه تنظيماً سُمِّيَ بـ (الإخوان المسلمين) . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص ١٢٩٣ .

(7) يس عمر الإمام : هو أحد زعماء الجبهة الإسلامية ، سُجن مع قيادة الخط الأول للحركة الإسلامية في أثناء تولي نميري السلطة في البلاد ثم أطلق سراحه بعد أربعة أعوام ونصف . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، المصدر نفسه ، ج٦ ، ص ٢٦٠٣ .

(8) أحمد التجاني صالح أبو بكر ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .

انعكست تلك الإجراءات على إنعاش الحركة الإسلامية في جامعة الخرطوم ، إذ أُجريت انتخابات جديدة آنذاك على أساس الاقتراع الحر المباشر بدلاً من التمثيل النسبي ، نتجت عن فوز قائمة الاتجاه الإسلامي بـ (٢٤) مقعداً ، مقابل (٨) مقاعد لحزب الأمة ، و(٨) مقاعد لتكتل الطلاب الجنوبيين ، وبذلك أصبحت قيادة الاتحاد الطلابي تحت إدارة الحركة الإسلامية[١]، كما عمدت السلطات إلى إطلاق سراح قادة الحركة الإسلامية بعد أن كانوا في الحبس المنزلي ، وهم : حسن الترابي ، وصادق عبد الله عبد الماجد ، ويس عمر الإمام[٢].

وفي كانون الثاني عام ١٩٧٢ انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي ووضع المبادئ الموجهة لدستور البلاد[٣]، الذي واجه اعتراضاً من الجنوبيين على فكرته الإسلامية بعد أن وجدوا فيه شروعاً في إلغاء اتفاقية أديس أبابا[٤]، وأن مسألة الدين ستظل محل نزاع شديد[٥] بين النصارى والمسلمين ، بين الجنوب والشمال ، لذا اعترض الجنوبيون على فكرة الدستور الإسلامي ولاسيما أنهم يدينون بالنصرانية[٦].

---

(١) أحمد التجاني صالح أبو بكر ، المصدر السابق ، ص٦٠.

(٢) محمد بن المختار الشنقيطي ، الحركة الإسلامية في السودان – مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٥ .

(٣) عبد اللطيف البوني ، دستور السودان علماني أم إسلامي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) وُقِعَت في شباط عام ١٩٧٢ ، وبموجبها مُنح الجنوب حكماً ذاتياً استمر مدة عشر سنوات ، ويعد ذلك من أبرز ما أنجزه جعفر نميري خلال حقبة حكمه التي استمرت ستة عشر عاماً . للمزيد انظر : عبد القادر إسماعيل ، سنوات السلام في السودان : اتفاقية أديس أبابا ، الخرطوم ، ٢٠٠١ ، ص ١٥ ؛ أ . م . ح . و . و ، النميري يؤكد الحرص على تنفيذ الحكم الذاتي للجنوب ، ١٩٧٢/٣/٧ ؛ مجدي علي عطية ، وثائق خاصة بالملف أديس أبابا ١٩٧٢ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩١) ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٦ .

(٥) عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٦) و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (Rep 25) إنصات إنكليزي (البي بي سي)، نميري هل أصبحت أيامه معدودة ، ١ أيار ١٩٨٤ ، ص ٥ .

وفي أيار عام ١٩٧٣ أُقر دستور البلاد[١] الذي نص على أن السودان دولة جمهورية اشتراكية موحدة ذات سيادة ، وهي جزء من الكيان العربي الإفريقي ، والعرف والشريعة الإسلامية مصدران للتشريع[٢]، وعدّ الدستور الرئيس هو رئيس الهيئة التنفيذية ، ومدة ولايته (٦) سنوات قابلة للتجديد مباشرة عن طريق استفتاء شعبي ينظمه الاتحاد الاشتراكي ، أما السلطة التشريعية فهي مخولة لمجلس الشعب المكون من (١٥١) عضواً يتم انتخاب (٦٨) منهم لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام ، ويجرى انتخاب (٧٠) آخرين بطريقة غير مباشرة ، أما الثلاثة الباقون فيقوم الرئيس بتعيينهم ، واشترط أن يكون جميع أعضاء مجلس الشعب إما من أعضاء الاتحاد الاشتراكي ، أو من الحاصلين على عضويته[٣].

ومن أجل إضفاء الصبغة الدينية لدستور عام ١٩٧٣ أظهر نميري اهتماماً كبيراً بالمسألة الدينية ، فأبدى اهتمامه بمناهج التعليم وأكثر من الاحتفالات الدينية وأخذ يدعو إلى تنظيم مهرجانات القرآن الكريم ، وبدا واضحاً مدى تأثير الطرق الصوفية في شخصية نميري ، إذ أعلن ما سُمّيَ بمبادئ القيادة الرشيدة التي بموجبها طالّب نميري السياسيين الإقلاع عن شرب الخمر وكل ما يتعارض مع الدين[٤]، إذ ذكر قائلاً : " **إن**

---

(١) للاطلاع على تفاصيل فقرات دستور عام ١٩٧٣ . انظر : ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١١٠٧/٤ ، رقم الوثيقة ١٩٥٩ ، بيروت ، ٢٩ تموز ١٩٨٠ .

(2) Jeffrey Adam Sachs, Law and The Structure Of Authoritarian Rule: Knowledge Sovereignty And Judicial Power in Sudan 1898 - 1985, (Degree of Doctor), Institute of Islamic Studies, McGill University Montreal, Quebec, Canada, 2014, P. 116.

(٣) منى حسين عبيد ، النظام الانتخابي في السودان ١٩٥٣ - ٢٠٠٠ ، مجلة الأستاذ ، المجلد (٢) ، العدد (٢٠٧) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨ .

(٤) عبد اللطيف البوني ، دستور السودان علماني أم إسلامي ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

الذي لا يستطيع أن يسيطر على شهوات نفسه غير جدير بالقيادة "[1]، " وهو أمام خيارين لا ثالث لهما إما عهد ووعد بتجنب الخمر ومثيلاتها وما دونها ، وإما اعتذار أقدره وأقبله عن المشاركة في حمل الأمانة وتحمل مسؤولياتها ... ولسوف أكون بعد استلام الرد وليس قبله عيناً ترصد الصادقين للعهد ، الحانثين الوعد ، لأكون للأولين نصيراً ، والآخرين أميناً مع عقيدتي وشعبي وضميري ، فأضعهم حيث أرادوا لأنفسهم بمنأى عن الأمانة وتحملها ، والله ولي التوفيق "[2].

كما أصدر قراراً بإغلاق المطاعم وأماكن الشرب في رمضان ، ودعا إلى المحافظة على الأخلاق من خلال نشر المواعظ والتشجيع على إقامة الندوات التي تسهم في بث الفكر الإسلامي في المجتمع السوداني[3].

وقام بتأسيس (مسجد النيلين) بوصفه أكبر مسجد في البلاد ، وأظهر اهتماماً بالمناسبات الدينية كالأعياد ، والمولد النبوي[4].

على الرغم من تلك الإجراءات التي هدفت إلى إضفاء الصبغة الدينية على الدستور الدائم للسودان ، إلا أن ذلك لم يُفلح في كسب توجهات المعارضين لسياسة نميري ، وذلك ما سنتطرق إليه من خلال الانقلابات المضادة التي تعرض لها .

---

[1] أحاديث التضامن ، نص رسالة الرئيس جعفر نميري إلى وزرائه وكبار المسؤولين في الدولة في شأن الامتناع عن تناول الخمور ، مجلة التضامن ، العدد (٣١) ، فرنسا ، ١٩٨٣، ص١٢ .

[2] محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

[3] عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

[4] المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

المبحث الثاني
الانقلابات المضادة

أولاً : انتفاضة شعبان الإسلامية عام ١٩٧٣

اعترضت الجماعات الإسلامية وبضمنها حزب الأمة ، والاتحاد الديمقراطي، والإخوان المسلمين على بعض مواد الدستور ، من خلال المذكرة التي قدّمها حسن الترابي والتي أكّدَت ضرورة اتباع الحكومة الشرع في تحديد علاقات الدولة الداخلية والخارجية على أسس الشريعة الإسلامية[١]، إلا أن الحكومة أهملت المذكرة مما دفع الحركة الإسلامية إلى التوجه إلى المدارس والجامعات من أجل تحريك تظاهرات ضدها[٢]، وبذلك نجحت الحركة في تحريك الشارع وكسب الرأي العام إلى جانبها[٣].

وفي الحادي عشر من حزيران عام ١٩٧٣ أصدر اتحاد جامعة الخرطوم بياناً حملَ توقيع أحمد عثمان المكي رئيس الاتحاد أعلن فيه أن الانتفاضة ستكون حاسمة[٤].

وضعت خطة في آب – أيلول عام ١٩٧٣ قامت من خلالها النقابات بإضراب شامل بالتزامن مع تظاهرات شعبية انطلقت من الجامعة والمدعومة في نهاية المطاف بعمل عسكري ، وجرى التنسيق مع زعماء الأحزاب وعلى رأسهم الصادق المهدي الذي أكّدَ أن أنصاره في الجيش والموالين له في النقابات وبضمنها نقابة العاملين في الإدارة المركزية للكهرباء والمياه سيدعمون الانتفاضة[٥].

---

(١) تغريد ذنون يونس ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٢) أحمد إبراهيم الطاهر ، حركة التشريع وأصولها في السودان ، ط٢ ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، الخرطوم ، ١٩٩٦ ، ص ٥٠ .

(٣) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٤) سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(٥) عبد الوهاب الأفندي ، الثورة والإصلاح السياسي في السودان ، منتدى ابن رشيد ، لندن ، ١٩٩٥ ، ص ٣٣ ؛ صحيفة العراق ، العدد (٢٩٨٠) ، بغداد ، ١٩٨٥/١١/١٨ .

وبذلك أدركت الحكومة أن الوضع سائر نحو الأسوأ ، مما دفعها إلى القيام ببعض الإجراءات ، اشتملت على اعتقال حسن الترابي وآخرين من قادة الحركة الإسلامية ، كما قامت بحملة إعلامية ضد ما جرى في الجامعة من اضطراب[١]، إلا أن تلك الاعتقالات لم تمنع الحركة الإسلامية من تحريك التظاهرات التي استمرت لأسابيع دون انقطاع[٢]، وبذلك أصبح الموقف يُنذر بالخطر فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد في أيلول عام ١٩٧٣ ، كما قررت إغلاق جميع المدارس الثانوية العليا ، واتخذت القوات العسكرية مواقعها حول المرافق العامة كمطار الخرطوم وغيرها[٣].

بدأت جموع من الطلاب بالتوجه نحو القصر الرئاسي وكانوا يرددون هتافات " **إلى القصر حتى النصر** " ، وفي أثناء اقترابهم منه جوبهوا بنيران كثيفة من جنود القصر مما أدى إلى قتل أحد الطلاب ، فوجدت الحركة الإسلامية من تلك الحادثة فرصة من أجل كسب أكثر عدد من المتظاهرين ضد السلطة ، إلا أن الفرصة لم تحالف الحركة التي كانت تنوي الخروج بتظاهرة كبيرة في أثناء تشييع جنازة الطالب[٤]، إذ قامت السلطات باعتقال أعداد كبيرة من المتظاهرين ، وأحالت ثلاثين شخصاً منهم إلى المحاكمة بتهمة الاشتراك في التظاهرات الطلابية من بينهم ثمانية عشر طالباً ، أما الآخرون فمن العمال والتجار[٥].

---

(١) حسن مكي محمد أحمد ، الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٢) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٣) ماذا يجري في السودان ، مجلة الرسالة ، العدد (١٠٨٧) ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٣٢ ؛ صحيفة الأخبار ، العدد (٦٦١٨) ، القاهرة ، ١٩٧٣/٩/٦ .

(٤) حسن مكي محمد أحمد ، قصتي مع الحركة الإسلامية ، ط١ ، شركة المطابع السودانية للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٥ .

(٥) ابتسام محمود جواد ، الأوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩– ١٩٨٥ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢١٦ .

وعلى أثر تلك الاعتقالات وجّه الصادق المهدي مذكرة في الثامن من أيلول عام ١٩٧٣ ، أرسلها إلى جعفر نميري ذكر فيها " **أن طلاب جامعة الخرطوم ليسوا كما تعلم جسماً معزولاً عن الكيان السوداني وأنهم عادوا مثقلين بظروف المجاعة في دارفور وبظروف البطالة والغلاء في غيرها من الأقاليم ، وأن السلطة سلطت عليهم بطشاً تجاوز جميع الموروث** " ، وفي الوقت نفسه أشار البيان إلى إنجاز الحكومة المتمثل بمنح حكم ذاتي للجنوب ، وطالّب بتنحية القوات المسلحة من شؤون الحكم والسلطة ، وأن يكون حكم البلاد حكماً قومياً مدنياً[١].

في خضم تلك الأحداث وقعت حرب تشرين الأول[٢] مع الكيان الصهيوني في السادس من تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، وقد أعلن نميري أن

---

(١) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٧١- ٧٢ .

(٢) من أهم المعارك التي خاضها العرب مع الكيان الصهيوني ، إذ تمكنت القوات المصرية في يوم السادس من تشرين الأول من كسر خط دفاع الجيش (الإسرائيلي) بالريف ، والاستيلاء على الجانب الشرقي للقناة ، وكُبدت القوات (الإسرائيلية) خسائر كبيرة ، وفي مساء اليوم نفسه حدثت معركة جوية بين الجانب المصري و(الإسرائيلي) نتجت عن إسقاط إحدى عشرة طائرة للجيش (الإسرائيلي) مقابل عشر طائرات للجيش المصري ، وقد اعترف وزير المخابرات (الإسرائيلية) بمدى خسائر بلاده من خلال حديثه الذي جاء فيه " إن بداية الحرب من جانب مصر في عيد الغفران ١٩٧٣/٣/٦ كانت مفاجأة لجيش الدفاع الإسرائيلي حيث لم تُقدر القيادة العليا لجيش الدفاع الإسرائيلي وكذا الزعامة السياسية نشوب حرب شاملة ، ومسؤولية الخطأ في تقدير الموقف يجب أن تلقى أولاً وأخيراً على رئيس شعبة المخابرات ومساعده رئيس قسم الأبحاث في شعبة المخابرات " . للمزيد انظر : عبد العظيم رمضان ، حرب أكتوبر في ملحمة التاريخ ، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٩٤ ؛ الفريق سعد الدين الشاذلي ، مذكرات حرب أكتوبر ، ط٤ ، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية ، سان فرانسيسكو ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٥ ؛ مذكرات ايلي زعيرا رئيس المخابرات الإسرائيلية ، حرب يوم الغفران ، ترجمة : توحيد حمدي ، ط١ ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤٠.

السودان تضع كل إمكانياتها العسكرية من أجل دعم النضال العربي ضد الكيان الصهيوني[1].

ومن أجل احتواء الوضع الداخلي سمحت السلطة بفتح جامعة الخرطوم ، إلا أن التظاهرات استؤنفت مجدداً مما دفعها إلى إغلاق الجامعة في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٧٣ إلى أجل غير مسمى .

وفي نهاية آذار عام ١٩٧٤ فُتحت الجامعة وأطلق سراح المعتقلين وفيهم حسن الترابي[2]، فضلاً عن السماح للصادق المهدي بمغادرة البلاد ، فانتقل إلى لندن وأخذ يتنقل بين ليبيا والخليج من أجل طلب الدعم وتكوين جبهة موحدة ضد النظام[3].

من خلال الأحداث التي شهدتها انتفاضة شعبان يتضح لنا مدى قدرة الحركة الإسلامية على تحريك الشارع ضد النظام ، وعلى الرغم من إخفاق الانتفاضة في تحقيق مرادها المتمثل بإزاحة نميري عن السلطة ، إلا أنها نجحت في كسر حاجز الخوف لدى الشعب السوداني الذي أثّرت فيه الصورة المأساوية التي خلّفتها أحداث الجزيرة آبا وما نتج عنها من قتل الآلاف من الأنصار وبضمنهم الإمام الهادي ، فكان لانتفاضة شعبان نوع من توحيد الصف الوطني ضد النظام ، إذ نلاحظ أن الانتفاضة لم تقتصر على الحركة الإسلامية وحدها بل امتدت إلى أبعد من ذلك فاشتملت على مشاركة الطلاب ، والنقابات ، فضلاً عن طبقات المجتمع الأخرى ، وصاحَبَ تلك الانتفاضة محاولة عسكرية من أجل قلب النظام خطّط لها اللواء المتقاعد عبد الرحيم شنان ، إلا أن السلطات أجهضت المحاولة قبل أن ترَ النور ، كذلك زعزعت الانتفاضة أركان النظام الذي أخذ يعيد ترتيب حساباته وبضمنها السلطة العسكرية من خلال اعتماده على ضباط موالين

---

(١) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ ؛ ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٣٠٢/٥ ، رقم الوثيقة ١٩٢٠ ، بيروت ، ١٠ حزيران ١٩٨١ .

(٢) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٣) عبد الوهاب الأفندي ، الثورة والإصلاح السياسي في السودان ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

لجعفر نميري خشية حدوث انقلاب مفاجئ ، وفتحت الانتفاضة للمعارضة الحصول على الدعم الخارجي ولاسيما من السلطات الليبية التي احتضنتها ، وبذلك يتضح مدى تغير سياسة ليبيا ضد نظام نميري الذي أعطى بموجب اتفاقية أديس أبابا حق الحكم الذاتي للجنوب ، وذلك ماكانت تعده ليبيا عائقاً لمشروع الاتحاد الثلاثي بين كلٍ من مصر وليبيا والسودان آنذاك .

ثانياً : الجبهة الإسلامية القومية وحركة عام ١٩٧٥

أدى التغير في سياسة نميري الداخلية وتراجع أيديولوجياته الثورية إلى إيجاد كتلة معارضة قوية اتخذت من لندن مقراً لها وسُميت بالجبهة الوطنية التي ضمت حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي ، والحزب الاتحادي الديمقراطي بقيادة الشريف حسين الهندي ، فضلاً عن جماعة الإخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي ، وذلك في عام ١٩٧٤[١] أصبح الصادق المهدي رئيساً لها ، في حين أصبح الشريف حسين الهندي نائباً له ومسؤولاً عن الشؤون العسكرية والمالية ، واختير عثمان خالد أميناً عاماً للجبهة[٢] التي رسمت سياستها على أساس دستورها الداعي إلى الالتزام بالإسلام والعقيدة في مناهجها ومنه تستمد الشرع والقوانين التي تنظم مناحي الحياة العامة والخاصة على وفق اجتهاد عصري يلبي متطلبات الدولة الحديثة[٣].

وبعدَ أن نجح قادة الجبهة الوطنية في إقناع القيادة الليبية بأهمية فتح معسكرات للمعارضة السودانية من أجل تدريب عناصرها ، التي انضمّ لها فوج من الإخوان المسلمين في نهاية عام ١٩٧٤ ، وكان عدده ثلاثة عشر عنصراً[٤]، وبذلك يتضح ضَلْع ليبيا

---

(١) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٢) حسن مكي محمد أحمد ، الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم، المصدر السابق، ص٤٠.

(٣) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، ط١ ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٦١ .

في أحداث السودان من خلال قبولها بإيواء المعارضة والدعم والتمويل ألذي قدمته لتلك العناصر[١]، التي قادت انقلاباً في صبيحة الخامس من أيلول عام ١٩٧٥ بهدف إسقاط نظام نميري ، استطاع فيه الانقلابيون السيطرة على الإذاعة وإلقاء بيانهم الأول[٢] الذي أكَّدَ فيه قائد الانقلاب المقدم حسن حسين عثمان[٣] ضرورة استقلال القضاء واستقلال الجامعة وإلغاء المراهنات الرياضية كونها من المحرمات[٤]، وأعلن تنحية رئيس البلاد وحل الحكومة ومجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي وجهاز أمن الدولة ، واعتُقل عدد من الوزراء كانوا ينتظرون نميري في مطار الخرطوم لمرافقته في زيارة إلى كسلى التي اجتاحتها الفيضانات[٥].

كما أمر قائد الانقلاب حسن حسين بإطلاق سراح المعتقلين ، ونتيجة لذلك تمكن الكثير من المعتقلين من الخروج من السجون[٦].

---

[١] و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (Rep175) ، خطر من السودان (محدود التداول للغاية) ، ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٥ ، ص ٣ .

[٢] أ . م . ح . و . و ، انقلاب ٥ أيلول ١٩٧٥ ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص١ .

[٣] حسن حسين عثمان : ضابط سوداني وُلد عام ١٩٣٩ بمدينة الأبيض ، والتحق بالكلية الحربية عام ١٩٥٨ ، تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة مقدم ، وقادَ انقلاباً عسكرياً ضد نظام نميري في الخامس من أيلول عام ١٩٧٥ ، إلا أن انقلابه لم يدم طويلاً ، إذ قُضي عليه بعد ساعات من انطلاقه ، ونفذ حكم الإعدام بحقه في أيلول من العام نفسه . للمزيد انظر : محمد محمد أحمد كرار ، الانقلابات العسكرية في السودان ، المطبعة العسكرية ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٢- ١٢٣.

[٤] حسن مكي محمد أحمد ، الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم، المصدر السابق، ص٤١.

[٥] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١١٠٢/٥ ، رقم الوثيقة ٢٠٢٥ ، بيروت ، ١٣ تشرين الأول ١٩٨١ .

[٦] خليل إلياس ، كوبر هاجن والذكريات ، تقديم : محجوب عثمان ، ط١ ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٨ .

لم يستمر الانقلاب طويلاً ، إذ قُضي عليه[1] بعد معركة استمرت قُرابة ربع ساعة بين الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم[2] رئيس هيئة الأركان وقادة الانقلاب ، وأذاع الرائد أبو القاسم بياناً أعلن فيه القضاء على الانقلابين ، وأكَّدَ الالتزام بثورة أيار ، كما هاجم الشيوعيين والإخوان المسلمين ، وبعد الظهر ألقى نميري بياناً إلى الشعب من إذاعة أم درمان هاجم فيه الانقلابين[3]، الذين اعتُقل عدد كبير منهم ، فحكم على (١٩) منهم ، ومن بينهم المقدم حسن حسين بالإعدام ، وحكم على (٥٠) آخرين بالسجن المؤبد ، وصدرت أحكام أخرى بالسجن على الباقين لمدد مختلفة[4]، فضلاً عن ذلك أصدر نميري أوامره بإغلاق جامعة الخرطوم في الثامن من أيلول بعد أن عُثر على أسلحة ومطبوعات في مبانيها[5].

وواكب تلك الأوضاع السياسية المتردية عجز كبير في ميزان المدفوعات ، إذ ازداد حجم الواردات وانخفض حجم الصادرات عما كان متوقعاً في الخطة الخمسية[6] وبلغ

---

(١) أ . م . ح . و . و ، محاولة الانقلاب في السودان ، ١٩٧٥/٩/٥ ، ص ١٧ .

(٢) أبو القاسم محمد إبراهيم : من قبيلة الهاشماب ، تخرج في الكلية الحربية وانضم إلى مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٩ ، تولى عدة مناصب في حكومة نميري منها أنه كان وزيراً للداخلية ، ووزيراً للحكومة المحلية ، ثم نائباً لرئيس الجمهورية ، وأميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٥ ، المصدر السابق ، ص ١٨٣٤ .

(٣) أ . م . ح . و . و ، المحاولة الانقلابية الفاشلة في السودان ١٩٧٥ ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٣.

(٤) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٥) ملف العالم العربي ، المصدر السابق ، رقم الوثيقة ٢٠٢٥ .

(٦) الخطة الخمسية : كان الهدف منها هو الانتقال بالبلد إلى مرحلة النمو والاكتفاء الذاتي وتنمية الناتج المحلي وتحسين الاقتصاد الزراعي وزيادة دخل الفرد ، فضلاً عن تحسين وسائل النقل والمواصلات لغرض دفع عجلة التنمية إلى الأمام في القطاعات الإنتاجية وربط المناطق الإنتاجية بعضها ببعض . للمزيد انظر : العجب أحمد الطريفي ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، مجلس دراسات الحكم الإقليمي ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٨ ، ص ١١١ ؛=

العجز العام نفسه (٥٥) مليون جنيه فضلاً عن حجم القروض والمعونات الأجنبية بمعدل أعلى مما كان مقرراً[١].

كان من أهم آثار انقلاب عام ١٩٧٥ ، تعديل الدستور لعام ١٩٧٣ بإعطاء رئيس الحكومة مزيداً من السلطات لإصدار الأوامر المؤقتة التي لها قوة نفاذ القانون[٢] الذي يسمح للسلطات باعتقال أي شخص دون أوامر قضائية ، وانحصرت جميع تلك الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية[٣].

ثالثاً : حركة عام ١٩٧٦

بعدَ إخفاق محاولة حسن حسين الانقلابية أخذ الطلاب الإسلاميون بالتدفق إلى المعسكرات التدريبية في ليبيا التي وجدوا فيها الأمل في المشاركة للإطاحة بنظام نميري عسكرياً وإقامة دولة إسلامية ، إذ سيطرت فكرة الخلاص عن طريق العمل الشعبي المسلح المدعوم بالجيش ، والاستفادة من إخفاق المحاولات الانقلابية السابقة ، وأخذت الجبهة تعمل على إشراك المعارضين للنظام في الداخل والخارج[٤].

وفي صبيحة يوم الجمعة في الثاني من تموز عام ١٩٧٦ ، عند موعد صلاة الفجر استيقظ سكان العاصمة على أصوات الرصاص ، وشوهدت سيارات تحمل أسلحة وذخائر ، وعليها أُناس بلباس مدني يحملون أسلحة لم يألف الناس رؤيتها عند الجيش

=يوسف عبد الله صايغ ، اقتصاديات العالم العربي – التنمية منذ عام ١٩٤٥ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٦ .

(١) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ ؛ سيد نميري ، التخطيط الاقتصادي في السودان ، دار جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٧٨ ، ص١٢٧ .

(٢) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص٤٦ ؛ منصور خالد ، السودان والنفق المظلم قصة الفساد والاستبداد ، شركة ميلتا ، لندن ، ١٩٨٥، ص ٢٣٣.

(3) Abdel Salam Sidahmed and Alsir Sidahmed, Sudan, Routled gecurzon, New York, 2005, P. 48.

(٤) حسن مكي محمد أحمد ، الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم ، المصدر السابق ، ص٤٢.

السوداني[1]، اتضح فيما بعد أنها قوات مسلحة بزي مدني قادمة من الحدود الليبية بقيادة العميد محمد نور سعد[2] الذي عمدَ إلى توزيع المسلحين إلى مجاميع صغيرة من أجل احتلال المواقع العسكرية المختلفة وبضمنها مبنى القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة والأماكن المهمة مثل مبنى الإذاعة ومطار الخرطوم[3].

بدأ إطلاق النار الخامسة فجراً بتوقيت بغداد ، إذ كان من المقرر وصول الرئيس نميري والوفد المرافق له ، وامتد إطلاق النار إلى معسكر الشجرة ، ومعسكر الدبابات وشوهدت عناصر مدنية وهم يطوقون المقر العسكري ومقر القيادة العامة ، كما شوهدت عناصر مدنية مسلحة يُعتقد أنها من العسكريين المتقاعدين يحملون أسلحة ويحاولون السيطرة على بعض المناطق وأخذ السلاح من الشرطة ، ويظهر أن بعض أفراد الجيش الموجودين في المنطقة كانوا موالين للحركة مما أحدث صِدامات عسكرية داخل المناطق العسكرية في العاصمة[4].

تمكنت القوات المسلحة الموالية لنميري في اليوم نفسه من استرجاع معظم المُنشآت العسكرية بعد معارك عنيفة[5] أسفرت عن مقتل ما يزيد على (٨٠٠) عنصر من الأنصار و(٩) عناصر من الإخوان المسلمين[6].

---

(١) لجنة الإعلام والتوجيه السوداني ، مؤامرة الغزو الرجعي – الليبي للسودان ، منشورات لجنة الإعلام والتوجيه السوداني ، الخرطوم ، ١٩٧٦ ، ص ٩ .

(٢) محمد نور سعد : ضابط سوداني تخرج في الكلية الحربية ، وقاد المحاولة الانقلابية ضد نظام نميري في تموز عام ١٩٧٦ . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج ٥ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢٢ .

(٣) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

(٤) وكالة الأنباء العراقية ، ملف خاص بالمحاولة العسكرية الانقلابية في السودان في ٢ تموز ١٩٧٦ ، بغداد ، ٣ تموز ١٩٧٦ ، ص ١ .

(٥) لجنة الإعلام والتوجيه السوداني ، مؤامرة الغزو الرجعي – الليبي للسودان ، المصدر السابق ، ص ٣٨ ؛ صحيفة الصحافة ، العدد (٥٢٨٧) ، الخرطوم ، ١٩٧٦/٦/٤ .

(٦) حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

وعقّب نميري على تلك الحادثة قائلاً : " إن الغارة الليبية وإن فشلت في تحقيق أهدافها الدعائية والسياسية ، إلا أنها نجحت بصورة كاملة في تدمير خطوات كانت على طريق التقارب بين السودان وليبيا من ناحية ، ومصر وليبيا من ناحية أخرى "[1]، وأضاف قائلاً : " إن الأدلة تكشف عن مصادر الأموال والمعدات والجهات والأشخاص الذين شاركوا في إعداد وتنفيذ المؤامرة وإن ٨٠% من المرتزقة أجانب و ٢٠% من السودانيين ، وليس بينهم أحد قوات الشعب المسلحة والأمن "[2].

وقفت مصر إلى جانب السودان في مواجهة الحركة الانقلابية ، وأعلن الرئيس المصري أنور السادات[3] دعم السودان من خلال إقامة جسر جوي[4] بين القاهرة والخرطوم لإعادة (١٥٠٠) جندي سوداني كانوا يتمركزون على جبهة قناة السويس لمواجهة الجيش (الإسرائيلي)[5]، فضلاً عن قيام الطائرات المصرية

---

(١) أ . م . ح . و . و ، العلاقات المتقلبة بين السودان وليبيا ، بغداد ، ١٩٧٦/٧/٦ ، ص ٢ .

(٢) صحيفة الأيام ، العدد (٧٨١٥) ، الخرطوم ، ١٩٧٦/٧/٥ .

(٣) أنور السادات : هو محمد أنور السادات ، وُلد عام ١٩١٨ في قرية ميت أبو الكوم في المنوفية ، درس الابتدائية في مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية ، وفي عام ١٩٣٨ تخرج برتبة ملازم ثان تدرج في المناصب العسكرية وقاد دوراً بارزاً في ثورة عام ١٩٥٢ ، عمل عضواً في مجلس الرئاسة الذي شكله جمال عبد الناصر (١٩٦٢- ١٩٦٤) ، ثم اصبح نائباً لرئيس الجمهورية ، وفي عام ١٩٧٠ تولى رئاسة الجمهورية عقب وفاة جمال عبد الناصر ، من أبرز أحداث حكمه حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، وتوقيعه اتفاق كامب ديفد مع (إسرائيل) عام ١٩٧٨ ، الذي سبّب له معارضة كبيرة ، اغتيل على يد أحد اعضاء الحركات الإسلامية في السادس من تشرين الأول عام ١٩٨١ . للمزيد انظر : أنور السادات ، قصة حياتي ، ط١، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٤ ؛ عبد الوهاب الكَيالي ، موسوعة السياسة ، ج٦ ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٤) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٣٠٢/٦، رقم الوثيقة ١٩٢٤ ، بيروت، ١٧ حزيران ١٩٨١ ؛ صحيفة الأهرام ، العدد (٣٢٧١٩) ، القاهرة ، ١٩٧٦/٧/١٠.

(٥) صحيفة الجمهورية ، العدد (١١٤٧٧) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٤/١ .

بضرب (٨) سيارات كانت في طريقها إلى أم درمان وهي تحمل بعض المسلحين وكميات من الأسلحة[١].

بدأ نميري بالتقرب من مصر من خلال توقيعه اتفاقية الدفاع المشترك[٢]، لكي تكون سده المنيع ضد أي اعتداء أو تدخل خارجي ، كما حدث في الغزو الذي انطلق من الأراضي الليبية[٣] التي نفت ضَلْعها في المحاولة الانقلابية ، إلا أن المعتقلين الذين أُلقي القبض عليهم اعترفوا بأنهم تلقوا تدريبات في ليبيا ، كما بينت صناديق الذخائر التي كانت تحمل كلمة طرابلس تورط ليبيا في المحاولة الانقلابية ، وتحدث نميري عن ذلك قائلاً : " **تلك كانت قوة الغزو التي لم يكن لأي جهة إخفاء مصدر هذه الأسلحة** "[٤]، كما عمدَ نميري إلى طرد الخبراء الروس من السودان بعد تيقّنه

---

(١) وكالة الأنباء العراقية ، ملف خاص بالمحاولة العسكرية الانقلابية في السودان في ٢ تموز ١٩٧٦ ، (القسم الثالث) ، بغداد ، ٨ تموز ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٢) اتفاقية الدفاع المشترك : وُقِعَت في الخامس عشر من تموز عام ١٩٧٦ بين السودان ومصر عقب إخفاق الحركة الانقلابية في السودان ، وأهم ما تضمنته الاتفاقية التعاون المشترك بين الجانبين في حال حصول أي اعتداء على أحد الأطراف ، وذلك ضمن حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق جامعة الدول العربية ، وأن يلتزم الجانبان بمعونة الدولة التي يقع عليها عدوان ، وتتخذ الدولتان على الفور جميع التدابير واستخدام كل ما لديهما من وسائل وبضمنها استخدام القوة المسلحة لردع العدوان وردّه ، كما تضمنت إنشاء مجلس دفاع مشترك من وزراء الخارجية والحربية من كلا البلدين ، وتنسيق الخطط بين القوات المشتركة ، وقد حُددت الاتفاقية بخمسة وعشرين عاماً تتجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات مالم تخطر إحدى الدولتين المتعاقدتين الدولة الأخرى برغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل عام من تاريخ انتهاء المدة . للمزيد انظر : أسامة الغزالي حرب ، العلاقات المصرية – السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٢٠– ٤٢١ ؛ عادل رضا ، لماذا عقدت اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان ، مجلة آخر ساعة ، العدد (٢١٧٩) ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص١٠ .

(٣) أحمد الأمين البشير ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٤) وكالة الأنباء العراقية ، (القسم الثالث) ، المصدر السابق ، ص ٦ .

في تحريكهم لمعمر القذافي من خلال دعمه للانقلابين ، وكان هدف الروس من ذلك هو إيجاد نظام عميل له ومعادٍ لنظام الحكم في مصر[1].

ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم العون للحكومة السودانية في أعقاب إخفاق المحاولة الانقلابية التي انطلقت من الأراضي الليبية ، مما استدر عطف واشنطن هو اتهام ليبيا بمحاولة غزو السودان ، إذ كانت ليبيا تمثل محوراً للاشتراكية المعروف بعدائها للولايات المتحدة الأمريكية[2]، وذلك أدى إلى وثوق نميري بالولايات المتحدة الأمريكية فعمد إلى تقديم التسهيلات العسكرية التي يمكن أن تساعد واشنطن على تنفيذ سياستها في المنطقة ، وتطور الأمر الى درجة أن أصبح السودان واحداً من الدول التي تلقت مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية ونتج من ذلك حصولها على تسهيلات على الأراضي السودانية لتسهيل مهمة عمل قوات الانتشار السريع الأمريكية آنذاك لحماية مصالحها في الخليج العربي[3].

ومن جانب آخر تقدّم الرئيس المصري أنور السادات بالتهنئة للشعب السوداني وقواته المسلحة بمناسبة القضاء على المحاولة الانقلابية[4]، التي خلّفت أكثر من (٨٠٠) قتيل من الانقلابين مقابل (٨٧) من القوات المسلحة الموالية لنميري ، وجرت محاكمة أكثر من (٣٠٠) شخص من القوى المسلحة المعارضة بالإعدام ، فضلاً عن اعتقال أكثر من (١٠٠٠) مدني لأنهم قيادات تنظيمية للمعارضة[5].

---

(١) أ . م . ح . و . و ، حول ترحيل الخبراء السوفييت من السودان ، ١٩٧٧/٦/١٢ .

(٢) أحمد محمد الصادق الكاروري ، العلاقات السودانية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠- ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٢ .

(٣) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السودان المعاصر ، السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٣ .

(٤) أ . م . ح . و . و ، نص البيان المشترك بين مصر والسعودية والسودان ، ١٩٧٦/٧/٢٠ .

(٥) سلمى العطا محمد رحمة ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

إنَّ من أسباب إخفاق الحركة الانقلابية ، أنها أرادت الانتقام من الجيش الذي دافع أفراده عن أنفسهم أمام خطر الهجوم المفاجئ ، كما أن الصِدام كان من أسبابه الخصومة والثأر بين الأنصار والمؤسسة العسكرية التي اتهمت بأنها المسؤولة عن مذابح الجزيرة آبا[١].

أما الحركة الإسلامية فقد رأت أن أسباب الإخفاق تنحصر في عدة عوامل ، لعل من أبرزها وجود تيار داخل الحركة الانقلابية هدفه الحصول على الأموال ، ومنهم قيادات في حزب الأمة تسلموا مبالغ ضخمة لتوفير سيارات لنقل السلاح من الصحراء إلى داخل العاصمة ، إلا أنهم نهبوا الأموال واشتروا سيارات منهكة مما أجّل الحركة ودعا القيادة إلى إرسال سيارات جديدة من ليبيا لتوصيل السلاح آنذاك ، وكان تأخر الحركة سبباً في اعتقال أعداد من الأنصار مما جعلهم من دون قيادة وسطية ، وإن قيادة حزب الأمة كانت مشككة في دور الإخوان المسلمين وغير راغبة في إعطائهم أي دور حقيقي ، فضلاً عن اعتراضها على إعطاء أدوار قيادية في الداخل لعناصر الإخوان[٢].

أدركت الجبهة الوطنية من خلال إخفاق المحاولات الانقلابية ، أنه ليس من السهل القضاء على نظام نميري الذي يتمتع بتأييد أغلبية ضباط الجيش ، فضلاً عن مساندة مصر له ، مما أوصل الجبهة إلى قناعة بضرورة الحد من العنف لحل الخلافات السياسية[٣].

وتيقّن حسن الترابي أن المحاولات الانقلابية لا تثمر شيئاً ما دامت القوات المسلحة باقية في صف النظام ، واقتنع بضرورة العمل من أجل مصالحة نميري[٤] الذي ارتفعت

---

(١) سلمى العطا محمد رحمة ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٢) حسن مكي محمد أحمد ، قصتي مع الحركة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٦٦- ٦٧ .

(٣) عادل رضا ، اعترافات المتآمرين في محاولة غزو السودان ، مجلة آخر ساعة ، العدد (٢١٧٨) ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٩ .

(4) **Mohammed Beshir Hamid, The Politice of National Reconciliation in The Sudan, Center For Content Porary Arab Studies, Georgetown University, 1984, P. 6.**

لديه النبرة الدينية وازداد توجهه الديني بعد إخفاق المحاولة الانقلابية أملاً في سحب البساط من الجبهة الوطنية المتمثلة بالأنصار والإخوان المسلمين[١].

يتضح لنا من خلال تلك الانتفاضات المسلحة أن نميري شعر بأن سلطته أمام عدو لا يستهان به وهو المتمثل بالجماعات الإسلامية التي كان لها القدرة على التأثير في الشارع السوداني وتحريكه ضد السلطة ، لذا رأى أنه لابدَّ من إيجاد مخرج من تلك المعضلة هذا من جانب ، بالمقابل شعرت القيادة الإسلامية أن الصِدام مع سلطة تمتلك جيشاً كبيراً مدعوماً من دول إقليمية لا يمكن أن يصبّ في مصلحتها ، لذا قررت أن تسلك طريقاً آخر من خلال تجربة المشاركة في السلطة والتغلغل داخل أجهزتها واحتواء النظام من الداخل في سبيل تحقيق ما تصبوا إليه من غايات ، وذلك ما سنتطرق إليه .

---

[١] عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

المبحث الثالث
المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧

أولاً : مقدمات المصالحة

إنَّ أول إشارة إلى مصطلح المصالحة الوطنية وردت في مذكرة رفعها الطيب زين العابدين[١] الذي كان معتقلاً منذ انقلاب حسن حسين في سجن كوبر إلى نميري في تموز عام ١٩٧٦ بيّن فيها عدم ميله إلى سياسات سفك الدماء لحل قضايا الوطن ، واقترح عليه أن يتبنى سياسة مصالحة وطنية ، موضحاً أن الصراع الدائر لا يوجد فيه غالب أو مغلوب ، وأن الخاسر الأكبر هو الشعب السوداني[٢].

لم يستشر الطيب زين العابدين القيادة الإخوانية في أمر المذكرة التي رفعها للنظام ، لتعذر الاتصال بالقيادة آنذاك نسبة إلى ظروف السجن ، فضلاً عن رؤيته بأن المبادرة قد تؤدي إلى حقن دماء عدد كبير من المقاتلين ممن هم تحت المحاكمة أو رهن الحبس ، كما أن القيادة الإخوانية لم تحاسبه ؛ لأنها كانت راضية عن المبادرة[٣]، وعندما تلكأ نميري في الرد على المذكرة ، سعى الإخوان عن طريق علي عبد الله يعقوب أحد قادتهم الذي كان مقيماً في السعودية إلى وساطة الأمير مُحَمَّد الفيصل — ابن الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز من أجل إصلاح العلاقات بينهم وبين نميري ، ولاسيما أن الأمير مُحَمَّداً كان على علاقة جيدة مع الجانبين ، وقد بذل الأمير كل الجهود في سبيل عقد المصالحة

---

(١) الطيب زين العابدين : وُلد بالديوم عام ١٩٣٨ وينتمي إلى قبيلة الجعافرة ، تخرج في آداب جامعة الخرطوم عام ١٩٦٨ ، وحصل على درجة الماجستير من لندن عام ١٩٧٢ ، وشهادة الدكتوراه من كمبردج عام ١٩٧٦ ، عمل محاضراً بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية حتى عام ١٩٨٠ ، ثم مديراً للمركز الإسلامي الإفريقي حتى عام ١٩٨٥ . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص١٤٠٥.

(٢) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٣) هشام بابكر محمد أحمد علوب ، المصالحات الوطنية في السودان في الفترة ١٩٧٢- ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٣ .

بين الجبهة ونميري[1]، الذي تنبّه على حجم الخطر المعرض له ، وأن معارضة الجبهة الإسلامية القومية التي بدت ساكنة في الخرطوم لم يعد من الممكن تجاهلها[2]، فضلاً عن ذلك فقد توصل حسن الترابي الموجود في سجن كوبر آنذاك إلى قناعة بضرورة العمل من أجل مصالحة النظام دون إبطاء[3].

وفي كانون الثاني عام ١٩٧٧ عقدَ الصادق المهدي مؤتمراً تشاورياً مع عدد من قيادات الجبهة الوطنية لمناقشة جدوى المصالحة مع النظام بحضور عدد من قيادات الإخوان الذين أبدوا رغبتهم في الحوار مع النظام ، وقد أعطى الصادق المهدي الضوء الأخضر للوسطاء الذين نشطوا في الاتصال به ، وكان أشدهم إلحاحاً فتح الرحمن البشير ، وهو اتحادي وله علاقات جيدة مع نميري ، إذ قام فتح الرحمن بمقابلة حسن الترابي في معتقله في كوبر طارحاً عليه ورقة المصالحة ، فأعلن الترابي استعداده للدخول في مشروع المصالحة إذا ما اتبع نميري ذلك بالعفو الشامل عن جميع المعتقلين السياسيين[4].

وبذلك وجّه نميري نداء للمصالحة في الرابع والعشرين من أيار عام ١٩٧٧ وعبّر في تصريح له عن استعداده بالسماح لجميع المنفيين السياسيين من خلال حديثه " **الذين اخطأوا وانجروا إلى ارتكاب الجرائم في حق بلادهم** " ، بالعودة إلى بلادهم[5].

وفي خطوة منه لإنجاح المصالحة أسس مصرف فيصل الإسلامي في أيار عام ١٩٧٧ في الخرطوم ، وافتتح رسمياً ، وبموجبه أُعفي من الضرائب في عامه

---

[1] حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

[2] روبرت او . كولينز ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

[3] حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٣٩ ؛ خليل إلياس المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

[4] هشام بابكر محمد أحمد علوب ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

[5] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ٤/١١٠٤ ، رقم الوثيقة ٢٠٠٧ ، بيروت ، ٢٣ أيلول ١٩٨١ .

الأول ، وأعلن مديره أن المصرف ملتزم بالأحكام العظيمة للشريعة الإسلامية في جميع معاملاته[1].

وكان أكثر المستفيدين من تأسيس المصرف الحركة الإسلامية التي نجحت في الحصول على أموال طائلة[2] قدرت بقُرابة (٥٠٠) مليون دولار[3].

ولجأ نميري إلى إحداث تغييرات في أركان نظامه من خلال إناطة الرائد أبو القاسم محمد الذي كان رئيساً للمكتب التأسيسي للاتحاد الاشتراكي منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية في آب عام ١٩٧٧ ليحل محل اللواء محمد الباقر[4] لظروفه الصحية ، ويبدو أن هدف نميري من ذلك مصالحة الصادق المهدي مع أبو القاسم إبراهيم الذي كان في وجهة نظر المهديين أول من نكّل بالأنصار في الجزيرة آبا عام ١٩٧٠ ، وبتصالح الطرفين يمكن أن يشكل دعامة أساسية لمشروع المصالحة[5].

---

(١) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٢) بنك فيصل الإسلامي في السودان ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (١٣٢) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، د. ص .

(٣) هشام بابكر محمد أحمد علوب ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٤) محمد الباقر : وُلد عام ١٩٣٨ وهو من العبابدة المليكاب ، تولى منصب نائب رئيس الجمهورية في عهد نميري ، كان له دور كبير في عقد اتفاقية أديس أبابا ، توفي عام ١٩٩٣. للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج١ ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٥) فؤاد مطر ، المصالحة الوطنية الأولى انتكسوها أم انتكست ، تقديم : محمد الحسن أحمد ، دار الناشر العربي الدولي ، الخرطوم ، د . ت ، ص ٢٥ ؛ ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ٦١٠١/٢ ، رقم الوثيقة ١٩١١ ، بيروت ، ١٤ شباط ١٩٧٩ .

ثانياً : لقاء بورتسودان بين نميري والصادق المهدي

نجحت المساعي في عقد لقاء بين نميري والصادق المهدي زعيم الجبهة الوطنية ، في مدينة بورتسودان في السابع من تموز عام ١٩٧٧[١].

ومن أجل إنجاح المصالحة أصدر نميري عفواً عاماً بموجبه أُطلق سراح (١٢٠٠٠) من السجناء السياسيين[٢] من بينهم حسن الترابي في تموز عام ١٩٧٧[٣].

ونتيجة لذلك أعلن الصادق المهدي قبوله التعاون مع النظام حتى يتمكن من العودة إلى السودان[٤]، وطالّب بدستور ديمقراطي وتشريع إسلامي ، وقد أوضح له نميري أن الاتحاد الاشتراكي يتمتع بقاعدة شعبية كبيرة ودعاه إلى الانضمام إليه[٥]، وأعلن نميري في خطابه الشهري الذي أسماه (لقاء المكاشفة) **" أنه التقى الصادق المهدي زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء الأسبق الذي حكم عليه النظام القائم بالإعدام ... وتحدث معه في إطار العمل الذي سيقوم به لإعادة الصفاء بين جميع السودانيين "**[٦].

---

(١) حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٤٠ ؛ صحيفة الأهرام ، العدد (٣٣٠٩٣) ، القاهرة ، ١٩٧٧/٧/١٦ .

(٢) أ . م . ح . و . و ، خطط الرئيس نميري للسودان ، ١٩٨١/١/٥ .

(٣) ملف العالم العربي ، المصدر السابق ، رقم الوثيقة ٢٠٠٧ .

(٤) صحيفة الوطن ، العدد (٣٨٨٥) ، الكويت ، ١٩٨٥/١٢/١٣ .

(٥) منصور خالد ، السودان والنفق المظلم ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ ؛ صحيفة الوطن ، العدد (٣٦٢٤) ، الكويت ، ١٩٨٥/٣/٢٣ .

(٦) أ . م . ح . و . و ، القصة الحقيقية لمحاولة المصالحة بين نميري والصادق المهدي ، ١٩٧٧/٧/٢٩ .

أما موقف الطائفة الختمية المتمثل بزعيمها محمد عثمان الميرغني[١] فلم يبد أية معارضة من المصالحة الوطنية[٢] وعقد لقاء مع الشريف حسين الهندي دعاه فيه إلى مصالحة النظام ، إلا أن الهندي رفض المصالحة ، وأكَّدَ أنه يعمل من أجل الإطاحة بالنظام[٣].

ثالثاً : عودة الصادق المهدي إلى البلاد

عادَ الصادق المهدي إلى الخرطوم في السابع من أيلول عام ١٩٧٧ ، فاستقبله الموالون له استقبال الظافرين وشارك (٢٥) ألف شخص في صلاة الجمعة في الثامن والعشرين من أيلول من العام نفسه أمام منزله ، واستقبله نميري في اليوم نفسه ، وبعد أن تمت المصالحة بينهم[٤] طرح نميري الاستفتاء الثاني لانتخابه رئيساً للاتحاد الاشتراكي ، وأكَّدَ أنه سيعمل من أجل إنجاح المصالحة ، وعندما تم انتخابه أعلن أن كل رأي معارض له الحق في أن يمارس حقوقه من داخل التنظيم السياسي والقوانين الدستورية ، وبذلك أصبح الصادق المهدي عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي وبمناسبة ذلك قال نميري : " **إن الصادق المهدي في إطار هذا العمل سيقوم بأعمال تتناسب مع المكتب السياسي وأنا مطمئن له ؛ لأنه رجل جاد ومخلص وسوداني** "[٥].

---

[١] **محمد عثمان الميرغني : هو محمد علي عثمان الميرغني ، ينتسب إلى الطائفة الختمية ، وهو أحد الأطراف التي دعيت إلى عقد المصالحة مع النظام ، ولم يبد أية معارضة منها . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٦ ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣٧ .**

[٢] **حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .**

[٣] **أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم ١١٢٤٤/١ ، تلخيص تقرير متابعة سياسية ، ١٩٨١/٦/١١، ص ٢ .**

[٤] **ملف العالم العربي ، المصدر السابق ، رقم الوثيقة ٢٠٠٧ .**

[٥] **أ . م . ح . و . و ، قضايا الساعة كما تعيش في فكر الرئيس نميري ، ١٩٧٨/٨/١٤ .**

وعمد نميري إلى تغيير بعض القيادات التي كانت تعرقل المصالحة ، فأقصى أبو القاسم مُحَمَّد إبراهيم من جميع مناصبه كنائب أول لرئيس الجمهورية ، وأمين عام الاتحاد الاشتراكي ، ورئيس المجلس القومي ، وأبدل مكانه الفريق عبد الماجد حامد خليل[1]، ويبدو أن جعفر نميري أقدم على تلك الخطوة لأن أبو القاسم لم يظهر حماسة للمصالحة ، فضلاً عن ذلك فقد التف حوله بعض عناصر الاتحاد الاشتراكي المناهضة للمصالحة[2].

وتحدث نميري عن ظروف المصالحة قائلاً : " **إن المصالحة الوطنية حقّقت أهدافها وبدأت نتائجها تظهر في عمل وطني جامع على مستوى السودان كله ، وإن المرحلة القادمة هي مرحلة تكريس الوحدة الوطنية** " وفي حديث آخر عن موقف الصادق المهدي من المصالحة ، وعن المعسكرات في ليبيا قال : " **إن الصادق المهدي يجتهد كما نجتهد نحن لإعادة المواطنين الذين كانوا ينطلقون في نشاطهم من ليبيا ... وإن هذا الاجتهاد قد أثمر وأُلغيت معسكرات ليبيا ، وهناك حوالي ٥٠٠ – ٦٠٠ من المواطنين في العاصمة طرابلس على أتم الاستعداد للعودة للسودان** "[3].

---

(١) عبد الماجد حامد خليل : هو أحد الضباط السودانيين الكبار ، تقلد عدة مناصب في عهد نميري منها منصب قيادة مدرسة المشاة لسنين طويلة ، بعدها أصبح مدير فرع التدريب عام ١٩٧٣ ، ثم نائب رئيس هيئة الأركان ، تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق ، ونظراً إلى كفاءته وإعجاب نميري به فقد منحه عدة مناصب رفيعة منها النائب الأول لرئيس الجمهورية ، ووزير الدفاع ، والأمين العام للاتحاد الاشتراكي . للمزيد انظر : السر أحمد سعيد ، السيف والطغاة القوات المسلحة السودانية دراسة تحليلية ١٩٧١– ١٩٩٥ ، ط٢، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٠– ٦١ .

(٢) عودة الابن غير الضال ، مجلة التضامن ، العدد (٨٠) ، فرنسا ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢ .

(٣) أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم ٩٥٥٢/١ ، ما جاء في الصحف السودانية للفترة من ٢٢ إلى ١٩٧٨/١١/٢٩ ، ١٩٧٨/١٢/٧ ، ص ٥ .

رابعاً : لجنة مراجعة القوانين السارية في البلاد

بعد خروج قادة الحركة الإسلامية من المعتقل عقدوا حواراً عن مشروع المشاركة في السلطة ، وقد توصلت اللجنة إلى قرار فحواه أن المشاركة مع نظام شمولي لا يطبق الإسلام نفعها أكثر من إثمها[١].

ويبدو أن هدف الحركة من المشاركة في المصالحة هو التقاط أنفاسها بعد المحاصرة والتضييق وحملات الاعتقالات التي تعرضت لها ، لذا عمدت إلى الدخول في السلطة وأنيطت بها بعض المسؤوليات ، إذ دخل كلٍ من حسن الترابي ويس عمر الامام وآخرين في عضوية الاتحاد الاشتراكي ، وتسلموا بعض المسؤوليات التنظيمية فيه ، وأصبح حسن الترابي مساعد الأمين العام للشؤون الخارجية بالاتحاد الاشتراكي ، كما التحقت أعداد كبيرة من الإخوان بالوحدات الأساسية للحزب[٢].

وفي الثالث والعشرين من أيار عام ١٩٧٧ أصدر الرشيد الطاهر بكر نائب رئيس الجمهورية القرار رقم (٢٣٦) بتأليف لجنة لمراجعة القوانين السارية في البلاد لكي تُماشي الشريعة الإسلامية[٣]، وتؤكد النهج الإسلامي في قوانين الدولة[٤]، وخاطب نميري اللجنة قائلاً : " **اللهم احفظني بالإسلام قائماً واحفظني بالإسلام راقداً** " ثم أَكَّدَ قائلاً : " **إن طموحنا اليوم التمسك بآداب الإسلام والاحتكام إلى الشريعة والعودة إلى حظيرته** "[٥].

---

[١] **المحجوب عبد السلام ، الحركة الإسلامية السودانية دائرة الضوء – خيوط الظلام ، لندن ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .**

[٢] **الطيب زين العابدين ، المصدر السابق ، ص ١٩- ٢٠ .**

[٣] **عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .**

[٤] **صحيفة السياسة ، العدد (٥٥٠٦) ، الكويت ، ١٩٨٣/١٢/٣ .**

[٥] **محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٩٢.**

وعيّن حسن الترابي رئيساً للّجنة الفنية لمراجعة القوانين السارية في البلاد[1]، فعمدَ الترابي إلى فض الجبهة الوطنية[2]، ويبدو أن إقدامه على ذلك العمل ، لأنه أحسّ بأن قادة الجبهة تستخدم اسم الجبهة لتسجيل امتيازات لها ، كما أنها حرمت تنظيم الإخوان من عائدات الغنائم من الأسلحة والأموال ، وأن قيادة الجبهة كانت تسعى لعزل الإخوان[3].

كُلِّفت اللجنة بأمور عدة منها :

1. **إعداد الدراسات المسندة من قواعد الشريعة وآراء الفقهاء عن تنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات ، مما يتناول الحقوق والواجبات وقواعد الإثبات في جميع فروع القانون .**
2. **إعادة النظر في جميع القوانين السارية في البلاد لمعرفة ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية وقواعدها .**
3. **رفع ما تتوصل إليه الدراسات إلى اللجنة العامة**[4].

وكان هدف نميري من ذلك هو إزالة بعض التناقضات مع التوجه الجديد آنذاك ، ولتثبيت زعامته الروحية ومنحه مزيداً من سلطات الإمامة ، وذكر نميري دواعي التعديل قائلاً : " **إن العلاقة بينه وبين الشعب لم تعد علاقة دنيا زائلة ، بل أصبحت رباطاً وثيقاً وعهداً من عهود الله** " ، كما أرسل خطاباً لأعضاء مجلس الشعب أسماه (**المنارات الهادية**) جاء فيه " **إنّ الدستور بوضعه الحالي وأن أتاح إصدار بعض قوانين الشريعة ، إلا أنه لا يمنع إصدار قوانين مخالفة لها ، فيجب إغلاق**

---

[1] **المحجوب عبد السلام ، المصدر السابق ، ص ٤١ .**

[2] **حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .**

[3] **حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .**

[4] **منصور خالد ، الفجر الكاذب نميري وتحريف الشريعة ، ط١ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٣ .**

هـذه الثغرة " ، وأكَّدَ ضرورة توجيه الاقتصاد وجهة إسلامية ، والعمل في ضمن معايير التقوى في الاختيار للوظيفة العامة ابتداءً من رئاسة الجمهورية[1].

من الملاحظ أن اللجنة لم تضم أي قانوني جنوبي أو أي قانوني من أقاليم السودان التي يؤدي فيها العرف دوراً مهماً في فصل الخصومات بين الناس ، ونتيجة لذلك القصور أثار أحد أعضاء اللجنة العامة واللجنة الفنية مسألة وجوب إشراك القانونيين الجنوبيين ، وفي ضوء ذلك أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم (٤٥٦) لعام ١٩٧٧ في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٧٧ القاضي بإضافة أربعة أعضاء إلى اللجنة العامة[2].

وخلصت اللجنة التي راجعت (٢٨٦) قانوناً إلى أن (٣٨) قانوناً منها فقط تتعارض مع الشريعة الإسلامية[3] وانقسمت إلى قسمين :

١. **قانون العقوبات الذي تتعارض بعض مواده مع الشريعة الإسلامية ، وبضمنها بعض الجرائم المنصوص عليها ، والعقوبة على تلك الجرائم (الحدود) .**
٢. **القسم الثاني الذي يثير شبهة كبرى حول أسلمة القوانين لشبهة تتعارض مع مفاهيم العدالة في الإسلام كقانون تأميم المصارف لعام ١٩٧٠ ، وقد أكملت اللجنة جهدها بفضل إسهام حسن الترابي ، وأصبحت توصياتها مشروعات قوانين على يده بوصفه نائباً عاماً[4].**

من خلال تلك الإجراءات يتضح أن الحركة الإسلامية كانت أكبر المستفيدين من المصالحة الوطنية ، إذ عُيّن حسن الترابي في لجنة مراجعة القوانين السارية في البلاد لكي

---

(١) عبد اللطيف البوني ، دستور السودان علماني أم إسلامي ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٢) عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٢١ ؛ صحيفة الأخبار ، العدد (١٠٤٧٤) ، القاهرة ، ١٩٨٥/١٢/١٢ .

(٣) منصور خالد ، الفجر الكاذب نميري وتحريف الشريعة ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٤) عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .

تماشي مع الشريعة الإسلامية ، ثم عُيّن عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ونائباً عاماً ، ثم مستشاراً لشؤون الخارجية في القصر الجمهوري[1]، وطالبت الحركة بتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ السياسات وانتخاب القيادات[2]، وفي أول انتخابات نيابية بعد المصالحة عام ١٩٧٨ فاز ثمانية عشر عضواً من الإخوان ودخلوا مجلس الشعب الثالث ، كما عيّن نميري ثلاثة من قيادات الإخوان في المجلس ، وأعطى حسن الترابي منصب مستشار رئيس الجمهورية ، وكانت تلك أول تجربة للحركة الإسلامية في المشاركة في السلطة[3].

وفي كانون الثاني عام ١٩٧٨ أصدرت اللجنة المشتركة قانون منع تعاطي المشروبات الكحولية على أن يتم ذلك تدريجياً لمدة عامين قابلة للتجديد ستة أشهر أخرى ، وفي حال مخالفة ذلك تكون العقوبة الجلد أو الحبس ، وفي أيلول من العام نفسه أصدر رئيس الجمهورية قراراً بمصادرة المكان أو المنزل الذي يصنع فيه الخمر ، إذا كان صانع الخمر مسلماً ، وتجريم غير المسلم إذا تعامل بالخمر مع المسلم[4]، وتواكب ذلك مع إعلان محافظ دارفور إيقاف شرب الخمر وإغلاق حانات الخمر في الإقليم[5].

أما المشروع الثاني الذي أصدرته اللجنة المشتركة ، فهو قانون الزكاة ، وفحواه أن الدولة يجب أن تجمع الزكاة بعد أن كانت عملاً تطوعياً فردياً ، على أن يطبق القانون بالتدرج ، ففي المرحلة الأولى تكون اختيارية تؤخذ من الأغنياء وتوزع على الفقراء ، على

---

(١) عبد الله فهد النفيسي، الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية ، ط١، آفاق للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١١ ، ص ٩٦ .

(٢) لبابة الفضل عبد الحميد ، تجربة الإسلاميين في إدارة التنوع في السودان ، الخرطوم ، ٢٠١٢ ، ص ٤٧ .

(٣) الطيب زين العابدين ، المصدر السابق ، ص ٢٠ ؛
Helen Chapin Metz, Sudan a country Stuntry Library Congress, U.S.A., 1991, P. 48.

(٤) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٥) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١١١ .

أن يكون ذلك بعيداً عن ميزانية الدولة ، وفي المرحلة الثانية تتولاها الدولة ، وتضمن المشروع الثالث قانون أصول الأحكام القضائية ، الذي يأمر القاضي في حالة عدم وجود النص أن يلجأ إلى القرآن والسنة ، وإذا لم يجد فيهما حكماً عليه بالاجتهاد ، ويستثنى من ذلك القضايا الجنائية والأحوال الشخصية ، فضلاً عن قوانين أخرى تؤكد الآداب العامة ومحاربة الأفعال المخلة بالأدب والسرقات وغيرها ، وبعد أن فرغت اللجنة من أعمالها رفعت مشروعات القوانين إلى رئيس الجمهورية لعرضها على مجلس الشعب لإجازتها[1]، إلا أن تلك القوانين واجهت معارضة من الدوائر السياسية في الجنوب وفي الشمال ولم تمرر إلا بعض الإصلاحات القضائية والإدارية في مجلس الشعب ، كما عُدلت تشريعات الزكاة من قواعد النظام المالي[2].

تمكنت الحركة الإسلامية خلال مشاركتها في المصالحة الوطنية من الحصول على بعض المكاسب التي مكنتها من البروز في المشهد السياسي من خلال أناطتها بعض المسؤوليات في السلطة ، كما تمكنت من التحرر من السجون وعودة الكثير من المبعدين إلى البلاد .

---

(1) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(2) ديدار فوزي روسانو ، المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

الفصل الثالث

التحولات الإسلامية في السودان ١٩٧٨ـ ١٩٨٥

المبحث الأول : معاهدة كامب ديفد وأثرها في المصالحة الوطنية

المبحث الثاني : تطبيق نظام الحكم الإقليمي وتداعياته

المبحث الثالث : إعلان قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد عام ١٩٨٣ والمواقف الخارجية والداخلية منها

المبحث الرابع : موقف الحركة الإسلامية من تهجير يهود الفلاشا

المبحث الخامس : انهيار المصالحة مع الإخوان ونهاية حكم نميري

المبحث الأول
معاهدة كامب ديفد وأثرها
في المصالحة الوطنية

أولاً : مقدمات الصلح

سبق التوقيع على معاهدة كامب ديفد زيارات عدة قام بها الرئيس المصري أنور السادات ، في مقدمتها زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٧ ولقاؤه مع جيمي كارتر[١] من أجل تسوية النزاع العربي مع (إسرائيل) وإيجاد حل للقضية العربية[٢]، وفي التاسع من تشرين الثاني من العام نفسه فوجئ الشعب المصري والأمة العربية بقرار منفرد من السادات بزيارة القدس المحتلة[٣]، وأدلائه بتصريح أمام الكنيست، أوضح فيه مفهوم مصر للسلام ، وأشار إلى ذلك من خلال نقطتين :

الأولى :– إنهاء حالة الحرب في المنطقة .

الثانية :– قبول التعايش السلمي بين العرب و(إسرائيل) عندما يتم الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة[٤]، وكان في تصور السادات أن زيارته

---

(١) جيمي كارتر : وُلد في جورجيا الأمريكية عام ١٩٢٤ ، وهو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التاسع والثلاثون ، امتد حكمه من (١٩٧٧ – ١٩٨١) ، أبرز الأحداث في عهده توقيع اتفاق كامب ديفد بين مصر و(إسرائيل) . للمزيد انظر : جيمي كارتر ، مذكرات جيمي كارتر ، ترجمة : شبيب بيضون ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٣ .

(٢) رحيم هادي الشمخي ، من ملفات العملاء ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١، ص٣٧ ؛ أ. م. ح . و. و، السادات يعمل للعودة إلى الصف العربي عن طريق واشنطن، ١٩٩١/٨/١٤.

(٣) أ . م . ح . و . و ، النص الحرفي للبيان الرابع للجبهة الوطنية المصرية ، ١٩٨٠/٨/١٩ ؛ محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في كامب ديفد ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٩٣ .

(٤) حسين السيد حسين ، معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وأثرها على دور مصر الإقليمي ، مجلة دراسات تاريخية ، العددان (١١٧-١١٨) ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٤٥٥ .

للكنيست سيكون لها وقع السحر على (إسرائيل) فتقوم بالإعلان عن الانسحاب من سيناء[1].

ونتيجة لسلسلة من المفاوضات السرية والعلنية بين مصر والولايات المتحدة و(إسرائيل)[2] التقى السادات ومناحيم بيغن رئيس وزراء (إسرائيل) مع رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر في كامب ديفد في الولايات المتحدة في الخامس من أيلول حتى السابع عشر منه للاتفاق على الإطار العام للسلام في الشرق الأوسط[3].

تمثّل الاتفاق الذي ختم سلسلة المفاوضات بالتوقيع على وثيقتين منفصلتين في السابع عشر من أيلول عام ١٩٧٨، حددت الوثيقة الأولى أسس علاقات السلام بين (إسرائيل) والدول العربية ، ودعت الأردن ولبنان وسوريا إلى الموافقة عليها واعتمادها ، وجاء في نصها " **إقامة حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لمدة خمسة أعوام** " ، أما الوثيقة الثانية فنصت على أسس سلام بين مصر و(إسرائيل) على أن تنجز وتبرم خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الاجتماع الثلاثي في كامب ديفد[4].

---

(١) مجدي أحمد حسين ، من كامب ديفد إلى مدريد ، د. م ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١ .

(٢) أمين اسبر ، إفريقيا والعرب ، ط١ ، دار الحقائق للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٣ ؛ و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R:S244/70/660) ، الغزو الأمريكي – الصهيوني لمصر ، ١٩٨٣/٥/١٢ ، ص ١٧ .

(٣) و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T-P 244-42-21081) ، مفاوضات السلام بين إسرائيل ومصر (أيلول ١٩٧٨– آذار ١٩٧٩) ، ١٩٨٤/١٢/٣٠، ص ٨ .

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفد وأخطاره عرض وثائقي ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢ ؛ عاطف السيد ، من سيناء إلى كامب ديفد ١٩٦٧– ١٩٧٩ ، دار عطبرة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٩٣ .

على الرغم من توصل الأطراف إلى توقيع الاتفاقية ، إلا أن ذلك لم ينه الصراع الدائر في المنطقة ما دامت الأطماع (الإسرائيلية) في المنطقة باقية وقائمة[١]، من خلال سياستها التوسعية التي تمثلت بإنشاء المستوطنات وتوسيع القديمة منها وتحويل بعضها إلى مدن صناعية[٢].

ولقد ترتب على إقدام السادات على توقيع الاتفاقية معارضة كبيرة من الأمة العربية التي رفضت الاتفاق وعمدت إلى مقاطعة مصر وعزلها عن الأمة العربية[٣].

أما على الصعيد الداخلي فقد رفضت الحركة الإسلامية المتمثلة بالإخوان المسلمين في مصر الاتفاقية وتبنت النشاط السري في مقاومة السلطة الحاكمة في مصر[٤]، بعد أن رأت أنها لا تستطيع السير مع السادات بعد صلحه مع (إسرائيل) وارتمائه في أحضان الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة[٥].

---

(١) و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T-P660/47/18) ، مقاطع من كتاب " خيارات صعبة " لسايروس فانس ، ١٩٨٤/٨/١١ ، ص ٦٨ .

(٢) حاتم أبو غزالة ، كامب ديفد تسوية أم تصفية ، مطابع دار الشعب، عمان، د.ت، ص١٣٤.

(٣) أ . م . ح . و . و ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، ١٩٨٤/٤/٢١ ؛ و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R-P 210/4/1/400) ، سياسة إسرائيل في إفريقيا الأهداف والاستراتيجية وأساليب التنفيذ ، ١٩٨٤/٤/١ ، ص ٤٩ .

(٤) ثناء فؤاد عبد الله ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٩ .

(٥) ولمزيد من الإحكام والسيطرة ، وبعد أن قطعت جبهة الرفض العربي علاقاتها مع مصر ، فضلاً عن المعارضة الداخلية المتمثلة بالحركة الإسلامية ، أصدر السادات قوانين مقيدة للحريات ، وأردفها بوضع قانون الطوارئ وقانون الاشتباه ، ورفع شعارات " مصر أولاً " و" العلم والإيمان " ومنح لقب " الرئيس المؤمن " ... واستعملت السلطة سلاح الدين لتكفير خصومها السياسيين والناصريين والشيوعيين واتهامهم بالإلحاد والمادية بشعار " من لا إيمان له لا أمان له " ، إذ بدأ تكفير الخصوم من النظام السياسي ومن الحركة الإسلامية على سواء وبالمنطق عينه . للمزيد انظر : عبد الوهاب الأفندي وآخرون ، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٠ .

ثانياً : موقف السودان من المعاهدة

- موقف السلطة

لم تبادر السودان بعكس معظم الدول العربية إلى استنكار الاتفاقيات التي توصلت إليها مصر و(إسرائيل) ، والولايات المتحدة في أيلول عام ١٩٧٨[١]، وقال نميري رداً على سؤال عن الموقف الذي سيتبناه السودان من نتائج تطبيع العلاقات بين مصر و(إسرائيل) : " **إنه لا يريد أن يستبق الحوادث** "[٢]، وطلب من الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ووزارة الخارجية إعداد تحليلات للاتفاقية لمساعدته على تحديد رأي بشأنها[٣]، ثم أعلن أن السودان يؤيد مصر تأييداً كاملاً ويدعم مساعي السادات من أجل إقرار السلام في الشرق الأوسط[٤].

وأصدرت رئاسة الجمهورية بياناً حددت فيه رأي السودان من الاتفاقية ذكرت فيه " **أن السودان يؤيد تماماً المساعي المبذولة لحل النزاع في الشرق الأوسط بالوسائل السلمية والمفاوضات بين الأطراف المعنية وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ولا شك في أن مساعي السلام تصبح أكثر إيجابية وفعالية إذا شاركت فيها الأطراف العربية وبأسلوب جماعي في نطاق الوفاء والتضامن العربي ، إلا أن تعقيدات الموقف العربي خيبت هذا الأمل ...** "[٥].

---

(١) صحيفة الصحافة ، العدد (٥٩٧٧) ، الخرطوم ، ١٩٧٨/٩/٢٣ .

(٢) أ . م . ح . و . و ، نميري وإتفاق كامب ديفد ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ١٧ .

(٣) فؤاد مطر ، المصالحة الوطنية الأولى في السودان ، المصدر السابق ، ص ٥٢ ؛ صحيفة الصحافة ، العدد (٥٨٤٢) ، الخرطوم ، ١٩٧٨/٤/١٨ .

(٤) أ . م . ح . و . و ، تنسيق كامل بين مصر والسودان ، ١٩٧٩/١/٩ ؛ صحيفة الثورة ، العدد (٣٣٣٩) ، بغداد ، ١٩٧٩/٦/٥ ؛

F.O 93/2532, file No. Nfso 21/1, British Embassy to the foreign office, title: Sudanese foreign policy, 11 February 1980.

(٥) أ . م . ح . و . و ، السودان في الصحافة العربية ، بغداد ، ١٩٧٩/٦/٣٠ ، ص ٢ .

وفي ردٍ لنميري على سؤال عن نظرته إلى المقاطعة العربية لمصر قال: " إن أمراً كهذا لا يمكن أن نقدر عليه ، ودول الرفض تقول أشياء لا يمكن تطبيقها ... وإن بعض الدول العربية تعادي مصر لمجرد أن تنافسها على مركز الزعامة العربية ولا تريد أن ترى مصر في ذلك المركز ... نحن العرب نتنافس كثيراً فيما بيننا ، بدلاً من خدمة القضية العربية المشتركة "[1].

- موقف الجبهة الوطنية

قدمت الجبهة الوطنية بيان أكَّدَت فيه " أن الجبهة الوطنية السودانية تعلن باسم الشعب السوداني رفضها التام لزيارة العار والذل التي قام بها الرئيس المصري للعدو الصهيوني ، وتتبرأ من التأييد الذي منحته الحكومة السودانية للزيارة ، وتعلن أن موقف الشعب السوداني من القضية الفلسطينية غير قابل للتزوير ... وإذا كانت الجبهة قد بدأت تفاوض الحكومة السودانية للتوصل إلى حل سلمي لنزاعها معها ، فإن الغرض من ذلك هو التوصل إلى صيغة مناسبة تمكن أهل السودان من المشاركة في إدارة شؤون السودان بلا قهر أو تسلط ، وأن التأييد غير المتحفظ والزيارة التي لا تتسم بالحكمة التي قام بها الرئيس السوداني للعاصمة المصرية للإعلان عن تأييد الحكومة المصرية يعدان نكسة خطيرة في المفاوضات التي تجري حالياً بين المعارضة والحكومة لتحقيق الوحدة الوطنية "[2].

أكَّدَ الصادق المهدي رفض المعاهدة من خلال حديثه قائلاً : " إننا نرفض اتفاقيات كامب ديفد ، وبالقدر الذي لدينا من طاقة سوف نعمل على تغيير موقف

---

(1) أ . م . ح . و . و ، ما جاء في الصحف السودانية للفترة ١٨ إلى ١٩٧٨/١٠/٢٤ ، ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، ص ١ .

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧ ، معهد الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٤٩٣ .

السودان الرسمي منها ، إذ ليس للسودان أي مصلحة في تأييد اتفاق كامب ديفد..."[1]، وفي حديث له مع صحيفة العربي بتاريخ العشرين من كانون الأول عام ١٩٧٨ ، حول ما إذا كان تقدّم باستقالته من المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ردّ قائلاً : " **إنني ما زلت أعتبر نفسي مع المصالحة الوطنية ولست ضدها** "[2].

وبناءً على تقديم الصادق المهدي استقالته من المكتب السياسي واللجنة المركزية ، استدعاه نميري وقال له : " **ألست عضواً في المكتب السياسي ، وبدلاً من أن تستقيل لماذا لا تعلن من خلال التنظيم السياسي أنك ضد البيان ... وألا ترى أنك بالاستقالة تساهم في هدم المصالحة** "[3].

وبعد إصرار الصادق المهدي على الاستقالة اتفق نميري معه على إبقاء الأمر بينهما لحساسية الاستقالة في تلك الظروف وأثرها السيئ في روح المصالحة الوطنية ، إلا أن الفرصة قد سنحت لنميري لتحقيق مطلب الصادق المهدي ، وذلك في إطار تخفيض عدد أعضاء المكتب السياسي ، إذ أورد نميري اسم الصادق المهدي من بين الأعضاء العشرة الذين شملهم التخفيض ، ولكي لا يقال : إن الأمر اقتصر على الأنصار فقط ، فإن أحمد عثمان الميرغني[4] الذي مثّل الطائفة الختمية كان أيضاً من بين العشرة الذين شملهم التخفيض[5].

---

[1] صحيفة الأهالي ، العدد (١٨٧) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٥/٨ .

[2] أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم ١٧٦٣/٦ ، أحاديث للصادق المهدي ، ١٩٧٨/١٢/٢٨ ، ص١.

[3] فؤاد مطر ، المصالحة الوطنية الأولى ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

[4] أحمد عثمان الميرغني : هو أحمد محمد عثمان الذي ينتسب إلى الطائفة الختمية ، عضو المكتب السياسي في الاتحاد الاشتراكي ، أعفي من منصبه مع مجموعة من الأعضاء بأمر من نميري عام ١٩٧٨ . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج ٦ ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣٧

[5] بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

إنَّ تأييد نميري لاتفاق كامب ديفد أسهم في تصدع المصالحة الوطنية مع أهم طرف فيها والمتمثل بطائفة الأنصار ، وعلى الرغم من أن جعفر نميري كانَ يعلم بمدى تأثير تأييده لمصر على المصالحة ، إلا أنه لم يُرد أن يفرط بعلاقته مع مصر من خلال رفضه للمعاهدة ، ولاسيما أن مصر كانت تمثل صمام الأمان لسلطته المهددة بالانقلابات العسكرية بأي لحظه آنذاك .

ثالثاً : **تظاهرات عام ١٩٧٩ ونتائجها**

منذ مجيء حسن الترابي وتوليه منصب النائب العام بدأت خطوات التدرج نحو الإسلام تزداد بسرعة واندفاع ، ولم يكن ذلك ليحدث دون موافقة نميري الذي كان يركز في يديه كل السلطات ويشرف على كل صغيرة وكبيرة ، ومع بداية عام ١٩٧٨ بدأت المعارضة للتوجه الديني الرسمي على ثلاثة مستويات :

الأول : علني ويقوده الجنوبيون .

الثاني : غير مباشر داخل أروقة الاتحاد الاشتراكي بقيادة الراديكاليين أو مَنْ يطلق عليهم المنشفيك .

الثالث : هامشي بين كبار الجيش[(١)].

ولم يكن عام ١٩٧٩ سعيداً بالنسبة إلى النظام ، إذ اخذت الحركة الإسلامية على عكس ما يشتهي النظام في التطور والسيادة وسط الطلاب والعمال وقطاعات المهندسين ، في وقت أخذت تظهر فيه أمراض الاقتصاد السوداني وتفاقم المديونية حتى وصل العجز إلى بليون جنيه سوداني[(٢)]، فضلاً عن موجة من التظاهرات والإضرابات شهدها الشارع السوداني احتجاجاً على سياسة نميري الخارجية التي أثّرت في أوضاع البلاد الداخلية ، والمتمثلة بموقفه المؤيد للخطوات التي اتخذها السادات في اتفاقه مع (إسرائيل) ،

---

(١) أحمد الأمين البشير ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

(٢) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .

وزيادة التعاون بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية مما أثّر في أوضاع البلاد بشكل سلبي[1].

وعُدَّت تلك المرحلة بداية تدهور النظام سياسياً واقتصادياً ، وكانت بداية الأزمة السياسية بعد إخفاق المصالحة الوطنية ، والسياسة الخارجية المتذبذبة ، مما أكَّدَ وجود اضطرابات سياسية ، عززه تعدد محاولات الانقلاب العسكرية[2].

ففي آذار عام ١٩٧٩ أعلنت السلطات كشفها عن محاولة لقلب نظام الحكم اشترك فيها ثلاثة وعشرون عسكرياً وستة من الشرطة ، تم إخمادها ، وفي نيسان من العام نفسه قامت السلطات باعتقال أعداد كبيرة من المواطنين بتهمة الإضرار بأمن البلاد[3]، ونتيجة لازدياد التظاهرات أعلنت السلطات حالة الطوارئ في البلاد في التاسع من أيار من العام نفسه[4]، وبعد أن هدأت الأوضاع أطلق سراح العديد من المعتقلين ، فضلاً عن رفع حالة الطوارئ في البلاد[5].

أما على الصعيد الإسلامي فشهد عام ١٩٧٩ بعض التقدم نحو الإسلام بمنع الخمر في كسلا وتأسيس جمعية رائدات النهضة للعمل الإسلامي في صفوف النساء ، فضلاً عن إصدار نميري قراراً جمهورياً بتحويل مصانع الخمر إلى مصانع إنتاج الكحول للأغراض العلاجية والصناعية ، كما ازدهرت حلق تدارس القرآن الكريم ، وأخذ نميري يهتم ببناء المساجد ولاسيما في معسكرات القوات المسلحة[6]، وفي العام نفسه

---

(١) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

(٢) علي عطا الله محمد كاظم ، التحولات السياسية في السودان ١٩٦٩ – ١٩٨٩ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٤ .

(٣) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(٤) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١/١١٠٣ ، رقم الوثيقة ٢٠٤٠ ، بيروت ، ٢٧ كانون الأول ١٩٨١ .

(٥) أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم ٤٩٤٦/١/١ ، آخر تطورات الأوضاع السياسية في القطر السوداني ، ١٩٧٩/٦/٢٣ ، ص ١ .

(٦) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١١٦ – ١١٧ .

أجريت انتخابات اتحاد الطلاب ، التي أسفرت عن خسارة الاتجاه الإسلامي بجامعة الخرطوم لأغلب مقاعد اتحاد الطلاب لأول مرة منذ ثورة شعبان عام ١٩٧٣ لمصلحة القوى اليسارية بما عرف بـ (قوى التمثيل النسبي)[١] .

ولأجل رسم سياسة التوازن اعتمد نميري على سياسة التذبذب بين إعلان المزيد من القرارات الإسلامية ، ونهر الإخوان وتحذيرهم من التطرف أو ممارسة أي نشاط خارج الاتحاد الاشتراكي .

---

(١) المحجوب عبد السلام ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

المبحث الثاني
تطبيق نظام الحكم الإقليمي وتداعياته

مثّل عام ١٩٨٠ بداية لمسيرة متقلبة من الأحداث شهدتها السودان ، وفي مقدمتها التظاهرات التي خرجت تحت راية الاتجاه الإسلامي بتاريخ الرابع من كانون الثاني عام ١٩٨٠ ضد السفارة السوفيتية في الخرطوم مندّدة بالاجتياح السوفيتي لأفغانستان[١].

وفي السادس عشر من كانون الثاني من العام نفسه علت الدهشة وجوه الإسلاميين عندما قام نميري بحل التنظيم السياسي وخطب قائلاً : " **لن أترك الفساد يتحصن بمناطق القيادة** " وأردف ذلك بفصل مجموعة من أعضاء الاتحاد الاشتراكي ، وقد أعلن جهاز الأمن إلقاء القبض على خلية نصرانية سرية تعمل على تنصير المسلمين مستغلين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تنتاب السودان ابتداءً من عام ١٩٨٠[٢]، في وقت اندفع فيه الشريف حسين الهندي باتجاه قوى اليسار متزعماً القوى الوطنية الديمقراطية ، وظهرت أولى انعكاسات ذلك التحالف حين اكتسح انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم في الثاني من شباط عام ١٩٨٠ ، ولم تجد السلطة وقتها سوى إغلاق الجامعة[٣].

وفي آذار من العام نفسه انفجرت الأحداث في جامعة الخرطوم عندما أقدم اتحاد طلاب الجامعة الذي يسيطر عليه تحالف المستقلين واليساريين على حل المجلس الأربعين للاتحاد مما دفع الاتجاه الإسلامي إلى تسيير تظاهرة احتجاج واحتلال مكاتب الاتحاد والشروع في إجراء انتخابات ، مما أدى إلى حدوث صدامات نتجت من مقتل

---

(١) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) سلمى حسن العطا محمد ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

أحد أنصار الاتجاه الإسلامي ، وتسبب ذلك بإغلاق الجامعة ، وبعد أن هدأت الأوضاع جرى فتحها في مطلع نيسان من العام نفسه[١].

وفي أيلول حصل انقسام داخل حركة الإخوان المسلمين عندما أعلنت مجموعة صغيرة من قادة الجماعة ، بقيادة الصادق عبد الله عبد الماجد[٢] انشقاقهم عن الحركة ، مستشهدين بعدم رضاهم عن نهج الترابي وكيفية تعامله مع نظام علماني ، وقد أفرز ذلك الانقسام تكوين جماعة تحت قيادة الصادق عبد الله ، أطلق عليها تسمية **(الإخوان المسلمين)** ، في حين أصبح جماعة الترابي يسمون أنفسهم بالإسلاميين تارة والاتجاه الإسلامي تارة أخرى[٣]، وقد استطاع الجناح الذي يتزعمه الترابي ، نتيجة للأوضاع الداخلية والإقليمية في ذلك الوقت أن ينتصر على مثل تلك التيارات الانفصالية ، واستمر جناح الترابي بالتعاون مع السلطات والانتشار داخل أجهزة الحكم حتى عُيّن الترابي مسؤولاً عن الفكر والمنهجية في الاتحاد الاشتراكي ، فضلاً عن منصب النائب العام[٤]، في وقت لجأ فيه نميري إلى التظاهر بإشاعة الديمقراطية وتوسيع مدياتها لتعزيز التلاحم بين الشعب والحكومة وإسهام المواطنين في الحكم[٥].

وتبعاً لذلك قام بتطبيق نظام الحكم الإقليمي على المديريات الشمالية لعام ١٩٨٠ وإلغاء نظام الحكم الإقليمي لعام ١٩٧١ ، وكان الهدف من ذلك إعادة

---

(١) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٢) أ . م . ح . و . و ، تقرير حول أوضاع الإخوان المسلمين في السودان ، ١٩٨١/١٢/١٩ ، ص ١ .

(3) Mustafa A. Abdel Wahid, The Rise Of The Islamic Movement In Sudan 1945-1989, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Auburn University, 2008, P. 119.

(٤) نهاد مكرم ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٥) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

تقسيم السودان إلى مناطق صغيرة لها اختصاصات ومؤسسات تستمد فيه سلطاتها بموجب القانون العام تحت توجيه الحكومة المركزية[1].

وأكَّدَ نميري مدى أهمية تطبيق الحكم الإقليمي من خلال حديثه الذي قال فيه : " **إن الحكم الإقليمي كوسيلة وغاية إنما هو نهج ديمقراطي مطلوب لممارسة الجماهير للسلطة بحيث تحقّق الأقاليم كفاياتها بما تنتجه ، بل تحقّق من العائد الإنتاجي ما يمكن استثماره للصالح القومي كله** "[2]، وعلى إثر ذلك التعديل لزم إحداث تعديلات أساسية في الدستور الدائم للبلاد التي أكَّدَت ضرورة مراعاة وحدة السودان بحيث لا يمس الحكم الإقليمي ولا يؤثر في وحدة البلاد واقتصاده الوطني أو حرية حركة المواطنين والسلع والخدمات أو أعمال الحكومة الوطنية ، وحدد قانون الأقاليم للسودان بخمسة أقاليم[3] في الشمال هي : (**الإقليم الشمالي ، والإقليم الشرقي ، والإقليم الأوسط ، وكردفان ، ودارفور**)[4].

وفي أثناء مداولات المؤتمر خرج بعض السياسيين الجنوبيين عن مسار المداولات مشيرين إلى أن حركة الإخوان المسلمين تعد خطراً ليس على شمال السودان فحسب بل على جنوبه أيضاً ، وأنها أقامت لها تنظيماً في جامعة جوبا وعدد من المدارس ، كما أنها جلبت عدداً من الطلاب الجنوبيون إلى الخرطوم ، وأن أولئك الطلاب عقدوا معسكراً غير مشروع في الخرطوم ، وقد طالّب الجنوبيون بإرجاع الطلاب الجنوبيين وإيقاف ذلك الانتهاك لاتفاقية أديس

---

(1) عبد التواب مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٣٤-٣٥ ؛

Girma Kebbede, Sudan: The North – South Conflict in Historical Perspective, Contributions in Black Studies, Vol.(15), No.(3), Southern Illinois University, Edwardsville, 1997, P. 21.

(2) محمد خيري ، الرئيس نميري يحدد مسار العمل الوطني في المرحلة القادمة ، مجلة آخر ساعة ، العدد (١٢٥١٥) ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٦ .

(3) علي عطا الله محمد كاظم ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(4) بيتر ودوارد ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

أبابا[1]، التي نصت على بقائه إقليماً موحداً ، إلا أن جعفر نميري قرر تقسيمه على ثلاثة أقاليم ، وكان هناك أكثر من سبب للإقدام على تلك الخطوات فيما يخص الإقليم الجنوبي منها :

١. أنه كان من غير المقبول إبقاء جنوب السودان إقليماً موحداً ، في حين أن الشمال قد أصبح مجزأ .
٢. أن قبائل المديرية الاستوائية الصغيرة قد بدأت تتخوف من تفوق القبائل النيلية ولاسيما الدينكا[2] عليها اقتصادياً وسياسياً .
٣. العثور على النفط بكميات كبيرة تجارية في الجنوب ، وبداية العمل المشترك في مشروع جونقلي[3] المشترك بين مصر والسودان أعطى الإقليم

---

(١) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

(٢) الدينكا : هي إحدى القبائل النيلية الكبرى التي تسكن بحر الغزال وأعالي النيل ، وهم رعاة للماشية ويتحدثون إحدى اللغات السودانية الشرقية من الفصيلة الشارية النيلية من أسرة اللغات النيلية الصحراوية ، وهم يمتون بصلة قرابة إلى النوير ، وينقسمون إلى مجموعات إقليمية ولغوية وثقافية تزيد على العشرين ، أكبرها وأهمها الآجار ، والعاليات وبور ، وملوال ، وكل مجموعة تقسم إلى فروع صغيرة مستقلة ، وهم متدينون بإله يدعى نيال ، وتؤدي أرواح الأسلاف دوراً أساسياً في حياتهم الروحية . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص ٩١١ .

(٣) مشروع جونقلي : يتلخص المشروع في مرحلته الأولى بحفر قناة يبلغ طولها (٢٨٠) كم تبدأ من بلدة جونقلي على البر الشرقي لنهر الآتم بعد (٩٠) كم من مأخذه على بحر الجبل ويتجه شمالاً ليصب في نهر السوباط بالقرب من ملكال ويعطي المشروع زيادة في إيراد النهر تبلغ (٤) مليارات متر مكعب تقسم مناصفة بين مصر والسودان ، وللمشروع بعض المزايا الاقتصادية ، والاجتماعية ، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح نتيجة التمردات التي حصلت في جنوب السودان . للمزيد انظر : يوسف أحمد القرعي ، التكامل السوداني المصري التجربة وأبعادها =

أهمية متزايدة[1].

ذلك التطور نتج من تأليف تحالف من القيادات الجنوبية ، إذ قام أكثر من عشرين قائداً من الجنوب بتوقيع عريضة عارضوا فيها التقسيم وأطلقوا على أنفسهم المجموعة الوحدوية ، وكانت اللغة التي استعملت في العريضة لا تختلف عن اللغة التي كانت تستعمل قبل توقيع اتفاقية أديس أبابا ، فرد النظام باعتقال أولئك مما أدى إلى توتر الموقف لمدة انتهت بإطلاق سراح معظمهم[2].

في وقت بدأ فيه الإخوان بتأليف تنظيم داخل الجيش فعلياً بعد عام ١٩٨١ بصورة سرية مستثمرين مناخ الحرية المتاح لهم بعد مشاركتهم في السلطة ، فاستخدموا كل إمكانياتهم في اتجاه الاقتراب من الضباط والجنود ، وكانت أكثر الوسائل سهولة إعداد برامج وتنظيم دورات دينية للضباط في المعاهد والمراكز الإسلامية ، وخصص دبلوم الدعوة والدراسات الإسلامية لجذب بعض الضباط[3]، كما شهد مطلع عام ١٩٨٢ تعزيز النظام لتوجهاته الإسلامية ، وساعد نميري على إكمال بناء مسجد الخرطوم الذي بدأ مشروعه منذ عام ١٩٦٧ ، وما إن جاء نظام نميري جُمِد المشروع ، وفي الرابع من كانون الأول عام ١٩٨٢ افتتح المسجد الذي عارض إنشاءه اليساريون والعلمانيون ، وأصبح المسجد تابعاً لشعبة الدراسات الإسلامية الحديثة الإنشاء آنذاك ، التي بنيت مبانيها من أموال المسجد ،

=مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٥٦ ؛ صحيفة الوطن ، العدد (٣٧٧٠) ، الكويت ، ١٩٨٥/٨/١٨ .

[1] أحمد الأمين البشير ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ ؛ تطبيق الشريعة بين الواقع والطموح ، مجلة التضامن ، العدد (٧٩) ، فرنسا ، ١٩٨٤ ، ص ٧٤ .

[2] أحمد الأمين البشير ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

[3] حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٧٤ ؛
Marc Lavergne, Roland Marchal, Le Soudan, l'échec de l'expérience islamiste, Politique africaine, No.(60), hal archives, France, 1997, P. 11.

كما شهد العام نفسه انعقاد المؤتمر العالمي للدعوة الإسلامية في إطار احتفالات البلاد بمقدم القرن الخامس عشر الهجري[١].

وفي كانون الأول من العام نفسه طلب نميري من المجلس التنفيذي العالي أن يُقدِّم له توصية لتقسيم الجنوب الذي أشار إلى تسميته باللامركزية أمام الجماهير حتى لا تثير كلمة التقسيم احتجاجاً عليه ، ولم يكن الانقياد لرغبة الرئيس سهلاً على المجلس التنفيذي العالي ، إذ لم يحصل نميري على قرار مطابق لما يريد ، وفي كانون الثاني عام ١٩٨٣ صوّت المؤتمر الإقليمي للاتحاد الاشتراكي في جوبا مؤيداً باستمرار وحدة الإقليم ، إذ وقف المؤتمر مؤازراً لقانون الحكم الذاتي الإقليمي[٢].

وعلى الرغم من ذلك قرر نميري إلغاء الحكم الذاتي للجنوب وتقسيمه على ثلاثة أقاليم هي : **(الإقليم الشمالي ، وأعالي النيل ، وبحر الغزال)** ، ونيط كل إقليم بمجلسه التشريعي[٣]، وكان يقف خلف التقسيم جوزيف لاقو[٤] الذي كان متضايقاً

---

(١) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٢) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ١٩٤– ١٩٥ ؛ صحيفة الوطن ، العدد (٤٠٦٧) ، الكويت ، ١٩٨٦/٦/٥ .

(٣) عبدة مختار موسى ، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٥ ؛ صحيفة الثورة ، العدد (٤٩١١) ، بغداد ، ١٩٨٣/١٠/٢٨ .

(٤) جوزيف لاقو : وُلِد في قرية جولي من قرى مدينة جوبا في المديرية الاستوائية عام ١٩٣١ ، ينتمي إلى قبيلة الماندي ، ودرس في المدارس التبشيرية التي تتبع الكنيسة الإنجيلية ، والتحق في الخرطوم بالكلية العسكرية عام ١٩٥٨ ، وتخرج فيها عام ١٩٦٠ ، وقد وقع عليه الاختيار للتدريب في بريطانيا عام ١٩٦٣ فذهب إلى قريته ليودع أهله من أجل السفر ، وهناك غيّر طريقه فعبر الحدود إلى أوغندة والتحق بحركة جنوب السودان ، وانضمّ إلى حزب سانو ، وفي عام ١٩٦٤ حدث تغيير في قيادة الحزب تسلم على أثره اكري جادين رئاسة الحزب وعُيّن جوزيف لاقو رئيساً للجناح العسكري (الانيانيا) ، وكوّن عام ١٩٧١ حركة تحرير جنوب السودان التي قادت المفاوضات مع حكومة نميري للتوصل إلى اتفاقية أديس أبابا ، وفي عام ١٩٧٤ تولى قيادة القوات الجنوبية ، ثم تولى رئاسة المجلس التنفيذي العالي لجنوب السودان وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية ، وفي عهد الإنقاذ صار سفيراً متجولاً ثم لدى الولايات المتحدة الأمريكية =

من سيطرة الدينكا على الجنوب ، فيما كان على رأس المعترضين أبيل ألير[1]، وكان اعتراضه موضوعياً على أساس أن القرار غير دستوري ومخالف لاتفاقية أديس أبابا التي تطلبت موافقة ثلاثة أرباع مجلس الشعب الإقليمي لإجراء تعديل فيها ، أما نميري فقد ردّ على ذلك قائلاً : " **إن اتفاقية أديس أبابا هي أنا و لاقو ونحن نريدها هكذا** "[2].

وعلى أثر ذلك التقسيم تحدث نميري قائلاً : " **لقد ورثت ثورة مايو نظاماً مركزياً للحكم والآن وبعد خمسة عشر عاماً أصبح لدينا ثماني حكومات إقليمية ، لكل منها حاكم منتخب يرأس مجلس وزراء إقليمي فضلاً عن مجلس تشريعي منتخب وهذه الصيغة مازالت في مراحل التطبيق الأولى ، وهي قابلة للتطور بطبيعة الحال ولكنه تطور يستهدف تحقيق المزيد من اللامركزية ، والمزيد من توسيع قاعدة السلطة وممارستها بواسطة الجماهير مباشرة** "[3].

بعد أن قُسم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم قرر نميري تطبيق سياسة تبادل الوحدات العسكرية دورياً بين الجنوب والشمال[4]، وفي منتصف أيار عام ١٩٨٣ صدر أمر

=للمزيد انظر : محمود شاكر ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ ؛ عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج١ ، المصدر السابق ، ص ٥١٦ .

(١) أبيل ألير : وُلد ببور وتخرج في جامعة الخرطوم عام ١٩٦١ ، عمل قاضياً بعدد من مدن السودان (١٩٦٤- ١٩٦٦) ، ثم عضواً بالجمعية التأسيسية (١٩٦٦- ١٩٦٩) ، وتدرج في المناصب في عهد نميري ، وعُيّن نائباً لرئيس الجمهورية (١٩٧١- ١٩٨٠) ، ثم وزيراً للأشغال (١٩٨٢- ١٩٨٥) ، ورئيس المجلس الانتقالي للإقليم الجنوبي . للمزيد انظر ، عون الشريف قاسم ، المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٥٢ .

(٢) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٣) الرئيس نميري لأكتوبر ، حقيقة الأوضاع الداخلية في السودان ، مجلة أكتوبر ، العدد (٣٩٧) ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٨ .

(٤) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن- ١١٠٦/٦ ، رقم الوثيقة ٢٤٣٦ ، بيروت ، ١١ أيلول ١٩٨٤ .

عسكري بنقل فرقة عسكرية من واو إلى الشمال وكان قوام الفرقة من الدينكا ، فتمردوا واغتالوا الضباط ودخلوا الغابة وسموا أنفسهم انيانيا٢[١].

ونتيجة لذلك أصدر نميري أوامره بمهاجمة القوة المتمردة ، وتولى الضباط الجنوبيون قيادة العمليات ومنهم العقيد جون قرنق[٢] الذي تمرد على أوامر السلطات والتحق بحركة التمرد وسافر إلى أثيوبيا التي كانت جاهزة لاستقبال المتمردين منذ منتصف السبعينيات[٣] من أجل تكوين جبهة ضد النظام أطلق عليها تسمية الحركة الشعبية لتحرير السودان[٤]، ونتيجة لذلك انفجرت الحرب الأهلية من جديد آنذاك وانتهت الهدنة الطويلة التي امتدت عشر سنوات منذ توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢[٥].

---

(١) سقوط نميري مسألة وقت فمن يكون البديل ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٩٣) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص ٢١ ؛ صحيفة الشعب ، العدد (٣١٥) ، القاهرة ، ١٩٨٥/١٢/١٧ .

(٢) جون قرنق : هو جون قرنق ديمابيور ، وُلد عام ١٩٤٥ في دنقلي جنوب السودان ، ينحدر من أسرة نصرانية ، تلقى دراسته الثانوية في تنزانيا ثم سافر في عام ١٩٦٥ إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإكمال دراسته الجامعية ، فدرس في كلية غرينل بولاية آيوا ، ثم عاد إلى السودان بعد ذلك لينضمّ إلى حركة انيانيا عام ١٩٦٩ التي أرسلته إلى بعثة إلى (إسرائيل) عام ١٩٧١ ، ثم عاد بعد ذك بعام لينضمّ إلى الجيش السوداني برتبة نقيب ، ثم بُعث إلى الولايات المتحدة مرة ثانية وعاد منها عام ١٩٧٤ ، وفي عام ١٩٧٧ بُعث مرة ثالثة لإكمال دراسته فحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي من جامعة آيوا الأمريكية وفي العام التالي مباشرة حصل على الدكتوراه ، ثم عاد إلى السودان ليعمل بالمؤسسة العسكرية الاقتصادية ، كما عمل أستاذاً بجامعة الخرطوم ، وفي عام ١٩٨٣ ترأس جبهة تحرير شعب السودان ، توفي أثر تحطم طائرته الأوغندية في تموز عام ٢٠٠٥ . للمزيد انظر : نبراس خليل إبراهيم ، جون قرنق وأثره في الحياة السياسية السودانية ، مجلة الآداب ، العدد (١٠٧)، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ١٦٠ ؛ هيثم كريم صيوان ، وفاة جون قرنق وتداعياته على مستقبل السودان ، مجلة أوراق أسبوعية ، العدد (٥) ، مركز الدراسات السياسية والقانونية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٥ ، ص ٧ .

(٣) سقوط نميري مسألة وقت فمن يكون البديل ، المصدر السابق ، ص ٢١ ؛ صحيفة الوطن ، العدد (٣٦٣٨) ، الكويت ، ١٩٨٥/٤/٧ .

(٤) صحيفة الراية ، العدد (١٨٤٤) ، قطر ، ١٩٨٥/١٢/٧ .

(٥) منصور خالد ، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام : قصة بلدين ، ط١ ، دار تراث ، لندن ، ٢٠٠٣ ، ص ١١ .

وعلى الرغم من تلك الأوضاع المتردية لم يخل النصف الأول من عام ١٩٨٣ من إشراقات إسلامية ، فقد فاز الاتجاه الإسلامي أول مرة بجميع مقاعد المجلس العشرين في جامعة الجزيرة ، كما نجح في تكوين نواة للاتحاد العام للطلاب السودانيين ، وفي منتصف العام نفسه أصدر نميري أوامره بإعفاء الترابي من منصب النائب العام ، وعيّنه مستشاراً للشؤون الخارجية ، فضلاً عن قيامه بتعيين عدد من الإسلاميين مستشارين قانونيين في القصر الجمهوري[1].

في الحقيقة لم يكن قرار تقسيم الجنوب نابعاً بقرار فردي من نميري ، بل مهدت له ظروف مواتية لعل من أبرزها ظهور استقطاب داخل الإقليم متمثلاً بحدوث نزاعات داخلية واستفحال بعض القبائل الكبيرة ، ونتيجة لذلك تقدّم جوزيف لاقو إلى نميري بطلب بيّن فيه وجوب تقسيم الجنوب إلى أقاليم من أجل كبح جماح القبائل المتنفذة ، بالمقابل بدأت النبرة الدينية ترتفع لدى نميري ورأى أن تقسيم البلاد يسهم في بسط سيطرته بصورة مطلقة ويساعده في السيطرة على البلاد من خلال اتباع نظام الحكم الإقليمي ، وتلك الخطوة مهدت لوضع قانونٍ جديد للبلاد آنذاك ، وبحسب توجهات نميري فإن قوانينه ستكون مستمدة من الشريعة الإسلامية ، وذلك ما سنتطرق إليه .

---

[1] حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

المبحث الثالث
إعلان قوانين الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٣ في البلاد والمواقف الخارجية والداخلية منها

دفعت نميري عدة ظروف إلى إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد ، لعل من أبرزها ما حدث في عام ١٩٨٢ عندما هدّد صغار القضاة بالاستقالة الجماعية إن لم يستجب النظام لمطالبهم التي تقدّموا بها لتحسين أوضاعهم ، وكان رد نميري هو نصح رئيس القضاء خلف الله الرشيد[١] بقبول استقالاتهم الجماعية إن رفعت إليه ، وهو رأي لم يشاركه فيه نظامه ولاسيما نائبه الأول عبد الماجد حامد خليل[٢].

وفكّر نميري وقدّر في كيفية الرد على مكر القضاة بمكر أسوأ ، وقرر الحرب على القضاة ، ففي خطاب له بمناسبة افتتاح محكمة الفاشر أعلن أنه سينفذ العدالة في المخمورين ، والمرتشين ، والمغامرين ، واتهم القضاة بالتقصير في الواجب وإهدار حقوق المواطنين بعدم البت السريع في القضايا ، وأراد في ذلك تلويث سمعة القضاة واستعداء الجمهور عليهم[٣].

---

(١) خلف الله الرشيد : هو خلف الله الرشيد محمد أحمد وُلد في مقاشي عام ١٩٣٠ ، تخرج في جامعة الخرطوم عام ١٩٥٥ ، ونال ماجستير في القانون من جامعة كمبردج عام ١٩٦٦ ، عمل بالسلك القضائي إلى أن أصبح محامياً عاماً لديوان النائب العام ١٩٧٣ ، ثم رئيساً للمحكمة العليا ، بعدها تولى رئاسة القضاء منذ عام ١٩٧٦ حتى نهاية حكم نميري عام ١٩٨٥ . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص ٧٦٦ .

(٢) منصور خالد ، النخبة السودانية وإدمان الفشل ، ج٢ ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٦١٦ .

(٣) المصدر نفسه .

بعد ذلك جدّد مدة رئاسته مرة ثالثة في نيسان عام ١٩٨٣ لمدة (٦) سنوات[١]، بعد الاستفتاء الذي جرى في السودان والذي استمر مدة (١٢) يوماً وبعد أن انتخب رئيساً للاتحاد الاشتراكي في شباط عام ١٩٨٣[٢].

انتخب رئيساً للبلاد في أيار من العام نفسه بعد حصوله على نسبة (٩٩,٦%) من أصوات الناخبين السودانيين[٣].

وفي حزيران من العام نفسه هاجم نميري القضاة ووصفهم بالتسيب وسوء الأخلاق وطرد منهم (٤٢) قاضياً ، مما أدى إلى تقديم استقالات جماعية من القضاة ، ولم تنجح محاولات النظام في الاستعانة بأرباب المعاشات أو استجلاب قضاة مصريين ، ثم بدأ النظام يتراجع في موقفه المتحدي للقضاة ، ومن أجل التمويه أعطى ذلك التراجع غطاء أيديولوجياً بما أسماه الثورة القضائية والعدالة الناجزة ، فألّف لجنة لتفصيل ذلك ، فأوصت بتسهيل وتيسير إجراءات القضاء عن طريق تفويض السلطات الضرورية إلى وكلاء النيابة ، وفي التاسع من آب أعلن نميري الثورة القضائية التي تقوم على توصيات اللجنة[٤] المكونة من اثنين من أتباع الطرق الصوفية ، الذي عيّنهم نميري مستشارين له من أجل القيام بتلك المهمة[٥].

ونتيجة لذلك أعلن في الثامن من أيلول عام ١٩٨٣ قانوناً جديداً للعقوبات ارتبط بالشريعة الإسلامية[٦]، اشتمل على عدة قوانين تناولت معظم جوانب الحياة

---

(١) صحيفة الجمهورية ، المصدر السابق ، العدد (١١٤٧٧) .

(٢) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

(٣) تجديد ولاية نميري ، مجلة الرسالة ، العدد (١٠٣٨) ، الكويت ، ١٩٨٣ ، د. ص .

(٤) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٥) عبد الوهاب الأفندي ، الثورة الإصلاح السياسي في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢١١.

(٦) فؤاد مطر ، الإسلام المحايد في السودان ، مجلة التضامن ، العدد (٣٢) ، فرنسا ، ١٩٨٣، ص ٦٠

في الجنايات ، والإثبات ، وأصول تقاضي الزكاة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، كما صدر قانون القوات المسلحة التي أصبح شعارها بموجب ذلك القانون (**لا إله إلا الله**) في حالة السلم ، و(**الله أكبر**) في حالة الحرب ، وقانون المرور مقتبساً أحكامه من الفقه الإسلامي[١].

كما صدر قانون المحاماة ، والحركة وغيرهما من القوانين[٢]، وتحدث نميري عن ذلك قائلاً : " **إن استراتيجية العدالة الناجزة تعتمد على النهج الإسلامي** " وأضاف قائلاً : " **لم نجد خيراً مما شرّع الله وما ارتضته الأديان قاطبة** "[٣]، وفور صدور تلك القوانين بدأت جماعة الإخوان المسلمين بركوب الموجة وخرجت في البداية ببعض التظاهرات المحدودة ، بعد ذلك انتظمت في الشوارع العربات المزودة بمكبرات الصوت تشيد بالصحوة الإسلامية ودعت الجماهير إلى الالتفاف حولها ، وجرى الإعلان عن موكب ضخم دعت إليه اتحادات طلاب جامعة الخرطوم ، وجامعة أم درمان الإسلامية ، واتحاد طلاب الثانويات ليعبر عن تأييده للقرار ، وقد خرج الموكب بالفعل نهار الاثنين في الثاني عشر من أيلول عام ١٩٨٣ على الرغم من دعوة الرئيس نميري إلى الاكتفاء بإعلان التأييد بالبرقيات والإنتاج والعمل ، وقد طاف الموكب شوارع الخرطوم يهتف بقرارات نميري[٤] التي كان من المقرر الإعلان عنها في يوم الخامس والعشرين من آب من العام نفسه ، إلا أن حركة جون قرنق كانت قد شنت هجوماً قبل ذلك الموعد بأسبوع

---

[١] **المكاشفي طه الكباشي ، تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان بين الحقيقة والإثارة ، ط٢ ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ١٣ .**

[٢] **أسماء عبد الرحيم ، مايو سجل العنف ، مجلة الدستور ، العدد (٣٠٦) ، لندن ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤.**

[٣] **عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٧١ .**

[٤] **الإخوان المسلمون يركبون الموجة والاتحاد الاشتراكي يتفرج ، مجلة التضامن ، العدد (٢٤) ، فرنسا ، ١٩٨٣ ، ص ١٦ .**

على منشأة التنقيب النفطي التابعة لإحدى الشركات الفرنسية ، فتأجل إصدار القرار[١] إلى يوم الجمعة الذي صادف الثالث والعشرين من أيلول من العام نفسه ، وقد أُغلقت فيه مصانع الخمور ومحلات التعبئة في العاصمة ، التي بلغت قيمتها أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات ، فضلاً عن ذلك أصدر قراراً عدّ فيه ذلك اليوم مناسبة دينية يحتفل فيها البلد سنوياً[٢].

وتواكب ذلك مع إطلاق سراح عشرة آلاف سجين ونزيل لأنهم من ضحايا النظام القانوني السابق ، مما أدى إلى إخلاء السجون أول مرة في تاريخ السودان الحديث[٣]، وبمناسبة ذلك ألقى نميري خطبة أمام سجن كوبر بالخرطوم عاداً تلك الخطوات بداية مرحلة جديدة في تاريخ السودان الحديث ، ومحدداً مضامين القوانين الجديدة وفلسفة تطبيق العقوبات على وَفْق نصوص الشريعة الإسلامية آنذاك[٤] التي بدأت حركة تطبيقها وأهل السودان بين مصدق ومكذب ، إذ أعلن نميري في حديث تلفازي مباشر وهو يرتدي الزي العسكري تفاصيل القانون الجنائي ، الذي نص على الحدود الإسلامية الخمسة (**حد الخمر ، والزنا ، والحرابة ، والردة ، والسرقة**) ، وبلغت تلك الثورة القانونية قمتها بصدور قانون أصول الأحكام القضائية ، وقانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقوانين القوات المسلحة التي جعلها تقوم على الدفاع عن الحوزة الدينية[٥].

---

[١] بابكر حسن مكي ، النميري الإمام والروليت : أسرار ١٦ سنة من حكم المشير للسودان ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، د. ت ، ص ١٥٥ .

[٢] محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

[٣] حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

[٤] جمهورية السودان الديمقراطية ، رئاسة الجمهورية – الأمانة العامة ، النشاط الرئاسي للسيد رئيس الجمهورية جعفر محمد نميري ١٩٨٣– ١٩٨٤، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص ٦٤ .

[٥] حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

كانت تلك الخطوات دون علم أو استشارة مجلس الشعب (البرلمان) ، وهو الجهة المختصة بالتشريع بحسب دستور النظام ، كما أن الحزب الحاكم لم يجتمع هو أيضاً ليقرر تلك الخطوات ، وإنما علم كغيره من المواطنين من أجهزة الإعلام[1].

وبإجازة تلك القوانين تمكن نميري من قمع معارضيه من خلال قوانين الشريعة بوصفها غير قابلة للجدل لأنها منزلّة ، وبموجب ذلك فقد انتهت القوانين الوضعية السائدة آنذاك وتم الالتزام بنصوص الكتاب والسنة[2]، ووفقاً لتلك القوانين فقد جرت عقوبات حدية منها قطع يد السارق وقطع رأسه إذا ارتكب جريمة أكبر ، ورمي المرأة التي تخون زوجها بالحجارة[3].

أولاً : الموقف الخارجي

كانَ نميري يأمل في ترحيب الغرب بتوجهه الجديد آنذاك بوصفه مضاداً للشيوعية في إفريقيا ، إلا أن الذي حدث غير ذلك ، إذ تعرض لهجوم ضارٍ من الدول والإذاعات الغربية[4]، وبدأت ضغوطات تجاه السودان من أجل العدول عن تطبيق قوانين الشريعة ، وتجسد ذلك من خلال إيقاف صندوق النقد الدولي معونته للسودان ، كما أوقف البرلمان الأوربي التعاون مع السودان ، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض مساعداتها العسكرية مطالبة نميري بالعدول عن قرار تطبيق الشريعة وإلغائها بشكل سريع[5]، وقد ردّ نميري على ذلك قائلاً : " **إن الدول الغربية تتهمنا بالوحشية في الأحكام الإسلامية**

---

(1) عدنان بدر ، نميري يلعب ورقته الأخيرة ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٢٤) ، فرنسا ، ١٩٨٣، ص ٢١ .

(2) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .

(3) و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R e p 56) ، السودان من اليأس إلى الأمل ، ٢ كانون الثاني ١٩٨٦ ، ص ٤ .

(4) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(5) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

وتجهل أن الأحكام الإسلامية أكثر رحمة ، وإن الإعدام عندنا ليس قتلاً كما هو عندهم ، إذ إنه يمكن أن يستبدل بالدية لأهل المقتول بل إن أهل القتيل يمكنهم العفو عن القاتل "[1].

أما على المستوى الإقليمي فلم تجد تجربة الشريعة قبولاً ، وبدأت كل من ليبيا وأثيوبيا بزيادة دعمهما لحركات التمرد في الجنوب على أساس أن القوة الذاتية للتمرد بعد تطبيق الشريعة قد ازدادت وأصبح من المأمول أن تحقق الأهداف المرجوة المتمثلة بإسقاط نظام نميري آنذاك[2].

أما مصر فقد وقفت بالضد من قوانين الشريعة فور إعلانها ، ويعود غيظها إلى أن السودان أقدمت على تلك الخطوة من غير استشارتها ، فضلاً عن أن النظام المصري يواجه خطراً من الفئات الإسلامية المتعصبة داخل مصر[3]، وفي ردٍ على الموقف المصري تحدث نميري عن قوانين الشريعة قائلاً : " **إنها ليست وليدة اليوم ، وإن جميع الحكومات السودانية منذ مئات السنين فيما عدا عهود الاستعمار البريطاني كانت تحكم بالشريعة الإسلامية "**[4].

أما دول الخليج فقد التزمت الصمت والتحفظ حول ما جرى في السودان على الرغم من أن جعفر نميري كان يتوقع مزيداً من التأييد من تلك الدول[5]، عدا المملكة العربية السعودية التي رحبت بتلك القوانين ، إذ أشاد الملك فهد بخطوات نميري نحو تطبيق الشريعة من خلال حديثه إذ قال : " **ليس غريباً على السودان اعتماد هذه الأحكام ،**

---

(1) نميري للتضامن ، نهاية العالم قد تبدأ من لبنان ولا إمامة بعد اليوم في السودان ، مجلة التضامن ، العدد (٣١) ، فرنسا ، ١٩٨٣ ، ص ٧ .

(2) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(3) جان غيراس ، النميري يتستر بالدين ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٦١) ، فرنسا ، ١٩٨٣ ، ص ٣٢ .

(4) صحيفة الأهرام ، العدد (٣٥٦٢٧) ، القاهرة ، ١٩٨٤/٦/٢٨ .

(5) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

لأنها دولة عريقة في إسلامها ، وليس غريباً أن يتمسك الرئيس نميري بالعقيدة الإسلامية ، لأنها عقيدة جمعت كل الفضائل وليست موجهة ضد أحد "[1].

إن سبب تأييد المملكة العربية السعودية لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان يرجع إلى عدة عوامل ، لعل من أبرزها أن تطبيق تلك القوانين يُعد انتصاراً لتوجهاتها في المنطقة ، ولاسيما أنها كانت داعمة لجماعة الإخوان المسلمين ، وهم من دفع جعفر نميري إلى فرض تلك القوانين في السودان .

ثانياً : الموقف الداخلي

- موقف الأنصار من قوانين الشريعة

اختلف موقف الأنصار حول قوانين الشريعة الإسلامية بين القبول والرفض ، ففي بادئ الأمر أيَّدَ الأنصار قرار نميري القاضي بتطبيق قوانين الشريعة في البلاد ، وذلك من خلال خطبة ألقاها زعيم الأنصار الصادق المهدي في السابع عشر من أيلول عام ١٩٨٣ ألتي أكَّدَ فيها ترحيبه بالقرارات التي أصدرها نميري ، وتحدث عن ذلك قائلاً : " **لقد أصدر رئيس الجمهورية في السودان هذا الشهر تشريعات إسلامية واستناداً عليها قفلت السلطات المعنية حوانيت الخمر ، ونحن نرحب بهذه الإجراءات ونرحب بكل إجراء من شأنه تعظيم حرمات الله وقفل أبواب الفساد** " ، وأراد الصادق من ذلك أن يكون وصياً على الإجراءات الجديدة آنذاك ، وهو أمر أدى إلى اصطدامه مع تصريحات نميري القاضية بعدم تحميل تلك الإجراءات أي مضمون من شأنه إرباك التوازنات في حكمه ومن ثم صعوبة السيطرة على مراكز القوة فيها ، وهو أمر سعى إليه الصادق لتجميد قرارات نميري[2].

---

(١) السعودية – السودان ضمانات لنجاح القمة ، مجلة الأسبوع العربي ، العدد (١٢٥٧) ، بيروت ، ١٩٨٣ ، د. ص .

(٢) أسماء عبد الفتاح ، ملاحظات حول الثورة التشريعية في السودان ، مجلة الدستور ، العدد (٣١٢) ، لندن ، ١٩٨٣ ، ص ٢ .

بعد ذلك اتجهت سياسته نحو المعارضة لتلك القوانين ، إذ هاجم تلك القوانين قائلاً : " **إن هذا القانون أهدر العدالة بمفهومها الإسلامي ومفهومها الوطني ، وهو ظالم إسلامياً وظالم اجتماعياً ، مثلاً قانون الإجراءات الجنائية يعاقب بموجب أمن الدولة على أي شيء ، إذا انتقدت الحكومة أو ضحكت عليها ، أو أطلقت إشاعة معيّنة أي نوع من الاختلاف مع الحكومة يوجب عقاباً صارماً جداً ، مصادرة الأموال ، والسجن مدى الحياة والإعدام ، بينما في الشريعة الإسلامية النصح للحاكم شرع إسلامي ... الإسلام يوجب على من رأى منكراً أن يغيره ، فإذاً الواجبات الإسلامية في ظل نظام نميري أن يعاقب عليها بعقوبات وضعية** "[١].

وأضاف قائلاً : " **إن الاستبداد في ظل العلمانية أخف وأرحم من ذلك الذي في ظل الإسلام** "[٢]، فضلاً عن " **أنها قوانين دولة بوليسية متعطشة للدماء** "[٣]، وفيها سلب لحقوق المواطنين ؛ لأنها تعاقب على الشروع في الجريمة قبل حدوثها ، وذكر في خطبة ألقاها في عيد الأضحى في الجزيرة آبا قائلاً : " **إن قطع يد السارق في مجتمع يقوم على الظلم والحرمان يكون كمن ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له : إياك إياك أن تبتل بالماء** "[٤].

ونتيجة لذلك أوقف الصادق المهدي[٥] في نهاية أيلول عام ١٩٨٣ عندما أدلى بتصريح قال فيه : " **لا يمكن قطع يد إنسان يسرق بسبب**

---

[١] الصادق المهدي ، سنطبق الشريعة في ظل الحرية والديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٣٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٥٣ .

[٢] محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ٣١١ .

[٣] صحيفة الأخبار ، العدد (١٠٦٠٤) ، القاهرة ، ١٩٨٦/٥/١٣ .

[٤] ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣١١ .

[٥] أودع الصادق المهدي في السجن من دون تحقيق أو محاكمة ، وبقي فيه حتى كانون الأول عام ١٩٨٤ ، وحتى عندما أفرج عنه وضع تحت الاقامة الجبرية في منزله لتسهيل مراقبته . للمزيد انظر : غراهام توماس ، تقلب في السجون والمعتقلات وقادر على التعامل مع الأزمات ، المصدر السابق ، ص٧٣ ؛ صحيفة الوطن ، العدد (٣٧١٦) ، الكويت ، ١٩٨٥/٦/٢٥ .

الجوع "[1]، فضلاً عن ثلاثة عشر شخصاً من أنصاره ، مما أدخل البلاد في مواجهات بين الأنصار ونظام نميري آنذاك[2].

- **موقف الطائفة الختمية**

رأى زعيم الطائفة الختمية مُحَمَّد عثمان الميرغني " **أن ما جرى في السودان هو دليل على الجهل بالشريعة الإسلامية ، خصائصها وروحها ومقوماتها مع الغلو والشطط في تطبيقها ، وهذا يدل على أن التطبيق الذي حدث في السودان هو خليط من الفهم المغلوط لشرعة الإسلام وشرعة الهوى والتسلط** " وأضاف قائلا : " **ينبغي أن ننبه إلى أن هذه التجربة الناشئة القاصرة المنفردة لما قيل إنه حكم الشريعة ... يجب ألا يكون حاجزاً نفسياً بين الشعب السوداني وبين شريعة الله السمحاء التي تقوم في كل جوانبها التشريعية على العدل والحرية والرفق والسماحة واليسر واحترام الإنسان وحرمة دمه وماله وعرضه ، مع ترقية الحياة في كل جوانبها** "[3].

- **موقف الحزب الشيوعي**

عارض الحزب الشيوعي قوانين الشريعة الإسلامية ، إذ أوضح التقرير الذي أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " **أن القوى اليمينية في السودان لاسيما جماعة الإخوان المسلمين قد لجأت إلى تزييف الدين الإسلامي والخروج به عن رسالته لتتخذه أداة لصياغة الدستور الذي يحمي مصالحها الرأسمالية ولم تصن قدسية وحرمة**

---

[1] و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T – P 243/13 – 66) ، السودان بعد الدكتاتورية والديمقراطية والاضطرابات ، (محدود التداول للغاية) ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦ ، ص ١١ .

[2] حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٣١ ؛ صحيفة الرسالة ، العدد (١١٨١) ، الكويت ، ١٩٨٦/٣/٣٠ .

[3] مصطفى بكري ، المصدر السابق ، ص ٦٨– ٦٩ .

المعتقدات الدينية "[١]، مؤكدين أن حزبهم ليس ضد الإسلام ، وإنما ضد التطبيقات الخاطئة للدين ، تلك التي يراد بها أن تكون على حساب حقوق الإنسان[٢].

- موقف الجنوب

أما الجنوب فقد أعلن نميري في السابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٨٣ أن الشريعة لا تطبق إلا على المسلمين ، ومع ذلك قدّم رؤساء الكنيسة السودانية احتجاجاً رسمياً بعد خمسة أيام من إعلان قوانين الشريعة ، وعدّ رئيس أساقفة الخرطوم أن تطبيق الشريعة الإسلامية يقيد الحرية الدينية ، كما انتقد عقوبات بتر الأعضاء واصفاً إياها بأنها مخالفة لحقوق الإنسان[٣].

وبعد أيام من ذلك أصدر نميري مرسوماً طبقت بموجبه الشريعة على غير المسلمين ، ونتيجة لذلك بترت أيدي نصارى بجرم السرقة ، كما جُلد كاهن إيطالي في الساحة العامة بجرم حيازته كحولاً ، وعلى إثرها قدّم جوزيف لاقو ، وأبيل ألير مذكرة إلى نميري[٤] طالبا فيها إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية وغيرها من القوانين التي تسهم في بذر التفرقة بين مكونات الشعب السوداني[٥].

---

[١] ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ .

[٢] فتح الرحمن محجوب ، قوانين الشريعة الإسلامية : الإخوان انقسموا حولها والأمة والاتحاديون مع المبدأ وليس التطبيق ، مجلة التضامن ، العدد (١١٧) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص ٦٧ .

[٣] بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

[٤] ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ٧/١١٠٦ ، رقم الوثيقة ٢٤٣٧ ، بيروت ، ١١ أيلول ١٩٨١ .

[٥] التجاني الطيب بابكر ، البحث عن الإسلام في السودان ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ٢٠٠٥ ، ص ٥١ .

ومن أبرز المعارضين بونا ملوال[1] الذي قال : " **إن الحزبية والطائفية قد ظهرتا وصار الإسلام الدين الرسمي للدولة ولا يفصل عن السياسة العامة لها ، وقد كان المعتقد أن السودان قد تجاوز هذه التشريعات التقليدية ، بيد أنها أطلت من جديد** "[2].

كما أعترض النصارى على قوانين الشريعة ، إذ بينوا موقفهم بقولهم : " **إن الدين في جنوب السودان مسألة شخصية وليس قضية دولة** "[3].

وفي الثالث عشر من تموز عام ١٩٨٤ طالّب (١٠٥) أعضاء من أصل (١٥٣) عضواً في المجلس الوطني من الرئيس نميري إرجاء النقاش حول تعديل الدستور إلى أجل غير مسمى ونجحوا في ذلك ، وكانت المجالس الإقليمية لمناطق جنوب السودان الثلاث مجتمعة قد رفضت مشروع التعديل وضاعف ممثلو الجنوب السبعة والعشرون في المجلس الوطني اتصالاتهم مع زملائهم ممثلي الشمال لتحذيرهم من النتائج المترتبة على تحويل السودان إلى دولة إسلامية ، وفي الثالث والعشرين من تموز من العام نفسه أعلن جوزيف لاقو قائلاً : " **إن السودان وللمرة الأولى منذ استقلاله مهدد بحرب أهلية بسبب رفض الجنوبيين المشروع الإسلامي** "[4].

---

(١) بونا ملوال : إعلامي وسياسي جنوبي كان محرراً لصحيفة الفيجلانت بالخرطوم ، وبعد اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ عُيّن نائباً لوزير الثقافة والإعلام (١٩٧٢- ١٩٧٣) ، ووزير دولة للإعلام (١٩٧٣- ١٩٧٦) ، ووزير للثقافة والإعلام (١٩٧٦- ١٩٧٧) ، ثم عضواً بالمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج١ ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦ .

(٢) عبد العظيم محمد أبو الحسن ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

(3) Amir H. Idris, Conflict And Politics Of Identity in Sudan, Palgrave Macmillan, New York, 2005, P. 67.

(٤) منى حسين عبيد ، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٩ ، المصدر السابق ، ص ١٣٥- ١٣٦ .

عمد نميري إلى تعديل دستور السودان معتمداً على مجموعة من القانونيين وحجم طاعتهم له وعدم مناقشة أفكاره ، متجاهلاً في ذلك مؤسساته المتمثلة بالاتحاد الاشتراكي السوداني ، ومجلس الوزراء ، والنائب العام ، فضلاً عن القيادات الجنوبية من خلال استخدام أسلوب المفاجأة من أجل ترسيخ زمام الأمور بيده[١].

ونتيجة لفرض القوانين الإسلامية على الجنوب اندلع التمرد في منطقة ابيي ، وأن قائد التمرد أخذ بذبح أئمة المسلمين في محطات اريات ، واستهدف مجموعات الدينكا المسلمة[٢]، فضلاً عن ذلك امتد التمرد إلى باقي مناطق جنوب السودان[٣].

ومن مظاهر غضب الجنوبيين الذين يدين غالبيتهم بالديانة النصرانية من تلك القوانين ، إعلان انتفاضتهم ضد النظام ، إذ صرّح أحد متمردي الجنوب قائلاً : " **إن هدفنا الأساس هو محاربة فرض الشريعة الإسلامية في السودان** " ، كما أعلن نظام القذافي استعداده لتقديم السلاح للجنوبيين ، الذي وجد من ذلك فرصة لإقصاء نميري[٤].

لقد أنهت تجربة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي عملياً من خلال إلغاء الأساس القانوني والدستوري لحقوق المواطنة ولاسيما الحقوق الخاصة بغير المسلمين[٥].

---

(١) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

(٢) حسن مكي محمد أحمد ، قصتي مع الحركة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٣) وقيع الله حمودة شطة ، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل ، مجلة قراءات سياسية ، العدد (٦) ، الخرطوم ، ٢٠١٠ ، ص ٦٠ .

(٤) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

(٥) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣١٥ ؛
Roland Marchal, Le Soudan d’un conflit à l'autre, Les Études du CERI, No.(107-108), Centre d'études et de recherches internationales, France, 2004, P. 3.

إنَّ فرض تلك القوانين على الجنوب أسهم في ازدياد التمرد فيه ، ولاسيما أن أغلب سكانه يدينون بالنصرانية ، فضلاً عن ذلك فقد وجدت ليبيا من تلك الخطوات الفرصة في زيادة دعم المتمردين الجنوبيين ، آملين في تمكينهم من إسقاط نظام نميري الذي أصبح يواجه معارضة داخلية وخارجية آنذاك بعد فرض تلك القوانين .

- موقف (الإخوان الجمهوريون)[1]

على الرغم من أن الجمهوريون أيَّدوا ثورة أيار عام ١٩٦٩ ، إلا أن حكومة نميري ألقت القبض على محمود محمد طه[2] بعدما أصدر كُتيباً دعا فيه إلى نظام تحرري (ليبرالي) يلبي احتياجات البلاد المتعددة والأديان والأجناس والثقافات ، وكان ذلك مثار هجوم الإخوان المسلمين عليه بتهمة الخروج عن الإسلام ، بعد ذلك أطلق سراحه ، وما إن جاء اتفاق كامب ديفد أيَّدَ الجمهوريون خطوات نميري ،

---

(١) الإخوان الجمهوريون : هم في الأصل حزب سياسي يدعو إلى الاستقلال ، أسسه محمود محمد طه عام ١٩٤٥ ، وبدأ فيه بنشر برنامج انتقد فيه الارتباط ببريطانيا ومصر ، ودعا إلى استقلال السودان وقيام جمهورية سودانية ، ثم أخرج الحزب برنامجاً وضح فيه أهدافه القائمة على الإسلام والقرآن ، وما إن تمكنت قيادات الإسلام السياسي من الوصول إلى السلطة أزاحت قائد الحزب الجمهوري من الساحة السياسية حتى انتهاء تاريخ الحزب . للمزيد انظر : سامية الهادي النقر ، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسي في السودان ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٧- ٩٨ .

(٢) محمود محمد طه : وُلد في مدينة رفاعة الواقعة شرق الخرطوم في عام ١٩٠٩ ، التي تلقى فيها تعليمه الابتدائي والثانوي ، بعدها التحق بكلية غردون فرع الهندسة وتخرج فيها عام ١٩٣٦ مهندساً ، بعدها عمل بمصلحة سكك الحديد بمدينة عطبرة إلا أنه ترك عمله وتفرغ لممارسة عمله الخاص حتى عام ١٩٦٦ ، تزعّم الحزب الجمهوري الذي جاهر بمعارضته لقوانين الشريعة التي فرضها نميري ، مما أوقعه في خلاف مع السلطات كان نتيجتها الاعتقال ثم الحكم عليه بالإعدام وتنفيذه في الثامن عشر من كانون الأول عام ١٩٨٥ . للمزيد انظر : ذاكر محي الدين عبد الله ، محمود محمد طه دراسة تاريخية في نشاطه وفكره السياسي في السودان ، مجلة آداب الرافدين ، العدد (٦٣) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢ ، ص ١١١ .

مسوغين ذلك بقولهم : " **لا إمكانية لحل أفضل في ظل توازنات القوى القائمة** "[1]، وبعد إجراء المصالحة بين نميري والصادق المهدي في بورتسودان أطلقت حرية العمل لحزب (**الإخوان الجمهوريون**) ، إذ بدأ زعيمه ينشط في طرح أفكاره وفي تأييده للنظام ، ونقده بالمقابل للإخوان المسلمين[2].

وظَلَّ الجمهوريون يؤيدون نظام نميري حتى صدور قوانين أيلول عام ١٩٨٣ الخاصة بتطبيق الشريعة ، وعلى الرغم تأييدهم المبدأ ، إلا أنهم اعتقدوا أن تلك القوانين مخالفة لتعاليم الإسلام[3].

أصدر (**الإخوان الجمهوريون**) كتابهم الموسوم (**الهوس الديني يثير الفتنة ليصل إلى السلطة**) ، وذلك في أيار عام ١٩٨٣ ، صَبَّ فيه محمود مُحَمَّد طه ورفاقه جَامَ غضبهم على الإخوان المسلمين وعلى شخص عمر الطيب[4] نائب رئيس الجمهورية الذي اتهموه بإثارة الهوس الديني والفتنة الطائفية داخل المجتمع في السودان[5]، وفي الوقت نفسه طالبوا بإلغاء قوانين الشريعة وأكَّدوا ضرورة توعية الشعب دينياً وتربيته بالتعاليم الحقيقية والحضارية للإسلام[6].

---

(١) حسين شعلان ، النميري يستكمل حلقات الأزمة ، مجلة اليوم السابع ، العدد (٣٨) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص٤ .

(٢) نميري يحرق كل أوراقه فماذا بعد، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٩٠) ، فرنسا ،١٩٨٥، ص١٢.

(٣) حسين شعلان ، النميري يستكمل حلقات الأزمة ، المصدر السابق ، ص ١٢.

(٤) عمر الطيب : هو عمر محمد الطيب وُلد عام ١٩٣٢ ، تخرج ضابطاً في الكلية الحربية ونال تدريباً في دورات مختلفة ببريطانيا وأمريكا ، وعمل في مناطق كثيرة من السودان ، وترقى لمناصب رفيعة بقوات الشعب المسلحة وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية إلى عام ١٩٨٥ . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٤ ، المصدر السابق ، ص ١٦٤٧ .

(٥) ذاكر محي الدين عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٣٣- ١٣٤ .

(٦) أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم (٢٦٦١٥) ، بيان حول محاكمة محمود محمد طه ، ٧ شباط ١٩٨٥ ، ص ٢.

ونتيجة لذلك اعتقل محمود مُحَمَّد طه ثم أطلق سراحه في نهاية عام ١٩٨٤، فأصدر حزبه منشوراً عاماً وزعوه على الناس قالوا فيه : " **إن قوانين سبتمبر أذلت الشعب السوداني وامتهنت كرامته ، وإنها قوانين لا تصلح للتطبيق** " ودعوا إلى إلغائها[١].

وفي الخامس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨٤ أصدر **(الإخوان الجمهوريون)** بياناً آخر ذكروا فيه : " **أن قوانين سبتمبر التي أصدرها نميري أهانت الشعب السوداني وأذلته فلم يجد منها سوى التعسف والسوط وأن هذه القوانين من العوامل الأساسية التي أدت إلى تفاقم مشكلة الجنوب** " ، وعلى أثر ذلك اعتقل محمود مُحَمَّد طه مع أربعة من قيادات حزبه في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٨٥[٢]، وبعد يومين من ذلك قدموا للمحاكمة وبشكلٍ سريع أصدر الحاكم حسن إبراهيم المهلاوي حكماً بالإعدام على محمود مُحَمَّد طه ورفاقه بتهمة الردة عن الدين والمروق عليه والخروج عن قوانين أمن الدولة وإثارة الكراهية ضدها ومحاولة قلب نظام الحكم فيه ، واشترط لتخفيف الحكم عنهم إعلانهم التوبة[٣]، إلا أن محمود مُحَمَّد طه امتنع من التعاون مع المحكمة ، إذ ذكر " **أنا أعلنت رأيي مراراً في قوانين سبتمبر ١٩٨٣ من أنها مخالفة للشريعة والإسلام** " وذلك في السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٥[٤]، وفي اليوم التالي أعلن القاضي المهلاوي قائلاً : " **إن المحكمة تقرر إدانة جميع المتهمين تحت المادة ٩٦ من العقوبات لسنة ١٩٨٣ ، وتحت المواد ١٠٥ عقوبات و ٢٠ (أ) من قانون أمن الدولة وبناءً على المستند المقدم من أصحاب الدعاوى الهدامة ، فإن المحكمة**

---

(١) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) صحيفة الأهالي ، العدد (١٧٢) ، القاهرة ، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٣) ذاكر محي الدين عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ ؛
Abdullahi Ali Ibrahim, Decolonizing the Judiciary and Islamic Renewal In the Sudan, 1898 - 1985, Brill, 2008, P. 45.

(٤) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

تحكم عليهم جميعاً بالإعدام حتى الموت "[١] مالم يتوبوا ويرجعوا عن دعوتهم ، إلا أنهم رفضوا ذلك فرفع الحكم بعدها إلى محكمة الاستئناف التي أيَّدَت حكم الإعدام ، ثم رفع الأمر إلى رئيس الجمهورية[٢] الذي أيَّدَ حكم الإعدام على محمود مُحَمَّد طه ورفاقه[٣].

وتحدث نميري عن ذلك قائلاً : " **لم أجد لمحمود مُحَمَّد طه وحزبه مخرجاً ولا شبهة تدرأ الحكم الحدي الذي انحدر به المتهم ذو درجات سبع تحتهن سبع حتى قاع الشرك الكامل ، الجمهوريون ليسوا جماعة فكرية بل سياسية ذات أهداف بعيدة الأمد فوق كفرهم الصريح** "[٤]، ونتيجة لذلك نُفذ حكم الإعدام بمحمود مُحَمَّد طه في صباح يوم الثامن عشر من كانون الأول عام ١٩٨٥ بساحة العدالة بكوبر وسط حشود جماهيرية كبيرة[٥]، وبعد أن فحص الطبيب الجثة حملت سيارة (لاند روفر) الجثة إلى مكان قريب من باحة السجن ، إذ تولت طائرة مروحية (هليكوبتر) نقلها إلى جهة غير معلومة لدفنها[٦]، وتلك هي المرة الأولى التي نُفذ فيها حكم الاعدام (**الردة**) منذ إعلان قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول عام ١٩٨٣[٧].

أما رفاقه الأربعة فقد أُرجئ تنفيذ الإعدام بحقهم لمدة ثلاثة أيام لإتاحة الفرصة أمامهم للتوبة والرجوع إلى الدين الإسلامي ، وقد اعترفوا أمام محكمة الاستتابة التي تألفت

---

(١) إعدام زعيم الإخوان الجمهوريون يطرح أكثر من سؤال ، مجلة التضامن ، العدد (٩٤) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ .

(٢) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

(٣) صحيفة الصحافة ، العدد (٧٩٤٥) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/١/١٨ .

(٤) صحيفة الأيام ، العدد (١١٤٥٩) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/١/١٨ .

(٥) صحيفة الأيام ، العدد (١١٤٦٠) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/١/١٩ .

(٦) صحيفة الوطن ، العدد (٣٥٦٠) ، الكويت ، ١٩٨٥/١/١٩ .

(٧) صحيفة الأنوار ، العدد (٨٦٢٤) ، بيروت ، ١٩٨٥/١/١٩ .

من مجموعة من علماء الدين بردتهم وإعلان توبتهم وعودتهم إلى حظيرة الدين الإسلامي بوصفهم مرتدين عنه[١].

لقد أراد نميري وضع حد للانتقادات الموجهة باسم الإسلام لقراره الخاص بتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد من خلال تنفيذ حكم الإعدام بحق محمود محمّد طه[٢].

أثار إعدام محمود محمّد طه سخطاً على المستويين الداخلي والخارجي ، فقد مثّل إعدامه صورة لمدى بشاعة القوانين التي انتهجها النظام من خلال تنفيذ الإعدام بحق شخص تجاوز عمره السبعين عاماً لمجرد طرح أفكاره الناقدة للنظام .

ثالثاً : دور جماعة الإخوان المسلمين في إعلان تطبيق قوانين الشريعة

رأت جماعة الإخوان المسلمين أن إعلان نميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في أيار عام ١٩٨٣ نجاحاً لاستراتيجيتها ، ودليلاً على بعد نظرها مقارنة بالأحزاب الأخرى التي عادت إلى معارضة النظام مرة أخرى[٣]، إذ عمد الإخوان إلى احتواء تلك الخطوة ونزلوا في الشوارع دون أن يعطوا الفرصة لغيرهم لإبداء وجهة نظرهم ، حتى الاتحاد الاشتراكي ، وهو الحزب الرسمي الوحيد لم يمكنه الإخوان حينها من تحديد موقفه جماهيرياً ، إذ روجوا للمواطن السوداني أنهم هم وحدهم وراء قرار الرئيس نميري بإعلان تلك القوانين ، الذي وجد أن توجهات الإخوان لا تتعارض مع توجهاته الإسلامية ، وهو بذلك يتطلع إلى تأييد شعبي لخطواته ، فعمد فعلاً إلى التقرب من زعمائهم للمشاركة في مسألة تطبيق الشريعة[٤] التي حظيت بدفاع حسن الترابي زعيم حركة الإخوان المسلمين ،

---

(١) صحيفة الرأي ، العدد (٥٣٢٨) ، الأردن ، ١٩٨٥/١/١٩ .

(٢) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

(٣) حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠٥ .

(٤) ما الذي حدث في السودان ولماذا وقع الطلاق بين نميري والإخوان ، مجلة النهضة ، العدد (٩٠٧) ، الكويت ، ١٩٨٥ ، د. ص .

الذي هدّد بإعلان الجهاد المسلح في مواجهة غيره من الأحزاب التي تطالب بإلغاء قوانين الشريعة[1] التي دافع عنها قائلاً : " **إن هذه القوانين لها مدلولات اجتماعية واقتصادية وتربوية كذلك ، لأن القانون حظر الخمر وكانت الخمر أكبر خطر على الأسرة السودانية ، وعلى الشاب السوداني ، لأن السودانيين كانوا ينفقون ملايين الأموال والساعات على الخمر**"[2].

كما أعلن الترابي عدم السماح بمحاسبة نميري عن ماضيه من لدن الشعب ما دام أنه أعلن على الملأ أن منهج الحكم في السودان الشريعة الإسلامية[3].

وتثبيتاً لتلك التوجهات الإسلامية ، دأب الترابي في تعديل دستور البلاد لعام ١٩٧٣ لكي يكون مواكباً لإجراءات نميري آنذاك ، وجعل الإمام رئيساً مدى الحياة وإعطاء الحصانة المطلقة له ، كما قامَ الترابي بصياغة المادة (٨٠) من الدستور ، إذ نصت على " **أن رئيس الجمهورية هو قائد المؤمنين وراعي الأمة السودانية وإمامها وحافظ ذمتها وبيعتها** "[4]، ونتيجة لذلك أصبح الإخوان حماة للتقاليد ، واشتد ساعدهم وهيمنوا على أقوات الشعب السوداني ، وأصبح شعارهم " **حقوق الإسلام فوق حقوق الإنسان** "[5].

وبمناسبة مرور عام على تطبيق قوانين الشريعة سيّر الإسلاميون في صباح الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٨٤ ما عرف بالمسيرة المليونية بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي

---

[1] شكوك وتحديات تعترض وعد العسكريين بالتنازل عن السلطة ، مجلة التضامن ، العدد (١٠٨) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ .

[2] حسن الترابي للتضامن ، القوانين الإسلامية مبادرة رئيس تجاوباً مع رغبة شعب ، مجلة التضامن ، العدد (٣٣) ، فرنسا ، ١٩٨٣ ، ص ٦ .

[3] بابكر حسن مكي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

[4] ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣١٨ .

[5] و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R e p 64) ، السودان بعيداً عن الله ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٦ ، ص ٦ .

الأول ، ووصفت تلك المسيرة بأنها أضخم مسيرة في تاريخ البلاد ، إذ كان في استقبالها نميري مفجر الثورة التشريعية ، وأكَّدَت الجماهير من خلال تلك المسيرة تمسك الأمة السودانية المؤمنة بالشريعة الإسلامية السمحة وبالوحدة الوطنية وبالعدالة الناجزة ، ويبدو أن تلك المسيرة قد أيقظت نميري وأركان حربه في تنظيم الاتحاد الاشتراكي ونبهتهم على قوة ذلك التيار الإخواني وقدرته على تحريك الشارع السوداني[1] في مرحلة كان الإعلام في العالم يتحدث عن عزلة نميري ، وفي ظل دهشة النظام نفسه من تلك المسيرة ، وبظهور نميري إماماً للمسلمين في دولة تمتد إلى عمق إفريقيا وتحكم بما أنزل الله ، خطا الترابي خطواته الثانية من أجل عزل عمر الطيب عندما سرّب الإخوان معلومات وسط ضيوف المؤتمر الإسلامي الأول بأن عمر الطيب خطّط بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بالرئيس والشريعة[2].

وبعد أن أخذت الشكوك تساور نميري من أن نائبه يتآمر عليه ، ما كان منه إلا أن استدعاه في مكتبه بالقصر للتحقّق من صحة تلك المعلومات ، وفي أثناء الاجتماع قدّم عمر الطيب ملفاً ضخماً يحتوي على وثائق ومعلومات وتحليلات ، إذ جُمعت فيه معلومات على مدى سنتين ، معلومات من داخل السودان ومن خارجه عن قادة تنظيم الإخوان المسلمين المعروفين والسريين ، وعن مسائل التمويل والمؤسسات والحسابات المالية في الداخل والخارج والكتائب الخاصة (المليشيات) التابعة للإخوان والأسلحة التي بحوزتهم ومخابئها[3]، فضلاً عن ذلك فقد أشاع عمر الطيب أن الإخوان صرحوا بأن مرحلة الإمام المجاهد قد انتهت وجاءت مرحلة الإمام العالم ، بما يعني السعي لاستبدال نميري بالترابي[4].

---

[1] **هاشم بابكر محمد أحمد علوب ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .**

[2] **حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .**

[3] **المصدر نفسه .**

[4] **عبد الوهاب الأفندي ، الثورة والإصلاح السياسي في السودان ، المصدر السابق ، ص٢٢٣.**

أخذت شكوك نميري تزداد حين عارض الترابي التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس في عام ١٩٨٤ ، وكانت ستعطي الرئيس سلطات مطلقة بموجبها يمكنه أن يختار خليفة له بصفته إماماً للمسلمين ، وكاد الأمر أن يؤدي إلى قطيعة نهائية بين الإخوان والنظام ، إلا أن قيادة الإخوان رضيت بعد مداولات ساخنة أن تستمر على التحالف مع النظام[١].

مثّلت تلك التناقضات بداية النهاية لعلاقة نميري بالإسلاميين من خلال تخوف نميري من ازدياد إمكانيات الإسلامين ولاسيما بعد المسيرة المليونية التي خرجت تحت رايتهم ، إذ رأى من تلك الإمكانيات التي يمتلكها الإسلاميون خطراً داهماً يهدد بقائه في السلطة ، لذا أخذ يسعى لإيجاد طريقة تمكنه من كبح ذلك التمدد الذي بدأ يظهر على الساحة السودانية آنذاك .

رابعاً : إعلان حالة الطوارئ في البلاد

كانت الأحداث السياسية في السودان تنذر بتدهور كبير منذ تقسيم الجنوب في أيار عام ١٩٨٣ بعد أن استأنف الجنوبيون عملياتهم ضد مواقع مشروعات التنمية ولاسيما مشروع التنقيب عن النفط ومشروع قناة جونقلي ، ثم ازدادت حدة المعارضة من القوى السياسية من أبناء الشمال في الداخل والخارج وتعرضت مدينة أم درمان لغارة جوية استهدفت مبنى الاذاعة في السادس عشر من آذار عام ١٩٨٤ لم يعرف حقيقة القائمين بها على وجه اليقين ، وإن كانت الاتهامات وقتها وجهت إلى ليبيا ، وقُتل في تلك الغارة (٥) أشخاص ، ولم تكد تنتهي أصدائها حتى بدأت المشكلات تأخذ بعداً آخر تمثّل بإضراب قام به الأطباء ، وقدّم (٢١١٢) طبيباً استقالات جماعية مطالبين بتحسين الخدمة في المستشفيات وزيادة رواتبهم[٢]، ومع أن قيادة النقابة كانت إسلامية

---

[١] عبد الوهاب الأفندي ، الثورة والإصلاح السياسي في السودان ، المصدر السابق ، ص٢٢٣.

[٢] صلاح عبد اللطيف ، عشرة أيام هزت السودان ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٨٤ .

وجاءت لمواقعها عبر سواعد الإسلاميين ، إلا أن الإضراب كان قراراً اتخذته القواعد وعدّت القيادة أنها لا تملك إلا التنفيذ ، وقد حاولت القيادة الإسلامية حثّ الرئيس نميري على الاستجابة لمطالب الأطباء ، إلا أنه رفض ذلك بصلابة ، مما دفع القيادة الإسلامية إلى الموازنة الصعبة بين ترك الأمور تسير مسارها العادي مما قد يقود إلى تقويض تطبيق الشريعة ، أو مجابهة الموالاة والعصبية النقابية بداعي الالتزام الإسلامي[١].

تضمن الاضراب التوقف عن تسيير الطوارئ والحوادث أيضاً ، مما أدى إلى تدخل التنظيم الذي ألزم قواعد الأطباء الإسلاميين عدم الاستجابة لكل إملاءات الإضراب ولاسيما الخدمة التطوعية في أقسام الطوارئ والحوادث ؛ لأن ذلك يعرض أرواح الناس للموت مما ينافي التكليف القائم على صيانة حق الحياة ، وفي النهاية بعد مرور ملاك الأطباء الإسلاميين بظروف صعبة عبر معاناة نفسية وبدنية أُقنع جعفر نميري بالاستجابة لمطالب الأطباء[٢]، وأمر بتأليف لجنة برئاسة مستشاره حسن الترابي كلّفها بإعادة النظر في رواتب أولئك الأطباء وفي ظروف عملهم[٣]، ونتيجة لذلك دفعت الحركة الإسلامية ثمن ذلك غالياً حينما تابع الأطباء عزل العناصر الإسلامية من قيادة النقابة[٤].

وتزامنت تلك الأحداث مع إصدار نميري أمراً مؤقتاً في آذار عام ١٩٨٤ بقانون الزكاة والضرائب[٥]، وأعلن " **أن العائد السنوي من الزكاة والضرائب ثلاثة بلايين من الجنيهات** " في حين صرّح مصدر قانوني بأن المتوقع من الزكاة سنوياً نصف بليون ، فضلاً عن ذلك أصدر قراراً آخر باعتماد التقويم الهجري ، وذلك من أجل تعميق

---

(١) **حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .**

(٢) **المصدر نفسه**

(٣) **صحيفة الثورة ، العدد (٥٠٧١) ، بغداد ، ١٩٨٤/٤/٥ .**

(٤) **حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .**

(٥) **صحيفة الصحافة ، العدد (٧٨٣٥) ، الخرطوم ، ١٩٨٤/١٢/٢٧ .**

الأصالة الإسلامية للأمة السودانية وانتهى إلى القول : " **إن دستور السودان هو القرآن الكريم** "[1].

في تلك الأحوال وجد النظام نفسه محاصراً بين الجنوب والشمال ، وآثّر الرئيس نميري أن يمارس عمله من بيته وليس من القصر الجمهوري ، وسرت شائعات بأنه مريض ، واستمر الحال على ذلك النحو أياماً[2].

وفي التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٨٤ ظَلَّت الإذاعة السودانية تذيع الأغاني والأناشيد الوطنية مدة ثلاث ساعات معلنة " **أن الرئيس القائد سوف يوجه بياناً هاماً** " ، وفي الساعة السابعة والربع وجّه الرئيس نميري بياناً أعلن فيه حالة الطوارئ ، وأصدر قوانين سُميت بقوانين الطوارئ وأعطى الصلاحية الكاملة لأفراد القوات المسلحة أن تقوم بنفسها بتنفيذ تلك القوانين ، التي بموجبها أصبح من حق رجال الأمن والقوات المسلحة اقتحام أي مكان ، وتفتيش المواكب وفرض العقوبة على كل من يحرض على كراهية النظام أو يروج الشائعات أو يذيع أخبار كاذبة[3].

أيَّدَ الإخوان المسلمين إعلان حالة الطوارئ ، وحاول الترابي إيجاد سند ديني لها عندما قال : " **إن الرسول (ﷺ) طَبّق حالة الطوارئ عندما قال في فتح مكة للمشركين : من دخل دار أبي سفيان فهو آمن** ... " ، فضلاً عن ذلك فقد بيّن الإخوان أن إعلان حالة الطوارئ جاء لمرحلة الانتقال من القوانين العلمانية إلى قوانين الشريعة[4]، وبموجب تلك القوانين عُطلت إحدى عشرة مادة من الدستور معظمها يتعلق بالحريات العامة ، وبموجبها أُلفت تسع محاكم عسكرية في عموم السودان لمحاكمة من قال عنهم نميري : " **إنهم سينتهكون حالة الطوارئ المعلنة ويخرجون عن قوانين البلاد**

---

(1) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢١٧- ٢١٨ .

(2) صلاح عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(3) المصدر نفسه .

(4) حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٨٤- ٨٥ .

الإسلامية " ، وذلك في محاولة منه لتشديد قبضته على البلاد التي تشهد حركة تمرد في الجنوب وحالة فوضى في الشمال[١]، عرفت بمحاكم العدالة الناجزة التي قادها المكاشفي طه الكباشي[٢] وذلك في أيار عام ١٩٨٤ ، وقد استطاعت أحكام تلك المحاكم أن تلحق الصغار والكبار ، كما أدى حسمها الفوري السريع لإيقاف تراكم القضايا وأسهمت في انخفاض الجريمة بنسبة كبيرة في ظروف ضغوط اقتصادية وإطلاق لسراح المجرمين من المتمرسين ، كما أسهمت في القضاء على السوق السوداء والتوفير النسبي للسلع الاستهلاكية[٣].

وفي ذلك الوقت اتجه نميري نحو الطرق الصوفية ، إذ زار مدينة (أم ضوابان) في أيار عام ١٩٨٤ وقرية (أبو قرون) التي أقيم فيها احتفال ديني بمناسبة النصف من شعبان ، واحتشد آلاف الناس هناك لمبايعة[٤] نميري ، وهذا نص المبايعة : " **أبايعك على كتاب الله ذي الجلال والإكرام وعلى سنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، أبايعك على الطاعة في المنشط والمكره مالم أؤمر بمعصية ، أبايعك على النصيحة لك والجهاد وراءك في سبيل الله ، أبايعك على أن تقيم الدين وتبسط**

---

[١] صحيفة السياسة ، العدد (٥٦٥٠) ، الكويت ، ١٩٨٤/٥/٢ .

[٢] المكاشفي طه الكباشي : هو المكاشفي طه المكاشفي ، وُلد بالكباشي عام ١٩٤٦ وتخرج في قانون جامعة الخرطوم عام ١٩٧١ ونال الماجستير منها عام ١٩٧٥ ، والدكتوراه من أم القرى عام ١٩٨١، عمل بالشؤون الدينية والأوقاف ، ثم صار قاضياً ، والتحق بجامعة أم درمان الإسلامية ، ثم أصبح قاضي محكمة عليا ورئيس محكمة الاستئناف القضائية عام ١٩٨٤ ، ثم رئيس الجهاز القضائي بالخرطوم . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٦، المصدر السابق ، ص ٢٣٦٧ .

[٣] حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٣٣- ٢٣٤ .

[٤] البيعة : عهد ديني بين الحاكم أو المحكوم ، الهدف منها إضفاء صبغة دينية على رئيس الجمهورية . للمزيد انظر : عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

الشورى والعدل "[١]، وردد الحاضرون قَسَم البيعة مع رفع أيديهم أمام نميري الذي كان واقفاً على منصة[٢].

ثم بعد ذلك صدرت من نميري عدة أقوال منها ما ورد في اجتماعه بقيادة القوات المسلحة ، إذ قال : " **إنه صار حاكماً بأمر الله ، وصارت طاعته من طاعة الله ومخالفته مخالفة لله** " ، وفي خطبة أخرى قال : " **إن الجفاف والجوع امتحان من الله وإن شح الأمطار اختبار للمسلمين** "[٣]، كما أخذ نميري بإلقاء الخطب في الجوامع حاثاً المؤمنين على " **اتباع تعاليم القرآن الكريم والسير على خطى آدم ونوح وموسى وإبراهيم ومحمد** " ، كما طرح أمام مجلس النواب مجموعة إصلاحات دستورية هدفها الإسراع في تحقيق الجمهورية الإسلامية[٤].

وفي تشرين الثاني عام ١٩٨٤ أصدر مصرف السودان بياناً يأمر بإيقاف التعامل بالفوائد الربوبية في جميع المصارف ، وأن تطبق الصيغة الإسلامية في معاملات المصارف ، وفي كانون الأول من العام نفسه صدر قرار باعتماد التقويم الهجري تقويماً رسمياً للبلاد .

أما في مجال المعاملات الخارجية فيستمر العمل على صورته الحالية آنذاك إلى حين الوصول إلى صيغ وبدائل أخرى[٥].

---

(١) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣١٧ .

(٢) صحيفة القبس ، العدد (٤٣٣٦) ، الكويت ، ١٩٨٤/٦/٩ ؛ صحيفة الأهرام ، العدد (٣٥٦٠٨) ، القاهرة ، ١٩٨٤/٦/٩ .

(٣) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٤) جان غيراس ، النميري يتستر بالدين ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٥) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٧٦- ٧٧ .

المبحث الرابع
موقف الحركة الإسلامية من تهجير يهود الفلاشا[1]

إنَّ أهم مظهر من مظاهر جهود (إسرائيل) لتطبيع علاقاتها مع السودان حصل في أواخر السبعينيات مع نظام نميري ، وكان الغرض من ذلك حمل النظام السوداني على التعاون مع (إسرائيل) في تهجير اليهود الأثيوبيين إلى الكيان الصهيوني[2]، إذ فاتح مناحم بيغن الرئيس جعفر نميري عشية دفن السادات برغبة (إسرائيل) في مساعدة السودان بشأن تهجير يهود الفلاشا إلى الأراضي المحتلة ، وأعطى نميري مناحم بيغن وعداً بدراسة الموضوع ، وأبلغه انه سيرد عليه برسالة تفصيلية مطولة عبر الأمريكان[3].

---

[1] الفلاشا : كلمة مأخوذة من الكلمة العربية (فلاشاه) ومعناها يهاجر ، أو يدخل الأرض عنوة ، أو يهيم على وجهه ، وهي تطلق على اليهود الأثيوبيين الذين يشكلون طائفة دينية تقيم في شمال غرب أثيوبيا في منطقة تانا ، ويسود الاعتقاد بينهم أنهم من سلالة منيليك الأول ابن الملك سليمان وملكة سبأ ، وكان عددهم عام ١٩٧٤ على وَفْق بعض التقديرات قُرابة (٢٠) ألف يهودي ، وعلى الرغم من أن الدراسات اختلفت حول تحديد ما إذا كان الفلاشا أثيوبيين أصلاً أو مهاجرين إلى أثيوبيا ، إذ يرى البعض أنهم أثيوبيون ينتمون إلى الأغاو ، وهي إحدى المجموعات الحضارية الأثيوبية ، في حين يرى آخرون أنهم مهاجرون يهود جاؤوا إلى البلاد في إحدى حقب التاريخ القديم واندمجوا مع الأثيوبيين ، وتشير الدراسات إلى أنه لا يوجد ما يشير إلى اختلافهم مع غيرهم من الأثيوبيين من حيث الملامح الجسدية ، وأكثر من ذلك أن اليهود الأثيوبيين يختلفون عن الطوائف اليهودية الأخرى في العالم في طقوسهم الدينية ، وفي مدى تأثرهم وتأثيرهم في بيئتهم الأثيوبية بفعل الاختلاط ، إذ حصل تزاوج وتصاهر بين الفلاشا وغيرهم ، ولاسيما أن امتلاك العبيد والجواري والإنجاب منهم كان من العادات المتبعة آنذاك . للمزيد انظر : عطا محمد زهرة ، حول هجرة يهود الفلاشا إلى فلسطين المحتلة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٧٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٣١- ٣٢ .

[2] محسن عوض ، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الأمة العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٨٠ .

[3] بابكر حسن مكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

وكان مخطط (إسرائيل) توطينهم في المناطق الحدودية ، وفي المناطق المحتلة من جنوب لبنان ليكونوا حائطاً بشرياً أمام هجمات الفدائيين المتتالية ، ولصد أي هجوم قد تفكر فيه سوريا كذلك[1].

وتجسد ذلك فعلياً عندما انطلقت أول رحلة للفلاشا عبر الأراضي السودانية في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٨١ ، أي بعد شهر من لقاء نميري مع مناحم بيغن[2].

وبعد أن وجد نميري نفسه محاصراً في ضائقة اقتصادية كبيرة ، نتيجة إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية ، التي وقفت ضدها الولايات المتحَدة الأمريكية من خلال وقف المعونة الاقتصادية للسودان ، حاول نميري أن يوازن ذلك من خلال السماح بتهريب الفلاشا إلى (إسرائيل)[3] التي اتخذت شكلاً مكثفاً في الربع الأخير من عام ١٩٨٤ ، وقد نُقل بموجبها ما بين (٧٠٠٠- ١٢٠٠٠) أثيوبي من مناطق وجودهم الطبيعية شمال بحيرة تانا إلى فلسطين المحتلة بوساطة طائرة تعود إلى شركة بلجيكية[4]، وكان قسم كبير من أولئك قد لجأوا إلى السودان بتأثير موجة الجفاف التي اجتاحت مناطقهم في أثيوبيا ، وأقاموا في معسكر (أم راكوبة) شرقي السودان ، ومن هناك نُقل جزء منهم إلى أوروبا ومنها إلى فلسطين المحتلة[5]، وكان إصرار حكومتي السودان وأثيوبيا أن تجري العملية بسرية تامة[6].

---

(١) محمد جلاء إدريس ، يهود الفلاشا أصولهم ومعتقداتهم وعلاقاتهم مع إسرائيل ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٥٧ .

(٢) بابكر حسن مكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٣) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٤) عبد السلام إبراهيم البغدادي ، العلاقات الأثيوبية الصهيونية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٥ .

(٥) عبد السلام إبراهيم البغدادي ، اليهود في أثيوبيا (الفلاشا) في ضوء عملية التهجير الأخيرة ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٩ .

(٦) صباح محمود محمد ، الفلاشة والعلاقات العربية الصهيونية – الأثيوبية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية – سلسلة الارشيف والتوثيق ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٥ ، ص ٦٣ .

استمر تنفيذ (عملية موسى) ما يقارب ستة أسابيع من تشرين الثاني عام ١٩٨٤ حتى كانون الثاني عام ١٩٨٥ عبر ثمانية وعشرين رحلة جوية من الخرطوم إلى بلجيكيا ثم إلى (إسرائيل)[1].

ونتيجة لذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية معونة مالية إلى حكومة السودان نظير خدماتها في تلك العملية قدرت بخمسة ملايين دولار[2]، في حين ذكرت مصادر أخرى أن مجموع ما قبضه نميري وعدد من أعضاء حكومته بلغ قُرابة (٥٦) مليون دولار[3].

أما أثيوبيا فقد حصلت مقابل تلك العملية على شحنة كبيرة من السلاح الخفيف والمتوسط ، وقطع غيار دبابات وبضمنها مدافع عيار (١٠٥) ، و (١٢٠) ملمتراً ، وصفقة أسلحة قدرت بـ (٢٠٠) مليون دولار[4].

وعلى الرغم من إتمام عملية التهجير بسرية ، إلا أنها توقفت مطلع عام ١٩٨٥ نتيجة تسرب معلومات العملية من الصحف الأجنبية[5].

وقد نفت الحكومة الأثيوبية من جانبها أن يكون لها أي دور في تلك العملية ، وقالت في بيان رسمي لها : " **إنها تعد هذه العملية تدخلاً من جانب إسرائيل في شؤونها الداخلية ، وإن الرئيس السوداني جعفر النميري وأطرافاً أخرى قد سهلوا لإسرائيل تنفيذ هذه العملية من خلال المساعدة على تهجيرهم إلى أم راكوبة في السودان ، ومن**

---

(١) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(٢) عبد السلام إبراهيم البغدادي ، السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٣) صحيفة الجمهورية ، العدد (٥٧١٠) ، بغداد ، ١٩٨٥/٤/٢٢ .

(٤) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(٥) شمس الهدى إبراهيم إدريس ، التدخل الإسرائيلي في السودان كيف ولماذا ، ط١ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٦ ؛ صحيفة الجمهورية ، العدد (٥٩١١) ، بغداد ، ١٩٨٥/١١/١٣ .

هناك إلى الخرطوم حيث نقلوا بالطائرات إلى إسرائيل "[1]، وطلب رسمياً من السودان منع تلك العمليات من أراضيها[2].

ومن جانب آخر نفت السلطات السودانية أن يكون لها أي دور في عملية نقل اليهود إلى (إسرائيل)[3]، إذ وجّه نميري بيان نفي رسمي أصدرته وزارة الخارجية جاء فيه : " **إن السودان ليس بحاجة إلى التذكير بموقفه الحازم والمبدئي تجاه العدو الإسرائيلي والحديث عن اتفاق بينه وبين العدو أو أي جهة أجنبية أخرى لا أساس له** " ، واتهم البيان أثيوبيا باستخدام الطائفية اليهودية الصغيرة بها كأداة للمساعدة للحصول على أسلحة وأموال من (إسرائيل) وأثيوبيا إلى الخارجين عن القانون في جنوب السودان ، ومضى قائلاً : " **إن الأسلحة التي تُقدمها إسرائيل يتم نقلها بالاتفاق بين إسرائيل وأثيوبيا إلى الخارجين على القانون في جنوب السودان** "[4]، وذكر عبد الرحمن سوار الذهب أن جعفر نميري نفى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد أقامت جسراً لنقل الفلاشا وأخبره أن الطائرة الأمريكية ستهبط في شرق السودان لتفريغ إمدادات إغاثة اللاجئين[5]، كما نفى نائب الرئيس السوداني اللواء عمر الطيب تورط بلاده بعملية نقل الفلاشا من خلال حديثه قائلاً : " **إن هذه العملية من الأساس يستحيل أن تكون تمت عبر أراضينا ومطاراتنا وبعلم من أجهزة أمننا** " وفي جواب له

---

[1] واحد عمر محي الدين ، العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية ١٩٧٤- ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٨٣ .

[2] بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ٢١٣ .

[3] صحيفة القبس ، العدد (٤٥٥٦) ، الكويت ، ١٩٨٥/١١/١٩ .

[4] صحيفة السياسة ، العدد (٥٨٩٥) ، الكويت ، ١٩٨٥/١/٦ .

[5] صحيفة الأهالي ، العدد (٢٢١) ، القاهرة ، ١٩٨٦/١/١ ؛ و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R e p 219) ، وفقاً للادعاء السوداني الرئيس نميري ستتم محاكمته في القاهرة عن دوره في تهجير يهود الفلاشا الأثيوبيين ، ٢١ أيار ١٩٨٦ ، ص٢.

عما إذا كان السودان يسمح لليهود الأثيوبيين بالسفر إلى (إسرائيل) ، إذا طلبوا ذلك[1]، فردّ قائلاً : " **قد لا يعلنون رغبتهم بالذهاب إلى مكان محدد ، ولو فعل أحدهم وقال : أنا أرغب بالذهاب إلى إسرائيل لمنعناه بشدة ووقفنا في وجه سفره ومنعناه من مغادرة أراضينا ، نحن لا نتعامل مع إسرائيل ، ولا نقيم معها علاقات دبلوماسية** "[2]، ووصف عملية نقل الفلاشا بأنها جزء من محاولات لإثارة النعرات الطائفية في البلاد[3]، وأضاف في حديثه قائلاً : " **خلال العام الماضي طَبّق السودان الشريعة الإسلامية ، وهذا سبب بحد ذاته للتآمر ضدنا ، نحن كل يوم نكتشف مؤامرة في صور مختلفة مرة للتخريب وأخرى لاغتيالات أو تسلل أو لإثارة النعرات ، أو بث الفتن القبلية وتوزيع بعض الأسلحة عليها ، وما يقال عن دور السودان في ما يسمى عملية موسى ليس سوى حلقة في هذا المسلسل** "[4].

أما موقف الحركة الإسلامية فإنها كانت رافضة لعملية التهجير من خلال كشف أسرارها عن طريق صحافة الحائط الجامعية التابعة للاتجاه الإسلامي ، وكانت حينها لها قراؤها من داخل الجامعة وخارجها ، وشاعَ أمر التهجير داخلياً وخارجياً ، وأدت فضيحة الفلاشا إلى شيوع الإحباط وسط عناصر وفاعليات النظام[5].

---

(1) صحيفة الرأي ، العدد (٥٣٤٩) ، الأردن ، ١٩٨٥/٢/٩ .

(2) صحيفة السياسة ، العدد (٥٩٢٩) ، الكويت ، ١٩٨٥/٢/٩ .

(3) صحيفة الوطن ، العدد (٣٥٨١) ، الكويت ، ١٩٨٥/٢/٩ .

(4) نائب الرئيس السوداني للحوادث ، إقحامنا في قضية الفلاشا مؤامرة على انتمائنا العربي ، مجلة الحوادث ، العدد (١٤٧٥) ، لبنان ، ١٩٨٥ ، ص ٢٧ .

(5) حسن مكي محمد أحمد ، قصتي مع الحركة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

وفي تلك الظروف بدأت قيادة الإخوان تشعر أن مستقبل أيامها مع النظام أخذ في التناقص ، ابتداءً من منتصف كانون الثاني عام ١٩٨٥ أبدى الترابي زهده في مواصلة العمل السياسي في أجهزة النظام متعللاً بالتفرغ للتدريس في جامعة الخرطوم[١].

وعلى الرغم من أن جعفر نميري كان قلقاً من رد فعل الإخوان ، وكان عصبياً من فكرة أن يُقتل مثل صديقه أنور السادات للتعامل ولو بشكل غير مباشر مع (إسرائيل) ، ونظراً إلى اعتماده على المعونة الأمريكية ، فقد قرر أن يمضي للأمام[٢]، عندما طلب منه جورج بوش[٣] تسهيل عملية نقل ما تبقى من الفلاشا الذين ذهب ووقف على حقيقة أوضاعهم في شرق السودان ، كما دعا بوش الرئيس نميري إلى تصفية حركة تطبيق الشريعة وتصفية المؤسسات الإسلامية الاقتصادية[٤].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن العلاقة بين نميري والإخوان في طريقها نحو الهاوية وذلك ما سنتطرق إليه .

---

(١) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٢) محسن عوض ، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الأمة العربية ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(٣) جورج بوش : هو جورج وباربرا بوش وُلد عام ١٩٢٤ والتحق في البحرية عندما كان عمره (١٨) عاماً ، وخدم في الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم عاد وأكمل دراسته في جامعة بيل وتخرج فيها عام ١٩٤٨ ، بعد ذلك انتقل مع أسرته إلى أوديسا ومنها إلى غرب تكساس وذلك في عام ١٩٥٠ ، انتقل إلى العمل السياسي عندما انضمّ إلى مجلس الشيوخ عام ١٩٦٦ ، بعدها تقلد عدة مناصب سياسية حتى وصل إلى سدة الحكم عام ١٩٨٩ ليصبح الرئيس رقم (٤١) للولايات المتحدة الأمريكية واستمر حكمه حتى عام ١٩٩٣ . للمزيد انظر : مذكرات جورج دبليو بوش ، قرارات مصيرية ، ط٢ ، ترجمة : سناء حرب ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٦ .

(٤) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

المبحث الخامس
انهيار المصالحة مع الإخوان ونهاية حكم نميري

بدأ التوتر بين النظام والإخوان عقب أقل من أسبوع من المسيرة المليونية التي لم تحفل شعاراتها برئيس النظام مما دعا نميري إلى القول " **إن التوجه الجديد من إنجازات مايو ولا يوجد تنظيم يوازي الاتحاد الاشتراكي** " ، وفي اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في أيار عام ١٩٨٤ انصبّ هجوم الأعضاء على الإخوان المسلمين وطالبوا بإنهاء الازدواجية في العمل السياسي ، وقال نميري في الاجتماع نفسه : " **إن الإخوان سيكون مصيرهم مصير الشيوعيين إذا ما حاولوا احتواء الثورة** " ، ثم بدأت حملة إعلامية مكثفة على الإخوان الذين كان نميري يصفهم " **بإخوان الشيطان** " وقال : " **إنهم نهبوا المؤسسات المالية الإسلامية وتلاعبوا بقوت الناس** " ، ويبدو أن الإخوان انحنوا للعاصفة فقد قال أحد قادة الإخوان " **بأنه لا وجود لما يسمى بتنظيم الإخوان المسلمين وأنهم ذابوا في الاتحاد الاشتراكي** "[١]، كما عمد نميري إلى رفع حالة الطوارئ في البلاد وبدأ بخطواته نحو التراجع عن قوانين الشريعة[٢]، فعطل قانون الزكاة وأمر بإيقاف تنفيذ بعض الأحكام وتوقيف الأحكام الحدية مع استمرار صدور الأحكام ، وفي التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٨٤ قرر نميري تجميد أعمال محاكم العدالة الناجزة ، وفي آذار عام ١٩٨٥ أصدر قراراً بمراجعة كل أحكام محاكم العدالة الناجزة وعلّق الرشيد الطاهر بكر على ذلك القرار قائلاً : " **إن بلادنا طوت إلى الأبد تلك**

---

(١) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٢) انتهاء شهر العسل بين نميري والإخوان ، مجلة الرسالة ، العدد (١١٣١) ، الكويت ، ١٩٨٥، ص ٢١ .

الصفحة القاتمة التي حاول البعض فيها أن يشوهوا حقيقة الدين وأن يذلوا باسمه الوطن وأهله "[1].

وبذلك دخل النظام في صراع مع الحركة الإسلامية في وقت مثّلت فيه الحركة الركيزة الشعبية المنظمة الوحيدة الباقية للنظام في ظل شلل الاتحاد الاشتراكي واستفحال المجاعة والجفاف والغلاء واضطراب السياسات المالية وسوء الإدارة واتساع تمرد الجنوب وازدياد الأزمة الأمنية[2].

بدا النظام جامداً في عام ١٩٨٥ عاجزاً عن تقديم أي مبادرة أو إسهام ، مشغولاً بالصراع على وراثة السلطة بين الرئيس نميري وبعض أفراد القيادات في أركان نظامه ، وعلى رأسهم عمر الطيب ، ومنّت كل مجموعة نفسها بالحظوة والقول لدى القوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي أصبحت المباركة منها في نظرهم بطاقة المرور إلى مواقع السيادة والسلطان ، وفي تلك الظروف بدأ النظام بحملة ضد الحركة الإسلامية وسمح لبعض القوى اليسارية المعاكسة بحرية الحركة لموازنة وجود الحركة الإسلامية ، مما أتاح لتلك القوى كسب مواقع في وسط الطلاب[3].

مثّل بداية الصِدام مع الإخوان العثور على شحنة من الأسلحة في ميناء بورتسودان ، وحقيقة ما حدث أن أحد قيادات الإخوان المسلمين ويدعى التجاني أبو جديري[4] وتربطه علاقة وثيقة مع حسن الترابي كان يقوم بتهريب الأسلحة لجماعة الإخوان من إيران عن طريق إحدى سفنه التي كان من المفترض أنها تحمل النفط المكرر ،

---

(١) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٢) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) التجاني أبو جديري : هو التجاني عبد الرحمن أبو جديري ، تخرج في جامعة الخرطوم وعمل بالنشاط الإسلامي في أوروبا وأمريكا . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج١ ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠ .

وقد اكتشف أمر تلك الأسلحة عندما حدثت زحمة غير عادية في ميناء بورتسودان نتجت من فوضى في تنظيم دخول السفن وخروجها ، في تلك الأثناء أُبلغ التجاني أبو جديري أن إحدى سفنه التي تحمل البضاعة المعلومة **(الأسلحة)** قد وصلت إلى المرفأ ، ولما كان التجاني يعرف حقيقة الوضع في الميناء سعى إلى إيجاد مخرج للموضوع قبل أن ينكشف الأمر ، وسارع إلى التوجه إلى الميناء على عجلة مما عرضه لحادث أدى إلى وفاته ، بعد ذلك تمكن رجال الجمرك من اكتشاف شحنة الأسلحة ، وبعد التحقيق تبيّن أنها موجهة إلى جماعة الإخوان[١].

في وقت كان الصراع قد انفجر بين الرشيد الطاهر بكر الذي كان يشغل منصب النائب العام ، وهو من قيادة الإخوان من جهة ، والجناح القانوني الموجودة في القصر الجمهوري من جهة أخرى ، وهو كذلك من الإخوان ويتمتع بنفوذ كبير داخل القصر بالقرب من رئيس الجمهورية ويتجاوز صلاحيات النائب العام ، إذ وجد الرشيد الطاهر من تلك الحادثة الفرصة في دفع نميري إلى الانقلاب على الإخوان[٢].

وفي العاشر من آذار عام ١٩٨٥ شنّ نميري حملة واسعة النطاق على جماعة الإخوان ، وفصل أحد عشر من أعضائها من مناصبهم الحكومية بعد أن اتهمهم بالتآمر للإطاحة به وشنّ حملة اعتقالات في صفوفها شملت المئات من بينهم زعيم الجماعة حسن الترابي[٣]، كما أعفى ثلاثة منهم تقلدوا مناصب دستورية ،

---

(١) **مرسي نوشي ، لماذا انقلب نميري على الإخوان ، مجلة الوطن العربي ، العدد (٤٢٣) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، د. ص .**

(٢) **المصدر نفسه .**

(٣) **عثمان ميرغني ، الشيوعيون - والإخوان والمسلمون ، مجلة التضامن ، العدد (١١٢) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص ٢١ ؛ انقلاب مفاجئ يقوده نميري في السودان ، مجلة اليقظة ، العدد (٩٠٩) ، الكويت ، ١٩٨٥ ، د. ص .**

وثلاثة قضاة ، وخمسة مستشارين قانونيين[١]، واثنان من أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي[٢].

وبناءً على ذلك أصدر نميري عدداً من القرارات التي بموجبها أعفى حسن الترابي من منصبه بوصفه مساعداً لرئيس الجمهورية للسياسة الخارجية وعضوية القيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي[٣].

وبعد عشرة أيام من الإجراءات التي اتخذها نميري ضد الإخوان شنّ حملة شديدة على ممارساتهم التي كانوا يستخدمونها في المجالات الاقتصادية والأمنية بحق المواطنين وأقواتهم اليومية ، ففي خطاب ألقاه أمام الدورة الخامسة للقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي قال : " **إنهم كانوا يشوهون صورة الإسلام في السودان** " ، وأضاف قائلاً : " **إنهم لم يعمروا أرضاً ولم يزرعوا خيراً بل تاجروا بأقوات الناس واحتكروا تجارة السلع التموينية بإقليم كردفان وشجعوا الصراعات داخل ساحات العلم والجامعات وانضمّوا إلى تجارة الإرهاب الدولي وجلبوا السلاح من إيران وأخذوا الناس بالشبهات وتمموهم بالباطل ومارسوا الظلم باسم العدل** "[٤]، وتحدث أيضاً بأن " **الإخوان انقلبوا على مبادئهم وأنه كان يعتقد بأنهم مسلمون حقيقيون قبل أن يكتشف حقيقتهم ، وبأنهم يعملون لمصلحتهم الذاتية ويخدمون أهدافهم الشخصية فقط** "[٥].

بعد أن أطمأن نميري إلى استقرار الوضع الأمني أثر اعتقال قيادات الإخوان التي كانت منتشرة في مراكز حكومية وعسكرية كثيرة ، بدأ ينصرف إلى ترتيب البيت السوداني

---

[١] صحيفة الأهرام ، العدد (٣٥٨٨٧) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٣/١٥ .

[٢] وسط تحالفات داخلية جديدة الرئيس السوداني يصفي الإخوان المسلمين ، مجلة اقرأ ، العدد (٥١٣) ، قطر ، ١٩٨٥ ، د. ص .

[٣] صحيفة الأهالي ، العدد (١٨٠) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٣/٢٠ .

[٤] صحيفة الوطن ، العدد (٣٦٢٥) ، الكويت ، ١٩٨٥/٣/٢٤ .

[٥] صحيفة الرأي العام ، العدد (٧٦٧٣) ، الكويت ، ١٩٨٥/٣/٢٩ .

الداخلي ، واستهل عمله بتأليف لجنة وطنية عليا مهمتها عقد مباحثات للسلام مع المتمردين الجنوبيين ، على أن تدرس استراتيجية محددة تؤمن حواراً شاملاً مع الجنوبيين ، ويكون هدفها المصالحة والسلام والوحدة الوطنية ، وتلك اللجنة مؤلفة من عشرين شخصية سودانية تمثل كل الأقاليم والمناطق السودانية ويترأسها رئيس الوزراء الأسبق سر الختم خليفة[1]، إلا أن تلك اللجنة لم ترَ النور في ظل استمرار حركة التمرد في الجنوب واتساع رقعتها ، إذ تمكن المتمردون بقيادة العقيد جون قرنق من احتلال مدن في الجنوب مثل الناصر في أعالي النيل ، وبدأت تشكل تهديداً مستمراً لعواصم المحافظات في الإقليم الجنوبي ، واستطاعت أن تُجمد العمل في مشروعين اقتصاديين كبيرين وهما : **التنقيب عن النفط ، ومشروع قناة جونقلي** ، واستطاعت بشنها حرب العصابات أن تستنزف موارد الدولة الشحيحة أصلاً ، مما انعكس على الاقتصاد والجيش ومعونات الناس[2].

وفي الرابع عشر من آذار عام ١٩٨٥ قام (٤٠٠) طالب جلهم من الإسلاميين وبقيادة اتحادهم الذي يسيطر عليه حزب الأمة بالتظاهر وإحراق ناقلة وقود في جمعية ود نميري التعاونية ، مما أدى إلى انتقال الحريق إلى أصول الجمعية مخلفاً خسائر مادية بقيمة عشرة ملايين دولار مما أدى إلى إغلاق جامعة الخرطوم من السلطات التي اتهمت الإخوان بمسؤولية ما حدث[3].

وفي الخامس والعشرين من آذار من العام نفسه تظاهر طلاب جامعة القاهرة الفرع ، وطلاب الكليات التقنية (التكنولوجية) الذين انضمّت إليهم أعداد كبيرة من الجماهير التي سارعت إلى تحطيم واجهات المحلات التجارية ، وأجبرت تلك التظاهرات

---

[1] السودان والإخوان ، مجلة الصياد ، العدد (٢١٠٨) ، لبنان ، ١٩٨٥ ، د. ص .

[2] حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

[3] صحيفة الأهرام ، العدد (٣٥٩٠٠) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٣/٢٤.

جعفر نميري الذي كان يتأهب للسفر للولايات المتحدة إلى تأجيل سفره[1]، وفي حومة تلك التظاهرات وقف الإخوان بعيداً مترددين أي موقف يتخذونه في الظروف التي مرت بها حركة الإخوان ، فعلى الرغم من اعتقال قادتهم إلا أن بعضهم آثّر أن يدافع عن النظام إلى آخر لحظة تحت فَزع أن النقابات اليسارية سوف تسقط الحكومة ، ولم تستطع قيادة الإخوان داخل المعتقل إلا أن تزيد موقف التنظيم تردداً وإرباكاً خوفاً من أن يؤدي الانضمام إلى التظاهرات إلى زيادة الطين بلة وتنقطع نتيجة ذلك استمرار الوساطات الحميدة التي كانت جارية بينهم وبين النظام آنذاك[2].

وازدادت حدة التظاهرات عندما أعلن نميري زيادة قدرها (٣٣%) في سعر الخبز عشية مغادرته للولايات المتحدة الأمريكية[3]، وكان نميري يعرف أن قراره سوف يثير أحداث شغب ، إلا أنه كان يأمل أن يتحول ذلك لمصلحة عبر ظهور زعماء المعارضة إلى العلن ، فضلاً عن إيصال رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي لإنقاذ نظامه المفلس[4]، ودخل الأطباء أيضاً في إضراب مفتوح ، فضلاً عن إعلان التجمع الوطني للنقابات العصيان المدني والإضراب السياسي لمدة ثلاثة أيام ، إلى جانب إضراب نقابة المحامين والصيارفة[5].

---

(1) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٤١.

(2) حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، المصدر السابق ، ص ٩٨- ٩٩ .

(3) W.J. Berridge, Civil Uprisings in Modern Sudan The 'Khartoum Springs' of 1964 and 1985, New York, 2015, P. 43.

(4) صحيفة الأنباء ، العدد (٣٣٣٨) ، الكويت ، ١٩٨٥/٤/١٠ .

(5) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ؛ صحيفة الرأي العام ، العدد (٧٦٨٤) ، الكويت ، ١٩٨٥/٤/٩ .

وفي الثامن والعشرين من آذار قدّم المتظاهرون مذكرة إلى عمر الطيب طالبوا فيها بإطلاق الحريات في البلاد ، إلا أن أجهزة الأمن تصدت للمتظاهرين وشنت حملة من الاعتقالات في صفوفهم[1].

أصدرت المنظمات الجماهيرية والفئوية بالاتحاد الاشتراكي بياناً إلى الشعب السوداني ورد فيه " **لقد عاشت عاصمتكم الوطنية بالأمس وأمس الأول شغباً فوضوياً منافياً لقيم أهل السودان وأخلاقهم السمحة خططت ودبرت له بليل فلول الإخوان المسلمين مستغلة الطلاب البسطاء من أبناء شعبنا ودفعتهم للتدمير وإشعال الحرائق في المُنشآت والممتلكات العامة والخاصة وتحطيم العربات والمركبات العامة ونهب ممتلكات وأموال الأبرياء من المواطنين تهديداً وترويعاً لأمن واستقرار البلاد** "[2].

ووفقاً لذلك أصدرت السلطات الحاكمة بيانات عدة في التاسع والعشرين من آذار وصفت فيها التظاهرات " **بالشغب والتخريب للمنشآت العامة والممتلكات الخاصة الذي يحرض له الإخوان المسلمون والشيوعيون ويقوم به المشردون والمتبطلون** " وأعلنت " **أنه تم إلقاء القبض على ٢٦٤٢ متهماً تم تقديم ٨٥١ منهم لمحاكمات فورية وتراوحت الأحكام الصادرة ضدهم بالسجن والجلد والغرامة ، كما تم التحفظ على ١٧٩١ شخصاً بقصد تفريغهم خارج العاصمة** "[3].

ونتيجة لذلك التقى الصادق المهدي في الأول من نيسان مع اثنين من كبار الضباط الأحرار وتحاور معهم في الأحداث الراهنة آنذاك وتحدث إليهم قائلاً : " **نحتاج إلى دعمكم وبدون مساعدتكم سوف تكون التظاهرة حمام دم فقط** " ، وقد وعده أولئك الضباط بأن الجيش لن يقمع أي تظاهرة[4].

---

[1] مصطفى بكري ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

[2] صلاح عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

[3] بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

[4] Eric Roulear and Other, Op. Cit., P. 7.

وفي الثالث من نيسان حاول عمر الطيب امتصاص حركة الانتفاضة الشعبية المتزايدة بإعلان عزم الحكومة على تخفيض سعر الخبز وعدد من السلع الاستهلاكية الأخرى ، وفي يوم الجمعة المصادف الخامس من نيسان خطب الصادق المهدي ودعا المصلين إلى المقاومة ، كما دعا العسكريين إلى الاطاحة بالنظام وفي اليوم نفسه قامت قيادة الجيش بالتمركز في المواقع الحيوية ومراكز السلطة وعلقت سماء السودان في وجه الملاحة الجوية[١].

وفي صبيحة السادس من نيسان عام ١٩٨٥ بينما طائرة الرئيس نميري في طريقها من واشنطن إلى القاهرة ومن ثم إلى الخرطوم ، أذاع مذياع أم درمان بياناً قصيراً باسم القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة تلاه عبد الرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة ورد فيه[٢] " **إن قوات الشعب المسلحة حقناً للدماء وحفاظاً على استقلال الوطن ووحدة أراضيه قد قررت بالإجماع أن تقف إلى جانب الشعب واختياره وأن تستجيب إلى رغبته بالاستيلاء على السلطة ونقلها للشعب عبر فترة انتقالية محددة** "[٣] وتضمن البيان عدة نقاط منها :

١. **إيقاف العمل بالدستور .**
٢. **إعلان حالة الطوارئ في كل البلاد .**
٣. **الإطاحة برئيس الجمهورية ونوابه ومعاونيه ومستشاريه ووزرائه المركزيين والإقليميين.**
٤. **إقالة حكام الأقاليم ومعتمد العاصمة ونقل سلطاتهم لقادة الوحدات العسكرية**[٤].

---

[١] حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ .
[٢] بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .
[٣] السودانيون يفعلونها ثانية ، مجلة التضامن ، العدد (١٠٥) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص ٨ .
[٤] و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T- P 234/20) ، المصدر السابق ، ص٤ ؛ صحيفة الصحافة ، العدد (٨٠٢٦) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/٤/٧ .

وبعد نجاح الانتفاضة الشعبية خرج الإخوان المسلمين من السجون في السادس من نيسان عام ١٩٨٥ ، بعد عزل نميري عن السلطة ، إذ سقطت ولايته بتلك الانتفاضة ، وبعد ذلك تقلد السلطة في البلاد الفريق الأول عبد الرحمن سوار الذهب[١].

إن اعتقال قادة الإخوان قُبيل إزاحة نظام نميري مثّل لها طوق النجاة من الانتساب إلى أركان النظام ، وبذلك خرجت القيادة من المعتقلات لتقود مناورة أخرى في سبيل الوصول إلى مقاليد الحكم عن طريق التستر بغطاء الدين .

---

[١] **صحيفة الأهالي ، العدد (١٨٣) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٤/١٠ ؛ صحيفة الأنباء ، العدد (٣٣٣٩) ، الكويت ، ١٩٨٥/٤/١١ .**

الخاتمة

❖ مثّل السودان بيئة خصبة لجذب أي فكر إسلامي من شأنه إحداث تغيير داخلي في المجتمع ، إذ كان تأثير الطرق الصوفية واضحاً فيه ، ومن ثَمَّ نرى أن الثورة المهدية تمكنت من تحقيق أهدافها الرامية إلى التحرر من السيطرة الأجنبية المتمثلة بالاحتلال العثماني من خلال استقطاب قوى الشعب عن طريق تبني الشعارات الإسلامية المناهضة للاحتلال ، وإن قُضي على الدولة المهدية إلا أنها مثّلت نقطة تحول في تاريخ السودان الحديث ، إذ فتحت المجال لبروز الحركات الإسلامية التي أعقبتها .

❖ استطاعت الحركات الإسلامية الظهور على مسرح الأحداث بوصفها قوى فاعلة لها ثقلها السياسي في البلاد ، إذ وجدت من الشعارات الدينية أداة لتحقيق مآربها المتمثلة بالوصول إلى السلطة .

❖ تبنت الحركات الإسلامية قضية وضع دستور إسلامي للبلاد بشكل يتطابق وقوانين الشريعة الإسلامية .

❖ عُدَّت بداية وصول جعفر نميري إلى السلطة مرحلة الصِدام مع الحركات الإسلامية من خلال تبنيه النهج الاشتراكي المتعارض أيدلوجياً مع تطلعات الحركات الإسلامية ، ونتيجة لذلك اتبع سياسة ممنهجة ضدها من خلال زج أغلب قادتها في السجون والمعتقلات .

❖ تمكنت الحركات الإسلامية من إيجاد معارضة داخلية وبدعم خارجي من قيادة انقلابات عسكرية عدة ضد النظام أثّرت سلباً في أوضاع البلاد .

❖ تيقّنت قيادات الحركات الإسلامية أن الانقلابات العسكرية لا تجدي نفعاً ضد النظام الذي يمتلك جيشاً يدين معظم قادته بالولاء لرئيس السلطة ، مما دفعها إلى إيجاد جو يمكنها من التصالح مع النظام الذي بدأت ترتفع لديه النبرة الدينية

وتوصّل إلى قناعة استيعاب قادة الحركات الإسلامية في ضمن أجهزة الدولة وإنهاء الخطر الذي كان يهدده بالزوال في أي لحظة ، ونتيجة لذلك عُقدت المصالحة الوطنية بين الطرفين عام ١٩٧٧ .

- ❖ أدت إحدى الحركات الإسلامية المتمثلة بجماعة الإخوان المسلمين دوراً كبيراً في دفع نميري إلى إعلان قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد عام ١٩٨٣ التي عُدَّت انتصاراً لتطلعاتها الهادفة إلى حكم البلاد على وفق مبادئ تلك القوانين الإسلامية ، مما زاد في تردي الأوضاع سوءاً .
- ❖ وقفت أغلب الحركات الاسلامية ضد قوانين الشريعة ؛ لأنها لا تصلح للتطبيق في مجتمع يمتاز بالتنوع في الديانات وغير مهيأ لتقبل تلك القوانين التي ماهي في الحقيقة إلا سياسة انتهجها النظام لكبح جماح معارضيه وإضفاء نوع من الغطاء الديني على شرعيته ، إلى جانب موقف الجنوب الرافض أصلاً لأي توجه إسلامي في ضمن قوانين البلاد ، فضلاً عن الموقف الإقليمي والدولي الرافض لها .
- ❖ حاول النظام استعطاف الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) من خلال السماح بتهجير يهود الفلاشا الأثيوبيين عبر الأراضي السودانية مقابل صفقة من الأموال والأسلحة .
- ❖ أدت سياسة نميري المتقلبة إلى انفجار الأوضاع الداخلية وقيام تظاهرات ضخمة وقفت قوى الجيش إلى جانبها ، وبذلك انتهت حقبة حكم جعفر نميري التي امتدت ستة عشر عاماً .

يمكننا القول : إن نجاح الحركات الإسلامية في قيادة البلاد يمكن أن يتحقّق من خلال الأمور الآتية :

١. تبني نهج إسلامي معتدل بعيداً عن إثارة النعرات الطائفية وهادف إلى تقريب طبقات المجتمع من خلال التعريف بأن النهج الإسلامي أداة في سبيل تحقيق السبل التي تضمن لجميع طوائف الشعب حياة كريمة ومتساوية في الحقوق والواجبات .

٢. إيجاد حل لمشكلة الجنوب من خلال استيعابهم في ضمن أجهزة الدولة بشكل فعلي وإعطائهم نوعاً من الحكم الذاتي المرتبط بالمركز مع حرية التعبير عن طقوسهم الدينية .

٣. عدم إقحام الدين في السياسة وتبني فكر معتدل من خلال الدعوة إلى ذلك عن طريق المنابر والجامعات والمعاهد والمدارس ووسائل الإعلام .

٤. توظيف الطاقات البشرية والعلمية بما من شأنه خدمة البلاد والقضاء على الأوضاع المتردية في البلاد .

٥. جعل مصلحة الشعب فوق مصلحة الأحزاب من أجل إيجاد قاعدة قوية متماسكة تمثل صمام الأمان لأي عمل من شأنه التأثير سلباً في وحدة الشعب وتماسكه .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً – الوثائق

– الوثائق العربية غير المنشورة

أ– ملفات البلاط الملكي العراقي المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد

ت	رقم الملف	رقم الوثيقة	عنوان الملف
١–	٣١١/٢٦٦٧	٧٩	تقرير وزارة الخارجية العراقية عن استقلال السودان ١٩٥٥/١٢/٢١ .
٢–	٣١١/٢٦٩٨	٩	تقرير وزارة الخارجية العراقية حول طرح الثقة بالحكومة السودانية ، ١٩٥٧/٢/٥ .
٣–	٣١١/٢٦٩٨	٦	تقرير وزارة الخارجية العراقية حول الوزارة السودانية الجديدة ، ١٩٥٨/٣/٣٠ .

ب– وثائق وزارة الخارجية العراقية

١- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (Rep25) إنصات إنكليزي (البي بي سي) ، نميري هل أصبحت أيامه معدودة ، ١ أيار ١٩٨٤ .

٢- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (Rep219) ، وفقاً للادعاء السوداني الرئيس نميري ستتم محاكمته في القاهرة عن دوره في تهجير يهود الفلاشا الأثيوبيين ، ٢١ أيار ١٩٨٦ .

٣- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T–P 243/13–66) ، السودان بعد الدكتاتورية والديمقراطية والاضطرابات ، (محدود التداول للغاية) ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦ .

٤- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (Rep175) ، خطر من السودان (محدود التداول للغاية) ، ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٥ .

٥- و. خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T-P244-42-21081) ، مفاوضات السلام بين إسرائيل ومصر (أيلول ١٩٧٨– آذار ١٩٧٩) ، ١٩٨٤/١٢/٣٠.

٦- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R:S244/70/660) ، الغزو الأمريكي – الصهيوني لمصر ، ١٩٨٣/٥/١٢ .

٧- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٤١١/٢٣٨ ، وثيقة رقم ٦ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول الاتفاقية المصرية السودانية ، ١٩٥٩/٩/٢٢ .

٨- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٤١١/٢٨٣ ، وثيقة رقم ٢٥ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية في الخرطوم حول الموقف السياسي في السودان ١٩٥٨/١١/١٣ .

٩- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٤١١/٢٨٣ ، وثيقة رقم ١٨ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول الانقلاب في السودان ، ١٩٥٩/٤/٨ .

١٠- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٣٨ ، وثيقة رقم ٢٧ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول مشروع حزب الشعب الديمقراطي لرئيس الدولة ، ١٩٥٨/٩/٢٨ .

١١- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T-P660/47/18) ، مقاطع من كتاب " **خيارات صعبة** " لسايروس فانس ، ١٩٨٤/٨/١١ .

١٢- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٤١/٢٨٣ ، وثيقة رقم ٨ ، تقرير وزارة الخارجية العراقية حول العلاقات المصرية السودانية ، ١٩٥٨/١٠/١٨ .

١٣- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٦٨ ، وثيقة رقم ٢٣ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول القضية المصرية والسودان ، ١٩٥٠/٣/٦ .

١٤- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٦٨ ، وثيقة رقم ١١، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول القضية المصرية، ١٩٥٠/٤/٥ .

١٥- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٦٨ ، وثيقة رقم ٣٨ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول تردي العلاقات بين مصر والسودان ، ١٩٥٥/٤/١٢ .

١٦- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٦٨ ، وثيقة رقم ٢٧ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية ، ١٩٥٥/٥/٤ .

١٧- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٥ ، وثيقة رقم ٥١ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول تقرير عام عن الحالة السياسية ، ١٩٥٣/٢/١ .

١٨- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٥ ، وثيقة رقم ٣٤ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الانتخابات في السودان ، ١٩٥٣/١١/٣٠ .

١٩- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٥ ، وثيقة رقم ٤٦ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الانتخابات في السودان ، ١٩٥٣/١١/٣٠ .

٢٠- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٦ ، وثيقة رقم ٧٩، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الانتخابات في السودان ، ١٩٥٣/١٢/١٣ .

٢١- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٣١١/٢٦٨٠ ، وثيقة رقم ٧٩ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول استقلال السودان ، ١٩٥٥/١٢/٢١ .

٢٢- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T-P 234/20) ، وجهة نظر من الخرطوم ، ١٩٨٧/٦/٢٤ .

٢٣- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ١٢ ، وثيقة رقم ١٣/٢/٩٤١ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول محاكمة الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين ، ١٩٥٤/١٢/٢ .

٢٤- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٢١ ، وثيقة رقم ع/١١/٤٠٣٦ ، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الإخوان المسلمين في السودان ، ١٩٥٧/٩/١١ .

٢٥- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R e p 56) ، السودان من اليأس إلى الأمل ، ٢ كانون الثاني ١٩٨٦ .

٢٦- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٥٧ ، وثيقة رقم س/١/٢٢٢ ، تقرير السفارة العراقية في الخرطوم إلى وزارة الخارجية العراقية ، ١٩٦٥/٦/١٠ .

٢٧- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R e p 64) ، السودان بعيداً عن الله ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٦ .

٢٨- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، إضبارة رقم ٢١٦ ، وثيقة رقم ١٤ ، تقرير السفارة العراقية في الخرطوم حول الانقلابات العسكرية ضد إبراهيم عبود ، ١٩٥٩/٩/٢٧.

٢٩- و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R-P 210/4/1/400) ، سياسة إسرائيل في إفريقيا الأهداف والاستراتيجية وأساليب التنفيذ ، ١٩٨٤/٤/١ .

٣٠- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٨/٢/٩٩٤ ذ ، وثيقة رقم ١٤، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول الأحداث في السودان، ١٩٥٤/١٢/٢٨ .

٣١- و . خ . ع ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، رقم الملف ٨/٢/٢١١١ ذ ، وثيقة رقم ٢٣، تقرير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول تعديل اتفاقية السودان ، ١٩٥٥/١٢/٤ .

ج- أرشيف مكتبة حركة الوفاق الوطني/قسم الوثائق

١- أ . م . ح . و . و ، العلاقات المتقلبة بين السودان وليبيا ، بغداد ، ١٩٧٦/٧/٦.

٢- أ . م . ح . و . و ، نميري واتفاق كامب ديفد ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٣- أ . م . ح . و . و ، السادات يعمل للعودة إلى الصف العربي عن طريق واشنطن ، ١٩٩١/٨/١٤ .

٤- أ . م . ح . و . و ، المحاولة الانقلابية الفاشلة في السودان ١٩٧٥ ، بغداد ، ١٩٧٥.

٥- أ . م . ح . و . و ، النص الحرفي للبيان الرابع للجبهة الوطنية المصرية ، ١٩٨٠/٨/١٩ .

٦- أ . م . ح . و . و ، السودان ، ما جاء في الصحف السودانية للفترة ١٨ إلى ١٩٧٨/١٠/٢٤ ، ١٩٧٨/١٠/٣٠ .

٧- أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم ٤٩٤٦/١/١ ، آخر تطورات الأوضاع السياسية في القطر السوداني ، ١٩٧٩/٦/٢٣ .

٨- أ . م . ح . و . و ، انشقاق حركة الإخوان المسلمون في السودان ، ١٩٨٢/١٠/١٠.

٩- أ . م . ح . و . و ، الحزب الشيوعي السوداني في بيان له حول الذكرى العشرين لاستقلال السودان ، ١٩٧٦/٤/٢٤ .

١٠- أ . م . ح . و . و ، تقرير العراقية في السودان للفترة المنتهية بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٦، في ١٩٧٤/٢/٢٦ ، بغداد ، ١٩٧٤ .

١١- أ . م . ح . و . و ، النميري يؤكد الحرص على تنفيذ الحكم الذاتي للجنوب ، ١٩٧٢/٣/٧ .

١٢- أ . م . ح . و . و ، نص البيان المشترك بين مصر والسعودية والسودان ، ١٩٧٦/٧/٢٠ .

١٣- أ . م . ح . و . و ، القصة الحقيقية لمحاولة المصالحة بين نميري والصادق المهدي، ١٩٧٧/٧/٢٩ .

١٤- أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم ١١٢٤٤/١ ، تلخيص تقرير متابعة سياسية ، ١٩٨١/٦/١١ .

١٥- أ . م . ح . و . و ، قضايا الساعة كما تعيش في فكر الرئيس نميري ، ١٩٧٨/٨/١٤ .

١٦- أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم ٩٥٥٢/١ ، ما جاء في الصحف السودانية للفترة من ٢٢ إلى ١٩٧٨/١١/٢٩ ، ١٩٧٨/١٢/٧ .

١٧- أ . م . ح . و . و ، تقرير حول أوضاع الإخوان المسلمين في السودان ، ١٩٨١/١٢/١٩ .

١٨- أ . م . ح . و . و ، قسم الوثائق والمعلومات ، أحداث السودان ، نشرة إخبارية ، براغ ، العدد (١٩- ٢٠) ، ١٩٧١ .

١٩- أ . م . ح . و . و ، قسم الوثائق والمعلومات ، حول أحداث السودان ، نشرة إخبارية ، براغ ، المجلد (٩) ، العدد (١٥- ١٦) ، ١٩٧١ .

٢٠- أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم (٢٦٦١٥) ، بيان حول محاكمة محمود محمّد طه ، ٧ شباط ١٩٨٥ .

٢١- أ . م . ح . و . و ، السودان في الصحافة العربية ، بغداد ، ١٩٧٩/٦/٣٠ .

٢٢- أ . م . ح . و . و ، ملاحظات حول تقرير عبد الخالق محجوب ، ١٩٧١/٨/٣٠ .

٢٣- أ . م . ح . و . و ، وثيقة رقم ١٧٦٣/٦ ، أحاديث للصادق المهدي ، ١٩٧٨/١٢/٢٨ .

٢٤- أ . م . ح . و . و ، انقلاب ٥ أيلول ١٩٧٥، بغداد ، ١٩٧٥ .

٢٥- أ . م . ح . و . و ، محاولة الانقلاب في السودان ، ١٩٧٥/٩/٥ .

٢٦- أ . م . ح . و . و ، تنسيق كامل بين مصر والسودان ، ١٩٧٩/١/٩ .

٢٧- أ . م . ح . و . و ، خطط الرئيس نميري للسودان ، ١٩٨١/١/٥ .

٢٨- أ . م . ح . و . و ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، ١٩٨٤/٤/٢١ .

٢٩- أ . م . ح . و . و، حول ترحيل الخبراء السوفييت من السودان،١٩٧٧/٦/١٢.

د- وثائق وزارة الخارجية السودانية

- جمهورية السودان الديمقراطية — وزارة الخارجية ، نص ما دار في المؤتمر الذي عقده الرئيس القائد جعفر محمّد نميري ، الرقم و خ/٣٦/ و/١/٢/ ب ، ١٩٧١/٧/٢٩.

- الوثائق الأجنبية غير المنشورة

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة

- F.O 93/2532, file No. Nfso 21/1, British Embassy to the foreign office, title: Sudanese foreign policy, 11 February 1980.

ب- الوثائق الأمريكية غير المنشورة

- U.S.S.D.E.I.F.A.1950-1954 Office Memorandum From Joseph Sweeney. U.S.Liason Officer in Khartoum to state Department, No.2581, Dated in June 27, 1952. Film (29).

- الوثائق العربية المنشورة

أ- وثائق ملف العالم العربي المحفوظة في المكتبة المركزية / جامعة بغداد

١- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ٦١٠١/٢ ، رقم الوثيقة ١٩١١ ، بيروت ، ١٤ شباط ١٩٧٩ .

٢- ملف العلم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١١٠٢/١ ، رقم الوثيقة ٦٦٣ ، بيروت ، ٨ حزيران ١٩٧٧ .

٣- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١١٠٢/٢ ، رقم الوثيقة ٦٦٤ ، بيروت ، ٨ حزيران ١٩٧٧ .

٤- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١١٠٢/٣ ، رقم الوثيقة ٦٧٠ ، بيروت ، ١٥ حزيران ١٩٧٧ .

٥- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١١٠٢/٤، رقم الوثيقة ٢٠١٩ ، بيروت ، ٦ تشرين الأول ١٩٨١ .

٦- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن - ١١٠٢/٥ ، رقم الوثيقة ٢٠٢٥ ، بيروت ، ١٣ تشرين الأول ١٩٨١ .

٧- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٣/١ ، رقم الوثيقة ٢٠٤٠ ، بيروت ، ٢٧ كانون الأول ١٩٨١ .

٨- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٤/١ ، رقم الوثيقة ١٦٧ ، بيروت ، ١ كانون الثاني ١٩٧٥ .

٩- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٤/٣ ، رقم الوثيقة ٩٧١ ، بيروت ، ٣٠ أيار ١٩٧٨ .

١٠- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٤/٤ ، رقم الوثيقة ٢٠٠٧ ، بيروت ، ٢٣ أيلول ١٩٨١ .

١١- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٥/٢ ، رقم الوثيقة ١٩١٦ ، بيروت ، ٣ حزيران ١٩٨١ .

١٢- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٥/٣ ، رقم الوثيقة ١٩٢١ ، بيروت ، ١٠ حزيران ١٩٨١ .

١٣- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٦/٢ ، رقم الوثيقة ١٩٧٣ ، بيروت ، ١٢ آب ١٩٨١ .

١٤- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٦/٣ ، رقم الوثيقة ١٩٧٨ ، بيروت ، ١٩ آب ١٩٨١ .

١٥- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٦/٦ ، رقم الوثيقة ٢٤٣٦ ، بيروت ، ١١ أيلول ١٩٨٤ .

١٦- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٦/٧ ، رقم الوثيقة ٢٤٣٧ ، بيروت ، ١١ أيلول ١٩٨١ .

١٧- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٧/٢، رقم الوثيقة ١٩٤٩ ، بيروت ، ١٥ تموز ١٩٨١ .

١٨- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٧/٣ ، رقم الوثيقة ١٩٥٤ ، بيروت ، ٢٢ تموز ١٩٨٨ .

١٩- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٧/٤ ، رقم الوثيقة ١٩٥٩ ، بيروت ، ٢٩ تموز ١٩٨٠ .

٢٠- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٣٠١/١ ، رقم الوثيقة ١٨٢١ ، بيروت ، ١٨ شباط ١٩٨١ .

٢١- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٣٠٢/١ ، رقم الوثيقة ١٨٩٥ ، بيروت ، ١٣ أيار ١٩٨١ .

٢٢- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٣٠٢/٢ ، رقم الوثيقة ١٨٩٩ ، بيروت ، ٢٠ أيار ١٩٨١ .

٢٣- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٣٠٢/٥ ، رقم الوثيقة ١٩٢٠ ، بيروت ، ١٠ حزيران ١٩٨١ .

٢٤- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٣٠٢/٦ ، رقم الوثيقة ١٩٢٤ ، بيروت ، ١٧ حزيران ١٩٨١ .

٢٥- ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١٩٠١/١ ، رقم الوثيقة ١٩٩٣ ، بيروت ، ١ أيلول ١٩٨١ .

ب– الوثائق العربية المنشورة والمطبوعات الحكومية

١- جمهورية السودان– الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الحكومات السودانية الوطنية ١٩٥٤– ٢٠٠٦ ، ط٣ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٧.

٢- جمهورية السودان ، وزارة الإعلام والشؤون الاجتماعية – مصلحة الإعلام والثقافة ، جمهورية السودان في العهد الديمقراطي ، د. م ، ١٩٦٨ .

٣- جمهورية السودان الديمقراطية ، رئاسة الجمهورية — الأمانة العامة ، النشاط الرئاسي للسيد رئيس الجمهورية جعفر محمد نميري ١٩٨٣- ١٩٨٤ ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٤- لجنة الإعلام والتوجيه السوداني ، مؤامرة الغزو الرجعي — الليبي للسودان ، منشورات لجنة الإعلام والتوجيه السوداني ، الخرطوم ، ١٩٧٦ .

٥- مجموعة وثائق الحزب الشيوعي السوداني ، المعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي ، هولندا – أمستردام ١٩٦١- ١٩٩٩ .

٦- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٧- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧ ، معهد الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٨ .

ثانياً ـ الكتب العربية والمترجمة

١- إبراهيم أحمد العدوى ، يقظة السودان ، ط٢ ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٢- إبراهيم البيومي غانم ، الفكر السياسي للإمام حسن البنا ، تقديم : المستشار طارق البشري ، ط١ ، مركز المدارات للأبحاث والنشر ، القاهرة ٢٠١٢ .

٣- أحمد إبراهيم الطاهر ، حركة التشريع وأصولها في السودان ، ط٢ ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، الخرطوم ، ١٩٩٦ .

٤- أحمد أبو سعدة ، جنوب السودان وآفاق المستقبل ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠ .

٥- أحمد البرديسي ، الملفات السرية للإخوان ، المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

٦- أحمد التجاني صالح أبو بكر ، الحركة الإسلامية السودانية بعد مسيرة ٥٠ عاماً ١٩٥٣- ٢٠٠٣ ، ط١ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٨.

٧- أحمد أمين ، المهدي والمهدوية ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٨- أحمد حمروش ، مصر والسودان كفاح مشترك ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٩- أحمد سعد محمدية ، ثورة مايو : فكراً واتجاهاً ورجالاً ، ط٢ ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٦٩ .

١٠- أحمد محمد الصادق الكاروري ، العلاقات السودانية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠- ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ٢٠٠٦.

١١- أسامة الغزالي حرب ، العلاقات المصرية — السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

١٢- إسحاق موسى الحسيني ، الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة ، ط١، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٢ .

١٣- أمين اسبر ، إفريقيا والعرب ، ط١ ، دار الحقائق للنشر، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٤- ب. م هولت ، المهدية في السودان ، ترجمة : جميل عبيد ، دار الفكر العربي للنشر ، د. م ، ١٩٧٨ .

١٥- بابكر حسن مكي ، النميري الإمام والروليت : أسرار ١٦ سنة من حكم المشير للسودان ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، د. ت .

١٦- بيتر ودوارد ، السودان الدولة المضطربة ١٨٩٨- ١٩٨٥ ، ترجمة : محمد علي جادين ، الخرطوم ، ٢٠٠١ .

١٧- التجاني الطيب بابكر ، البحث عن الإسلام في السودان ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ٢٠٠٥ .

١٨- التجاني عبد القادر وآخرون ، مراجعات الحركة الإسلامية السودانية : عشرون عاماً في السلطة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

١٩- توفيق المديني ، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٢ .

٢٠- تيم نبلوك ، صراع السلطة والثورة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة ، ترجمة : الفاتح التجاني ومُحَمَّد علي جادين ، ط١ ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٩٠ .

٢١- ثناء فؤاد عبد الله ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

٢٢- جراهام ف . توماس ، السودان الصراع من أجل البقاء ١٩٨٤- ١٩٩٣ ، ترجمة : الزبير الطيب المنصور ، دار الفرجاني للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٣- جرجيس فتح الله ، نظرات في القومية العربية مداً وجزراً حتى عام ١٩٧٠ ، ج٣ ، ط١ ، دار أراس للطباعة والنشر ، أربيل ، ٢٠٠٤ .

٢٤- جلال يحيى ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ، ١٩٩٩ .

٢٥- جون يونغ ، السودان صراعات المصالح ورهانات المصير ، ترجمة : أحمد جمال أبو الليل ، ط١ ، مكتب سطور للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

٢٦- حاتم أبو غزالة ، كامب ديفيد تسوية أم تصفية ، مطابع دار الشعب ، عمان ، د. ت.

٢٧- حسن الترابي ، الحركة الإسلامية في السودان ، دار القلم ، الخرطوم ، ١٩٨٨ .

٢٨- حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩- ١٩٨٥ تاريخها وخطابها السياسي ، ط١ ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٩٩ .

٢٩- ــــــــــــــ ، الحركة الطلابية السودانية بين الامس واليوم ، دار الفكر ، الخرطوم ، د. ت .

٣٠- حيدر إبراهيم علي ، أزمة الإسلام السياسي الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجاً ، ط١ ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٣١- ــــــــــــــ ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٣٢- ــــــــــــــ ، الديمقراطية في السودان ، ط١ ، الحضارة للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

٣٣- حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، ط١ ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٣٤- رحيم هادي الشمخي ، من ملفات العملاء ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١ .

٣٥- روبرت أو . كولينز ، تاريخ السودان الحديث ، ترجمة : مصطفى مجدي الجمال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

٣٦- سامية الهادي النقر ، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسي في السودان ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٣٧- سبنسر تريمنجهام ، الإسلام في السودان ، ترجمة : محمد فؤاد عكود ، مطابع المجلس الأعلى للآثار ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٣٨- السر أحمد سعيد ، السيف والطغاة القوات المسلحة السودانية دراسة تحليلية ١٩٧١- ١٩٩٥ ، ط٢ ، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٣٩- سرحان غلام حسين العباسي ، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣- ٢٠٠٩ ، دراسة تاريخية وثائقية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩٦) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ .
٤٠- سلاطين باشا ، السيف والنار في السودان ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة، ٢٠١٢ .
٤١- سلمى حسن العطا مُحَمَّد رحمة ، الحركة الإسلامية في السودان تجربة الحكم والانقسام في عام ٢٠٠٠ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٨
٤٢- السني بانقا ، أضواء على النظام القبلي والإدارة في السودان ، المطبعة الحكومية ، الخرطوم ، ١٩٦٠ .
٤٣- السودان ثورة وشهداء ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٧١ .
٤٤- سيد نميري ، التخطيط الاقتصادي في السودان ، دار جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٧٨ .
٤٥- سيرجي سمر نوف ، دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي ، ترجمة : هنري رياض ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٤ .
٤٦- شمس الهدى إبراهيم إدريس ، التدخل الإسرائيلي في السودان كيف ولماذا ، ط١ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٥ .
٤٧- الصادة الهادي المهدي ، صفحات من تاريخ الأنصار السياسي : مجزرة الجزيرة آبا الهجرة وأحداث الكرمك ١٩٧٠ ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١.
٤٨- صباح محمود مُحَمَّد ، الفلاشة والعلاقات العربية الصهيونية – الأثيوبية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية – سلسلة الأرشيف والتوثيق ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٥ .

٤٩- صلاح الدين علي الشامي ، السودان (دراسة جغرافية) ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٢.

٥٠- صلاح عبد اللطيف ، عشرة أيام هزت السودان ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٥١- ضرار صالح ضرار ، تاريخ السودان الحديث ، ط٣ ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٨ .

٥٢- طارق أحمد أبو بكر ، ٣ أيام هزت العالم ، ط١ ، دار كامبردج للنشر ، لندن ، ٢٠٠٣ .

٥٣- طارق أحمد عثمان ، تاريخ الختمية في السودان ، منشورات دار سانقا والخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٩٩ .

٥٤- الطاهر محمد علي البشير ، جذور الوحدة الوطنية في السودان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الآداب ، الخرطوم ، ١٩٨٠ .

٥٥- عاطف السيد ، من سيناء إلى كامب ديفيد ١٩٦٧– ١٩٧٩ ، دار عطبرة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٥٦- عامر العقاد ، وجاء مايو : دراسة للكفاح الوطني السوداني ، ط١ ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت ، ١٩٧٢ .

٥٧- عبادة العلي سري الدين ، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي ، ط١ ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٩٨ .

٥٨- عبد التواب مصطفى ، ملحمة الجنوب (قصة الديمقراطية في السودان إبان ثورة مارس/أبريل ١٩٨٥) ، مطابع الأخبار، القاهرة ، ١٩٨٩ .

٥٩- عبد الرحمن أحمد المهدي ، حكايات عن الزعيم الإنسان إسماعيل الأزهري ، الخرطوم ، ٢٠٠٣ .

٦٠- عبد السلام إبراهيم البغدادي ، العلاقات الأثيوبية الصهيونية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، بغداد ، ١٩٨٧ .

٦١- ـــــــــــ ، اليهود في أثيوبيا (الفلاشا) في ضوء عملية التهجير الأخيرة ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥ .

٦٢- ـــــــــــ ، السودان المعاصر ، السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ .

٦٣- عبد السلام بدوي ، التطورات السياسية والاقتصادية في العالم العربي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

٦٤- عبد العزيز كامل ، دراسات في الجغرافية البشرية للسودان ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٦٥- عبد العظيم رمضان ، حرب أكتوبر في ملحمة التاريخ ، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٦٦- عبد الغني أحمد إدريس، الدعوة للديمقراطية والإصلاح في السودان: الإسلاميون.. أزمة الرؤيا والقيادة ، ط١ ، مؤسسة سنار الثقافية ، لندن ، ٢٠١٢ .

٦٧- عبد الغني عبد الله خلف ، مستقبل إفريقيا السياسي ، ط٢ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، د. م ، ١٩٦١ .

٦٨- عبد القادر إسماعيل ، سنوات السلام في السودان : اتفاقية أديس أبابا ، الخرطوم ، ٢٠٠١ .

٦٩- عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان من مايو ١٩٦٩- أبريل ١٩٨٥ ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، ١٩٩٥ .

٧٠- ـــــــــــ ، دستور السودان علماني أم إسلامي دراسة في الصراع الذي دار في المدة (١٩٥٦- ١٩٨٥) ، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٨ .

٧١- عبد الله أبو إمام ، جعفر نميري والصراع حول السلطة ١٩٦٩- ١٩٧٣ ، ط١ ، دار الأصفهاني للطباعة بجدة ، السعودية ، ١٩٩٠ .

٧٢- عبد الله فهد النفيسي ، الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية ، ط١ ، آفاق للنشر والتوزيع ، الكويت ، ٢٠١١ .

٧٣- عبد المنعم الغزالي ، الشفيع أحمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية السودانية ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٢ .

٧٤- عبد الوهاب الأفندي ، الثورة والإصلاح السياسي في السودان ، منتدى ابن رشيد ، لندن ، ١٩٩٥ .

٧٥- عبد الوهاب الأفندي وآخرون ، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٢ .

٧٦- عبدة مختار موسى ، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

٧٧- عبدة مختار موسى وآخرون ، الحركات الإسلامية في الوطن العربي ، المجلد الثاني ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣ .

٧٨- العجب أحمد الطريفي ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، مجلس دراسات الحكم الإقليمي ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٨ .

٧٩- عصام عبد الفتاح ، جعفر نميري الديكتاتور الذي حلم بأنه يطير فحط على كرسي الحكم ، دار الكنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٨٠- عمرو الشوبكي وآخرون ، أزمة الإخوان المسلمين ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .

٨١- يونس أجاوين و أليكس دوفال ، عندما يحل السلام موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان ، ترجمة : سيد أحمد علي بلال وآخرين ، مركز القاهرة ، ٢٠٠١ .

٨٢- غازي صلاح الدين العتباني وآخرون ، مستقبل الحركات الإسلامية ، مركز التنوير المعرفي ، الخرطوم ، ١٩٩٨ .

٨٣- فتحي الضوء مُحَمَّد ، محنة النخبة السودانية ، مطابع سجل العرب ، د. م ، ١٩٩٣.

٨٤- فؤاد مطر ، الحزب الشيوعي السوداني نحروه أم انتحر ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ .

٨٥- ________ ، المصالحة الوطنية الأولى انتكسوها أم انتكست ، تقديم : مُحَمَّد الحسن أحمد ، دار الناشر العربي الدولي ، الخرطوم ، د. ت .

٨٦- قضايا شرق أوسطية ، ط١ ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ١٩٩٩ .

٨٧- كولين ماكيفدي ، أطلس التاريخ الإفريقي ، ترجمة : مختار السويفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ .

٨٨- لبابة الفضل عبد الحميد ، تجربة الإسلاميين في إدارة التنوع في السودان ، الخرطوم ، ٢٠١٢ .

٨٩- لطفي جعفر فرج ، جعفر مُحَمَّد نميري ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥ .

٩٠- ماجد محي غزاي ، التاريخ السياسي في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى حكم التبشير ، ط١ ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ .

٩١- مجدي أحمد حسين ، من كامب ديفيد إلى مدريد ، د. م ، ٢٠٠٣ .

٩٢- مجدي حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٩٣- محجوب زيادة ، الإسلام في السودان ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
٩٤- المحجوب عبد السلام ، الحركة الإسلامية السودانية دائرة الضوء — خيوط الظلام ، لندن ، ٢٠٠٠ .
٩٥- محسن عوض ، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الأمة العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .
٩٦- مُحَمَّد إبراهيم أبو سليم ، أدباء وعلماء ومؤرخون في تاريخ السودان ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ .
٩٧- __________ ، الحركة الفكرية في المهدية ، ط٣ ، دار جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٨٩ .
٩٨- __________ ، بحوث في تاريخ السودان ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢ .
٩٩- مُحَمَّد أبو القاسم حاج حمد ، الثورة .. والثورة المضادة في السودان ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٩ .
١٠٠- __________ ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، ط١ ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .
١٠١- مُحَمَّد أحمد البادي ، الشريف يوسف حسين الهندي : أسرار وخفايا ، ط١ ، دار الإنقاذ للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٩ .
١٠٢- مُحَمَّد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣.
١٠٣- مُحَمَّد الخير عبد القادر ، نشأة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان ١٩٤٦-١٩٥٦، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٩٧ .
١٠٤- مُحَمَّد بن المختار الشنقيطي ، الحركة الإسلامية في السودان — مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٢ .

١٠٥- محمد جلاء إدريس ، يهود الفلاشا أصولهم ومعتقداتهم وعلاقاتهم مع إسرائيل ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٠٦- محمد جلال كشك ، رحلة في منابع مايو ، ط١ ، د. م ، ١٩٧٧ .

١٠٧- محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١- ١٩٨٥ ، ط١ ، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩٢ .

١٠٨- ________ ، الإمام المهدي محمد أحمد بن عبد الله (١٨٤٤- ١٨٨٥) ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢ .

١٠٩- ________ ، تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠- ١٩٥٥) ، شركة الأول للطباعة ، الخرطوم ، ٢٠٠٢ .

١١٠- ________ ، معالم تاريخ الحزب الشيوعي السوداني في نصف قرن ١٩٤٦- ١٩٩٦ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٩٩ .

١١١- ________ ، الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب ٢٥ مايو ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .

١١٢- محمد سعيد محمد الحسن ، عبد الناصر والسودان ، دار مديدلايت المحدودة للنشر ، القاهرة ، د. ت .

١١٣- محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ترجمة : هنري رياض وآخرين ، دار النهضة المصرية للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١١٤- ________ ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠- ١٩٦٩ ، ترجمة : هنري رياض وآخرين ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٨٠ .

١١٥- محمد محجوب مالك ، المقاومة الداخلية للحركة المهدية (١٨٨١-١٨٨٩) ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧ .

١١٦- محمد محمد أحمد كرار ، الانقلابات العسكرية في السودان ، المطبعة العسكرية ، الخرطوم، ١٩٨٨ .

١١٧- محجوب عمر باشري ، معالم تاريخ السودان ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ .
١١٨- مُحَمَّد محمود السروجي ، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
١١٩- محمود شاكر ، السودان ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨١ .
١٢٠- محمود قلندر ، السودان ونظام الفريق عبود (١٩٥٨- ١٩٦٤) ، ط١ ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ٢٠١٢ .
١٢١- مختار عجوبه ، قادة السودان وآفة النسيان ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٨٨ .
١٢٢- مدثر عبد الرحيم ، الإمبريالية والقومية في السودان ١٨٩٩- ١٩٥٦ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ .
١٢٣- مصطفى بكري ، قصة الثورة في السودان ، دار عماد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٥.
١٢٤- المكاشفي طه الكباشي ، تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان بين الحقيقة والإثارة ، ط٢ ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
١٢٥- مكي شبيكة ، السودان عبر القرون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ .
١٢٦- منصور خالد ، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام : قصة بلدين ، ط١ ، دار تراث ، لندن ، ٢٠٠٣ .
١٢٧- ________ ، النخبة السودانية وإدمان الفشل ، ج٢ ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
١٢٨- ________ ، السودان والنفق المظلم قصة الفساد والاستبداد ، شركة ميلتا ، لندن ، ١٩٨٥ .

١٢٩- ____________ ، الفجر الكاذب نميري وتحريف الشريعة ، ط١ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٣٠- منى حسين عبيد ، الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والمواقف ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

١٣١- الميجر إف. أر. ونجنت، المهدية والسودان المصري، ترجمة: محمد المصطفى حسن ، ط١ ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ٢٠٠٩ .

١٣٢- نجدة فتحي صفوة ، العرب في الوثائق البريطانية ، ط١ ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩٢ .

١٣٣- نوال عبد العزيز مهدي راضي ، مصر والسودان في مفترق طرق ١٩٥٣- ١٩٥٦، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

١٣٤- هنري رياض ، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السوان ، ط٢ ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .

١٣٥- وليد الطيب ، مراجعات الحركة الإسلامية السودانية ، تقديم : حسن مكي ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .

١٣٦- وليد محمد سعيد الأعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية : انقلاب الفريق إبراهيم عبود ١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٥ .

١٣٧- اليعازر بعيري ، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي (إسرائيليون وعرب) ، ترجمة : بدر الرفاعي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ١٩٩٢ .

١٣٨- يوسف الشريف ، السودان وأهل السودان أسرار السياسية وخفايا المجتمع ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١٣٩- يوسف عبد الله صايغ ، اقتصاديات العالم العربي — التنمية منذ عام ١٩٤٥ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ .

١٤٠- يوسف محمد بشارة ، حول قيام التنظيم الشعبي لثورة مايو السودانية ، ط١ ، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٠ .

ثالثاً ـ المصادر الأجنبية

1- Abdullahi Ali Ibrahim, Decolonizing the Judiciary and Islamic Renewal In the Sudan, 1898 - 1985, Brill, 2008.
2- Amir H. Idris, Conflict And Politics Of Identity in Sudan, Palgrave Macmillan, New York, 2005.
3- Edgar O'Ballance, Sudan, Civil war and Terrorism (1956 - 1999), London, 2000.
4- Helen Chapin Metz, Sudan a country Stuntry Library Congress, U.S.A., 1991.
5- Joseph R. Oppony, Sudan, Infobase Publishing, New York, 2000.
6- K.D.D Henderson, Sudan Republic, New York, 1965.
7- Mahasin Abdel Gader Al – Safi, The Nationalist Movement in The Sudan, Khartoum University Press, 1989.
8- Mohammed Beshir Hamid, The Politice of National Reconciliation in The Sudan, Center For Content Porary Arab Studies, Georgetown University, 1984.
9- P.M. Holt, A history of the Sudan from the coming of Islam to the Present day, 4 edition, Longman, London and New York, 1988.
10- Peter K.Bechtold, Bolitics in the Sudan, Prager Publishers, New York, 1976.
11- Taisier Mohamed Ali, The cultivation of Hunger state and Agriculture in Sudan, University press, Khartoum, 1989.
12- W.J.Berridge, Civil Uprisings in Modern Sudan The 'Khartoum Springs' of 1964 and 1985, New York, 2015.

رابعاً ـ الرسائل والأطاريح الجامعية (غير المنشورة)

أ- الرسائل والأطاريح العربية

١- ابتسام محمود جواد ، الأوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩- ١٩٨٥ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

٢- أجه كبر جودة يحيى ، الشورى في فقه الحركة الإسلامية السودانية ١٩٨٩- ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الدراسات الإسلامية ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٧.

٣- بشرى راضي غضبان ، الاتحاد الاشتراكي وأثره السياسي في السودان ١٩٧٢ – ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥.

٤- تغريد ذنون يونس ، موقف مصر من الانقلابات العسكرية في السودان ١٩٦٩ – ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢ .

٥- ثائرة عبد الكريم جعفر علي التميمي ، عبد الله التعايشي ودوره السياسي في السودان ١٨٨٥- ١٨٩٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٨.

٦- رغيد هيثم منيب ، الإخوان المسلمون في السودان ١٩٤٤- ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١٠ .

٧- ساجد أحمد عبل العائدي ، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية ١٩٥٨- ١٩٨٩، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

٨- شيرين إبراهيم النور صديق ، تاريخ الحركة السياسية السودانية ١٩٥٢- ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، ٢٠١٢ .

٩- عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن ، قضية إسلامية الدستور والقوانين في السودان ١٩٥٥- ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ٢٠١٠ .
١٠- عدنان عبد الله متعب عبيدات ، السودان في عهد إبراهيم عبود ١٩٥٨- ١٩٦٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٩٧.
١١- علي عطا الله محمد كاظم ، التحولات السياسية في السودان ١٩٦٩- ١٩٨٩ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٥ .
١٢- مصطفى أحمد مصطفى العبيدي ، أصولية العلاقة بين الدين والدولة في الفكر الأصولي الإسلامي المعاصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ .
١٣- منى حسين عبيد الشمالي ، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .
١٤- ندى حسين علي حمد الجبوري ، حزب الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي "سانو" ١٩٥٨- ١٩٧٢ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ .
١٥- هشام بابكر محمد أحمد علوب ، المصالحات الوطنية في السودان في الفترة ١٩٧٢- ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٦ .
١٦- واحد عمر محي الدين ، العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية ١٩٧٤- ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

١٧- وفاء وليد حسين العزاوي ، اللورد كتشنر ودوره السياسي والعسكري في مصر والسودان ١٨٩٦ – ١٩١٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .

١٨- وليد سالم محمد ، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢.

ب- الأطاريح الأجنبية

1- Dhaher Jasim Mohammad, The Contribution of Saved ' Ali al-Mi rghani Leader of The Khatmiyya to The Political Evolution of The Sudan 1884 – 1968, Thesis For The Degree of The Doctor of Philosophy, Exeter University, 1985.

2- Mustafa A. Abdel Wahid, The Rise Of The Islamic Movement In Sudan 1945-1989, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Auburn University, 2008.

3- Jeffrey Adam Sachs, Law and The Structure Of Authoritarian Rule: Knowledge Sovereignty And Judicial Power in Sudan 1898 - 1985, (Degree of Doctor), Institute of Islamic Studies, McGill University Montreal, Quebec, Canada, 2014.

4- Kobayashi Masaki, The Islamist movement in Sudan: the impact of Dr Hassan al-Turabi's personality on the movement, thesis towards the degree of Doctor of Philosophy (PhD) in Middle East Politics, Durham University, 1997.

خامساً ـ المذكرات الشخصية العربية والمترجمة

١- أمين التوم ، ذكريات ومواقف في طريق الحركة السودانية ١٩١٤- ١٩٦٩ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .

٢- أنور السادات ، قصة حياتي ، ط١ ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٣- جيمس روبرتسون ، السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال ، ترجمة : مصطفى عابدين الخانجي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٤- جيمي كارتر ، مذكرات جيمي كارتر ، ترجمة : شبيب بيضون ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٥- حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، مطابع الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٦- حسن الطاهر رزق ، السودان إلى أين ، ط١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٧٢ .

٧- حسن مكي محمد أحمد ، قصتي مع الحركة الإسلامية ، ط١ ، شركة المطابع السودانية للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ .

٨- خليل إلياس ، كوبر هاجن والذكريات ، تقديم : محجوب عثمان ، ط١ ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٩- عبد الرحمن المهدي ، مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

١٠- عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ج١ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، د. ت .

١١- عبد الله رجب ، مذكرات غبش ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، الشارقة ، ١٩٨٦ .

١٢- الفريق سعد الدين الشاذلي ، مذكرات حرب اكتوبر ، ط٤ ، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية ، سان فرانسيسكو ، ٢٠٠٣ .

١٣- مذكرات المهندس مرتضى أحمد إبراهيم ، الوزير المتمرد ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، د. ت .

١٤- محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في كامب ديفيد ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٥- محمد أحمد محجوب وعبد الحليم محمد ، موت دنيا ، ط٢ ، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم ، ١٩٨٦ .

١٦- محمد سليمان ، مذكرات نائب سوداني ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٨ .

١٧- محمد عثمان الدرويدي ، مذكراتي (١٩١٤- ١٩٥٨) ، مطبعة التمدن ، الخرطوم ، ١٩٦١ .

١٨- مذكرات ايلي زعيرا رئيس المخابرات الإسرائيلية ، حرب يوم الغفران ، ترجمة : توحيد حمدي ، ط١ ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ١٩٩٦ .

١٩- مذكرات جورج دبليو بوش ، قرارات مصيرية ، ط٢ ، ترجمة : سناء حرب ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ .

٢٠- مذكرات ضياء الدين داود ، سنوات عبد الناصر أيام السادات ، ط١ ، دار الخيال ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٢١- مذكرات علي عشماوي ، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، د. ت .

٢٢- مذكرات محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ط١ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة، ١٩٨٤ .

سادساً ـ البحوث والمقالات

أ- البحوث والمقالات العربية والمترجمة

١- ١٥ سنة على ثورة مايو ، مجلة الرسالة ، العدد (١٠٩٠) ، الكويت ، ١٩٨٤ .

٢- إبراهيم أحمد نصر الدين ، الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٦٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٣- أحاديث التضامن ، نص رسالة الرئيس جعفر نميري إلى وزرائه وكبار المسؤولين في الدولة في شأن الامتناع عن تناول الخمور ، مجلة التضامن ، العدد (٣١) ، فرنسا ، ١٩٨٣ .

٤- أحمد الأمين البشير ، العلاقة بين السياسة والدين في السودان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٧٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٥- الإخوان المسلمون يركبون الموجة والاتحاد الاشتراكي يتفرج ، مجلة التضامن ، العدد (٢٤) ، فرنسا ، ١٩٨٣ .

٦- أسماء عبد الرحيم ، مايو سجل العنف ، مجلة الدستور، العدد (٣٠٦) ، لندن ، ١٩٨٥ .

٧- ـــــــــــ ، ملاحظات حول الثورة التشريعية في السودان ، مجلة الدستور ، العدد (٣١٢) ، لندن ، ١٩٨٣ .

٨- إعدام زعيم الإخوان الجمهوريون يطرح أكثر من سؤال ، مجلة التضامن ، العدد (٩٤) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٩- انتهاء شهر العسل بين نميري والإخوان ، مجلة الرسالة ، العدد (١١٣١) ، الكويت ، ١٩٨٥ .

١٠- انقلاب مفاجئ يقوده نميري في السودان ، مجلة اليقظة ، العدد (٩٠٩) ، الكويت، ١٩٨٥ .

١١- أيمن السيد عبد الوهاب ، جنوب السودان وقضية الحكم والدولة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١١) ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

١٢- بدر الدين مدثر ، المؤامرة على الإسلام أن تحكم باسمه سلطة دينها الفساد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٥٦٠) ، لندن ، ١٩٨٥ .

١٣- التجربة الديمقراطية الثانية في السودان ، مجلة الدستور ، العدد (٣٩٠) ، لندن ، ١٩٨٥ .

١٤- بنك فيصل الإسلامي في السودان ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (١٣٢) ، فرنسا، ١٩٨٥ .

١٥- تجديد ولاية نميري ، مجلة الرسالة ، العدد (١٠٣٨) ، الكويت ، ١٩٨٣ .

١٦- تطبيق الشريعة بين الواقع والطموح ، مجلة التضامن ، العدد (٧٩) ، فرنسا ، ١٩٨٤.

١٧- جان غيراس ، النميري يتستر بالدين ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٦١) ، فرنسا، ١٩٨٣ .

١٨- جمال محمد السيد ضلع ، الأزمة السياسية في السودان بين طموح السياسات وواقع الممارسات ، مجلة دراسات معاصرة في التنمية وبناء القدرات الإفريقية ، العدد (٣) ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ .

١٩- حسن الترابي للتضامن ، القوانين الإسلامية مبادرة رئيس تجاوباً مع رغبة شعب ، مجلة التضامن ، العدد (٣٣) ، فرنسا ، ١٩٨٣ .

٢٠- حسن الحاج علي أحمد ، الجيش والسلطة في السودان ، مجلة سياسات عربية ، العدد (٢٤) ، الخرطوم ، ٢٠١٧ .

٢١- حسين السيد حسين ، معاهدة السلام المصرية -- الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وأثرها على دور مصر الإقليمي ، مجلة دراسات تاريخية ، العددان (١١٧- ١١٨) ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٢٢- حسين حامد حسين مشيكة ، التجربة الفيدرالية في السودان بالتركيز على ولايتي الخرطوم وغرب كردفان (١٩٩١- ٢٠٠١) ، مجلة الدراسات السودانية ، المجلد (١٦) ، العدد (٧) ، الخرطوم ، ٢٠١٠ .

٢٣- حسين شعلان ، النميري يستكمل حلقات الأزمة ، مجلة اليوم السابع ، العدد (٣٨) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٢٤- حيدر إبراهيم علي ، إخفاق الحركة الإسلامية في السودان ، مجلة الديمقراطية ، العدد (٥٤) ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

٢٥- دكتاتورية عبود سقطت بانتفاضة شعبية ، مجلة الأسبوع العربي ، العدد (١٣٤٠) ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٢٦- ذاكر محي الدين عبد الله ، محمود مُحَمَّد طه دراسة تاريخية في نشاطه وفكره السياسي في السودان ، مجلة آداب الرافدين ، العدد (٦٣) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل، ٢٠١٢ .

٢٧- الرئيس نميري لأكتوبر ، حقيقة الأوضاع الداخلية في السودان ، مجلة اكتوبر، العدد (٣٩٧) ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٨- سرحان غلام حسين ، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير جعفر مُحَمَّد نميري ١٩٦٩- ١٩٨٥ ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٣٠) ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ .

٢٩- السعودية — السودان ضمانات لنجاح القمة ، مجلة الأسبوع العربي ، العدد (١٢٥٧) ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٣٠- سقوط نميري مسألة وقت فمن يكون البديل ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٩٣) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٣١- السودان والإخوان ، مجلة الصياد ، العدد (٢١٠٨) ، لبنان ، ١٩٨٥ .

٣٢- السودانيون يفعلونها ثانية ، مجلة التضامن ، العدد (١٠٥) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٣٣- شكوك وتحديات تعترض وعد العسكريين بالتنازل عن السلطة ، مجلة التضامن ، العدد (١٠٨) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٣٤- الصادق المهدي ، ثلاثة أعوام في خمسينات القرن ، مجلة التضامن ، العدد (٢٦) ، لندن ، ١٩٨٣ .

٣٥- __________ ، سنطبق الشريعة في ظل الحرية والديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٣٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٣٦- صلاح التجاني حمودي والأمير محمد عثمان أبو قرجة ، السنوسية والمهدية ، مجلة الدراسات السودانية ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٩ .

٣٧- الطيب زين العابدين ، تجربة الحركة الإسلامية في السودان ، مجلة قضايا شرق أوسطية ، العدد (١٦) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ١٩٩٩ .

٣٨- عادل رضا ، اعترافات المتآمرين في محاولة غزو السودان ، مجلة آخر ساعة ، العدد (٢١٧٨) ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٣٩- __________ ، لماذا عقدت اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان ، مجلة آخر ساعة ، العدد (٢١٧٩) ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٤٠- عبد السلام إبراهيم البغدادي وآخرون ، الحركات الإسلامية المعاصرة في منطقة القرن الإفريقي ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (١٠٧) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

٤١- عبد الغفار محمد أحمد ، السودان وديناميكية التنوع : محاولة في استطلاع مستقبل قطر عربي – إفريقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٨٣) ، مركز الدراسات الدولية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٤٢- ________ ، في مواجهة الآخر : الجبهة الإسلامية القومية والأحزاب الطائفية والعلمانية السودانية ، مجلة المستقبل العربي ، المجلد (٣٢) ، العدد (٣٦٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

٤٣- عبد الوهاب الأفندي ، السلام الصعب في السودان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٨٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

٤٤- عبده مختار موسى ، تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٢٦) ، بيروت ، ٢٠١٠ .

٤٥- عثمان ميرغني ، الشيوعيون – والإخوان والمسلمون ، مجلة التضامن ، العدد (١١٢) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٤٦- عدنان بدر ، نميري يلعب ورقته الأخيرة ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٢٤) ، فرنسا ، ١٩٨٣ .

٤٧- عطا محمد زهرة ، حول هجرة يهود الفلاشا إلى فلسطين المحتلة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٧٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٤٨- عودة الابن غير الضال ، مجلة التضامن ، العدد (٨٠) ، فرنسا ، ١٩٨٤ .

٤٩- غراهـام تومـاس ، تقلـب في السـجون والمعـتقلات وقـادر علـى التعامـل مـع الأزمات ، مجلة التضامن ، العدد (١٥٩) ، فرنسا ، ١٩٨٦ .

٥٠- ـــــــــــ ، هموم بيت المهدي ، مجلة التضامن ، العدد (١٥٥) ، فرنسا ، ١٩٨١.

٥١- فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، البرلمان السوداني الأول وتقرير المصير ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد (١٥) ، العدد (٤) ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ .

٥٢- فتح الرحمن محجوب ، قوانين الشريعة الإسلامية : الإخوان انقسموا حولها والأمة والاتحاديون مع المبدأ وليس التطبيق ، مجلة التضامن ، العدد (١١٧) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٥٣- فتحـي علـي حسـين ، مشـكلة الجنـوب والتطـورات الأخـيرة في السـودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٠) ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٥٤- فتحي فرج ، الإدارة السودانية في محك الاختبار ، مجلة اقرأ ، العدد (٥٦٦) ، قطر ، ١٩٨٦ .

٥٥- فؤاد مطر ، الإسلام المحايد في السودان ، مجلة التضامن ، العدد (٣٢) ، فرنسا ، ١٩٨٣ .

٥٦- كمال دقيل فريد ، استقلال السودان ، مجلة التضامن ، العدد (٤١) ، لندن ، ١٩٨٤.

٥٧- مـا الـذي حـدث في السـودان ولمـاذا وقـع الطـلاق بـين نمـيري والإخـوان ، مجلة النهضة ، العدد (٩٠٧) ، الكويت ، ١٩٨٥ .

٥٨- ماذا يجري في السودان ، مجلة الرسالة ، العدد (١٠٨٧) ، الكويت ، ١٩٨٤ .

٥٩- مجدي علي عطية ، وثائق خاصة بالملف أديس أبابا ١٩٧٢ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩١) ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٦٠- محمد خيري ، الرئيس نميري يحدد مسار العمل الوطني في المرحلة القادمة ، مجلة آخر ساعة ، العدد (١٢٥١٥) ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٦١- محمد رضا فودة ، صراع المشاكل في إفريقيا مشكلة جنوب السودان (العوامل الداخلية) ، مجلة الدفاع ، العدد (١٤٥) ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٦٢- مرسي نوشي ، لماذا انقلب نميري على الإخوان ، مجلة الوطن العربي ، العدد (٤٢٣) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٦٣- ________ ، الأحزاب السودانية في المرحلة الانتقالية ، مجلة الوطن العربي ، العدد (٤٣٧) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٦٤- مزمل سلمان غندور ، قصة الجيش والسلطة في السودان ، مجلة التضامن ، العدد (١٥٢) ، فرنسا ، ١٩٨٦ .

٦٥- منى حسين عبيد ، النظام الانتخابي في السودان ١٩٥٣ – ٢٠٠٠ ، مجلة الأستاذ ، المجلد (٢) ، العدد (٢٠٧) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ .

٦٦- نائب الرئيس السوداني للحوادث ، إقحامنا في قضية الفلاشا مؤامرة على انتمائنا العربي ، مجلة الحوادث ، العدد (١٤٧٥) ، لبنان ، ١٩٨٥ .

٦٧- نبراس خليل إبراهيم ، جون قرنق وأثره في الحياة السياسية السودانية ، مجلة الآداب ، العدد (١٠٧) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ .

٦٨- نميري للتضامن ، نهاية العالم قد تبدأ من لبنان ولا إمامة بعد اليوم في السودان ، مجلة التضامن ، العدد (٣١) ، فرنسا ، ١٩٨٣ .

٦٩- نميري يحرق كل أوراقه فماذا بعد ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٩٠) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٧٠- نهاد مكرم ، تطور الحركة الإسلامية في السودان ، مجلة الديمقراطية ، العدد (٢٩) ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٧١- هموم بيت المهدي ، الحركة السياسية في السودان عشية الانتخابات ، مجلة التضامن ، العدد (١٥٥) ، فرنسا ، ١٩٨٦ .

٧٢- هيثم كريم صيوان ، وفاة جون قرنق وتداعياته على مستقبل السودان ، مجلة أوراق أسبوعية ، العدد (٥) ، مركز الدراسات السياسية والقانونية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٥ .

٧٣- وسط تحالفات داخلية جديدة الرئيس السوداني يصفي الإخوان المسلمين ، مجلة اقرأ ، العدد (٥١٣) ، قطر ، ١٩٨٥ .

٧٤- وقيع الله حمودة شطة ، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل ، مجلة قراءات سياسية ، العدد (٦) ، الخرطوم ، ٢٠١٠ .

٧٥- وليد حمدي الأعظمي ، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية ، رقم الوثيقة F.O. 371/96908 ، مجلة الدستور ، العدد (٣١٢) ، لندن ، ١٩٨٣ .

٧٦- ــــــــــــــــ ، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية ، رقم الوثيقة F.O.371/96902 ، مجلة الدستور ، العدد (٣١٠) ، لندن ، ١٩٨٣ .

٧٧- ياسر عوض ، الدين والدولة في السودان : قراءة وثائقية ، مجلة الدراسات السودانية ، العدد (١٨) ، الخرطوم ، ٢٠١٢ .

٧٨- يوسف أحمد القرعى ، التكامل السوداني المصري التجربة وأبعادها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٧٩- يوسف الشريف ، انقسام حاد في حزب الأمة وأجنحة ثلاثة تتجاذب الأنصار ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (١١١) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٨٠- ________ ، تمرد آبا ، مجلة روز اليوسف ، العدد (٢١٨٦) ، القاهرة ، ١٩٧٠.

٨١- ________ ، ماذا وراء انشقاق أقدم أحزاب السودان ، مجلة الطليعة العربية، العدد (١١٠) ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٨٢- يونان لبيب رزق ، أيديولوجية الوحدة بين مصر والسودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٤) ، القاهرة ، ١٩٧١ .

ب-البحوث والمقالات الأجنبية

1- Gabriel Warburg, Mahdism and Islamism in Sudan, International Journal of Middle East Studies, Vol.(27), No.(2), Cambridge University Press, Cambridge, 1995.

2- Roland Marchal, Éléments d'une sociologie du Front national islamique Soudan, Les Études du CERI, No.(5), Centre d'études et de recherches internationales, France, 1995.

3- Gabriel R. Warburg, Islam and State in Numeri's Sudan, Journal of international African in statute, Vol.(55), No.(4), popular Islam, Edinburgh University press, Edinburgh, 1985.

4- Eric Rouleau And Other, Sudan's Revolutionary Spring, Merip Report, No.(135), Published by Merip Report, September, 1985.

5- Girma Kebbede, Sudan: The North – South Conflict in Historical Perspective, Contributions in Black Studies, Vol.(15), No.(3), Southern Illinois University, Edwardsville, 1997.
6- Marc Lavergne, Roland Marchal, Le Soudan, l'échec de l'expérience islamiste, Politique africaine, No.(60), hal archives, France, 1997.
7- Roland Marchal, Le Soudan d'un conflit à l'autre, Les Études du CERI, No.(107-108), Centre d'études et de recherches internationalles, France, 2004.

ثامناً – الصحف

أ- الصحف السودانية :

- **الأيام**

١- صحيفة الأيام ، العدد (٥٩٠٢) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/٣ .
٢- صحيفة الأيام ، العدد (٥٩٠٣) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/٤ .
٣- صحيفة الأيام ، العدد (٧٨١٥) ، الخرطوم ، ١٩٧٦/٧/٥ .
٤- صحيفة الأيام ، العدد (١١٤٥٩) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/١/١٨ .
٥- صحيفة الأيام ، العدد (١١٤٦٠) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/١/١٩ .

- **الصحافة**

١- صحيفة الصحافة ، العدد (١٩٠٥) ، الخرطوم ، ١٩٦٩/٦/١ .
٢- صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٥٥) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٣/٩ .
٣- صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٧٤) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/١ .
٤- صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٧٥) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/٢ .
٥- صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٧٦) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/٤ .
٦- صحيفة الصحافة ، العدد (٢١٨٠) ، الخرطوم ، ١٩٧٠/٤/٨ .

٧- صحيفة الصحافة ، العدد (٢٤٠٥) ، الخرطوم ، ١٩٧١/٢/١٧ .

٨- صحيفة الصحافة ، العدد (٢٥٥٠) ، الخرطوم ، ١٩٧١/٨/٩ .

٩- صحيفة الصحافة ، العدد (٢٥٧٨) ، الخرطوم ، ١٩٧١/٩/١٢ .

١٠- صحيفة الصحافة ، العدد (٢٥٨٢) ، الخرطوم ، ١٩٧١/٩/١٦ .

١١- صحيفة الصحافة ، العدد (٤٢٠٣) ، الخرطوم ، ١٩٧٣/٩/٨ .

١٢- صحيفة الصحافة ، العدد (٥٢٨٧) ، الخرطوم ، ١٩٧٦/٦/٤ .

١٣- صحيفة الصحافة ، العدد (٥٨٤٢) ، الخرطوم ، ١٩٧٨/٤/١٨ .

١٤- صحيفة الصحافة ، العدد (٥٩٧٧) ، الخرطوم ، ١٩٧٨/٩/٢٣ .

١٥- صحيفة الصحافة ، العدد (٧٨٣٥) ، الخرطوم ، ١٩٨٤/١٢/٢٧ .

١٦- صحيفة الصحافة ، العدد (٧٩٤٥) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/١/١٨ .

١٧- صحيفة الصحافة ، العدد (٨٠٢٦) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/٤/٧ .

- **النيل**

١- صحيفة النيل ، العدد (٤٣٩٩٢) ، الخرطوم ، ١٩٥١/٩/٣ .

٢- صحيفة النيل ، العدد (٤٣٩٩٧) ، الخرطوم ، ١٩٥١/٩/١٠ .

٣- صحيفة النيل ، العدد (٤٤٠١٦) ، الخرطوم ، ١٩٥١/١٠/١٠ .

٤- صحيفة النيل ، العدد (٤٤٠٢٠) ، الخرطوم ، ١٩٥١/١٠/١٥ .

٥- صحيفة النيل ، العدد (٤٤٠٢١) ، الخرطوم ، ١٩٥١/١٠/١٦ .

ب-الصحف المصرية

- **الأخبار**

١- صحيفة الأخبار ، العدد (٦٦١٨) ، القاهرة ، ١٩٧٣/٩/٦ .

٢- صحيفة الأخبار ، العدد (١٠٤٧٤) ، القاهرة ، ١٩٨٥/١٢/١٢ .

٣- صحيفة الأخبار ، العدد (١٠٥٩٩) ، القاهرة ، ١٩٨٦/٥/٨ .

٤- صحيفة الأخبار ، العدد (١٠٦٠٤) ، القاهرة ، ١٩٨٦/٥/١٣ .

• **الأهالي**

١- صحيفة الأهالي ، العدد (١٧٢) ، القاهرة ، ١٩٨٥/١/٢٣ .

٢- صحيفة الأهالي ، العدد (١٨٠) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٣/٢٠ .

٣- صحيفة الأهالي ، العدد (١٨٣) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٤/١٠ .

٤- صحيفة الأهالي ، العدد (١٨٧) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٥/٨ .

٥- صحيفة الأهالي ، العدد (٢٢١) ، القاهرة ، ١٩٨٦/١/١ .

• **الأهرام**

١- صحيفة الأهرام ، العدد (٣٠٩٠٢) ، القاهرة ، ١٩٧١/٧/٢٠ .

٢- صحيفة الأهرام ، العدد (٣٢٧١٩) ، القاهرة ، ١٩٧٦/٧/١٠ .

٣- صحيفة الأهرام ، العدد (٣٣٠٩٣) ، القاهرة ، ١٩٧٧/٧/١٦ .

٤- صحيفة الأهرام ، العدد (٣٥٦٠٨) ، القاهرة ، ١٩٨٤/٦/٩ .

٥- صحيفة الأهرام ، العدد (٣٥٦٢٧) ، القاهرة ، ١٩٨٤/٦/٢٨ .

٦- صحيفة الأهرام ، العدد (٣٥٨٨٧) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٣/١٥ .

٧- صحيفة الأهرام ، العدد (٣٥٩٠٠) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٣/٢٤ .

• **صحيفة الجمهورية** ، العدد (١١٤٧٧) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٤/١ .

• **صحيفة الشعب** ، العدد (٣١٥) ، القاهرة ، ١٩٨٥/١٢/١٧ .

ج- الصحف العراقية

• **الثورة**

١- صحيفة الثورة ، العدد (٣٣٣٩) ، بغداد ، ١٩٧٩/٦/٥ .

٢- صحيفة الثورة ، العدد (٤٩١١) ، بغداد ، ١٩٨٣/١٠/٢٨ .

٣- صحيفة الثورة ، العدد (٥٠٧١) ، بغداد ، ١٩٨٤/٤/٥ .

٤- صحيفة الثورة ، العدد (٥٦٢٢) ، بغداد ، ١٩٨٥/١١/١٢ .

• **الجمهورية**

١- صحيفة الجمهورية ، العدد (٥٧١٠) ، بغداد ، ١٩٨٥/٤/٢٢ .

٢- صحيفة الجمهورية ، العدد (٥٩١١) ، بغداد ، ١٩٨٥/١١/١٣ .

• **صحيفة العراق** ، العدد (٢٩٨٠) ، بغداد ، ١٩٨٥/١١/١٨ .

• **صحيفة صوت الشعب** ، العدد (١٠) ، بغداد ، ١٩٧٣/٣/٢٦ .

د- الصحف الكويتية

• **الرأي**

١- صحيفة الرأي العام ، العدد (٧٦٧٣) ، الكويت ، ١٩٨٥/٣/٢٩ .

٢- صحيفة الرأي العام ، العدد (٧٦٨٤) ، الكويت ، ١٩٨٥/٤/٩ .

• **الرسالة**

١- صحيفة الرسالة ، العدد (١١٨١) ، الكويت ، ١٩٨٦/٣/٣٠ .

٢- صحيفة الرسالة ، العدد (١١٨٥) ، الكويت ، ١٩٨٦/٤/٢٧ .

• **السياسة**

١- صحيفة السياسة ، العدد (٥٥٠٦) ، الكويت ، ١٩٨٣/١٢/٣ .

٢- صحيفة السياسة ، العدد (٥٦٥٠) ، الكويت ، ١٩٨٤/٥/٢ .

٣- صحيفة السياسة ، العدد (٥٨٩٥) ، الكويت ، ١٩٨٥/١/٦ .

٤- صحيفة السياسة ، العدد (٥٩٠٩) ، الكويت ، ١٩٨٥/١/٢٠ .

٥- صحيفة السياسة ، العدد (٥٩٢٩) ، الكويت ، ١٩٨٥/٢/٩ .

٦- صحيفة السياسة ، العدد (٦٣٤١) ، الكويت ، ١٩٨٦/٤/١ .

• **القبس**

١- صحيفة القبس ، العدد (٤٣١٥) ، الكويت ، ١٩٨٤/٥/١٩ .

٢- صحيفة القبس ، العدد (٤٣٣٦) ، الكويت ، ١٩٨٤/٦/٩ .

٣- صحيفة القبس ، العدد (٤٥٥٦) ، الكويت ، ١٩٨٥/١١/١٩ .

- **الوطن**

١- صحيفة الوطن ، العدد (٣٥٦٠) ، الكويت ، ١٩٨٥/١/١٩ .

٢- صحيفة الوطن ، العدد (٣٥٨١) ، الكويت ، ١٩٨٥/٢/٩ .

٣- صحيفة الوطن ، العدد (٣٦٢٤) ، الكويت ، ١٩٨٥/٣/٢٣ .

٤- صحيفة الوطن ، العدد (٣٦٢٥) ، الكويت ، ١٩٨٥/٣/٢٤ .

٥- صحيفة الوطن ، العدد (٣٦٣٨) ، الكويت ، ١٩٨٥/٤/٧ .

٦- صحيفة الوطن ، العدد (٣٧١٦) ، الكويت ، ١٩٨٥/٦/٢٥ .

٧- صحيفة الوطن ، العدد (٣٧٧٠) ، الكويت ، ١٩٨٥/٨/١٨ .

٨- صحيفة الوطن ، العدد (٣٨٨٥) ، الكويت ، ١٩٨٥/١٢/١٣ .

٩- صحيفة الوطن ، العدد (٣٨٩١) ، الكويت ، ١٩٨٥/١٢/١٩ .

١٠- صحيفة الوطن ، العدد (٤٠٦٧) ، الكويت ، ١٩٨٦/٦/٥ .

- **الأنباء**

١- صحيفة الأنباء ، العدد (٣٣٣٨) ، الكويت ، ١٩٨٥/٤/١٠ .

٢- صحيفة الأنباء ، العدد (٣٣٣٩) ، الكويت ، ١٩٨٥/٤/١١ .

٣- صحيفة الأنباء ، العدد (٣٣٤٢) ، الكويت ، ١٩٨٥/١٢/١٤ .

٤- صحيفة الأنباء ، العدد (٣٨٠٥) ، الكويت ، ١٩٨٧/٧/٦ .

هـ- الصحف الأردنية

- **الرأي**

١- صحيفة الرأي ، العدد (٥٣٢٨) ، الأردن ، ١٩٨٥/١/١٩ .

٢- صحيفة الرأي ، العدد (٥٣٤٩) ، الأردن ، ١٩٨٥/٢/٩ .

- **صحيفة الوطن** ، العدد (٥٥٤٨) ، الأردن ، ١٩٨٥/٨/١١ .

و- الصحف اللبنانية

- صحيفة الأنوار ، العدد (٨٦٢٤) ، بيروت ، ١٩٨٥/١/١٩ .

ز- الصحف القطرية

- صحيفة الراية ، العدد (١٨٤٤) ، قطر ، ١٩٨٥/١٢/٧ .

تاسعاً - كتب الموسوعات العربية والمترجمة

أ- الموسوعات العربية.

١- أحمد محمد شاموق ، معجم الشخصيات السودانية المعاصرة ، ط١ ، بيت الثقافة ، الخرطوم ، ١٩٨٨ .

٢- حسن الفكهاني المحامي ، موسوعة جمال عبد الناصر ، ج٢ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣- عبد الوهاب الكَيالي ، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤ .

٤- عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ط١ ، شركة آفروقراف للطباعة والتغليف ، الخرطوم ، ١٩٩٦ .

ب-الموسعات الأجنبية

- Robin Bidwell, Dictionary of modern Arab History, New York, 2010.

عاشراً – النشرات

١- وكالة الأنباء العراقية ، ملف خاص بالمحاولة العسكرية الانقلابية في السودان في ٢ تموز ١٩٧٦ ، بغداد ، ٣ تموز ١٩٧٦ .

٢- وكالة الأنباء العراقية ، ملف خاص بالمحاولة العسكرية الانقلابية في السودان في ٢ تموز ١٩٧٦ ، (القسم الثالث) ، بغداد ، ٨ تموز ١٩٧٦ .

(Jabhat Almitahq Alislamy) headed by Hassan Al-turaby was established to be the political entity of Moslem Brothers Movements .Thus the country was in stable condition until the second cope d'état and military officers assumed the authority on 1969.

The second chapter discussed Islamic movements during the period from 1969 to 1977 . It includes several inquiries .The first inquiry discusses Ja'far Numairy assumed the authority and his policy towards Islamic movements .It began with clear depression by put the movements leaders in jail ,limited the activities of Islamic students in Universities and close Islamic universities or limited their role.

That was reflected in appearance of the resistance on the led by Islamic groups. It began with the events of Aljazira Aba 1970 and cope d'état represented by Communist Party 1971 which were the closest supporters of his regime .Thus he went toward Sufi doctrines adopting Islamic course . .this what happened on 1973 by making new constitution for the country to cope with Islamic .But that did not limit its conflict with Islamic movements .The second enquiry discusses counter cope against Numairy authority .It began with Shabban Islamic apprising 1973 .It followed by cope d'état 1975 by the military .Although it was made the military but the planning was by the leaders of Islamic movements .It was followed by 1976 supported by Libya .The third enquiry discusses the national reconciliation between the regime and the Islamic groups on 1977.

The third chapter discusses the Islamic transformation in Sudan during the period from 1978 until the end of Numairy 1985 .The first enquiry is About Camp David agreement and the demonstrations that followed it 1979 .The second enquiry is about application of regional rule system in the country and its internal reactions .The third enquiry includes the declaration of Islamic Sharia'a in the country 1983 and internal external .The fourth enquiry is about the attitude of Islamic movments from the immigration of Flasha Jewish . The fifth enquiry is about the collapse of reconciliation with Moslem Brother and the end of Ja'far Numairy on 1985.

We can say that the success of Islamic movements in the leadership is throughout adopting Islamic moderate course that aims to make the classes of the society through make clear that the Islamic legislation is an instrument to make the way of that insure the good life and equality in rights and duties and make the people interest above everything.

Abstract

Sudan is a big country with many religious as it has a wide distance that extended deep in Africa Continent and occupied broad area in it .As a result Islamic movements appeared and due to the religious status in Sudanese people, the religious sectors played an important role in the modern history of Sudan.

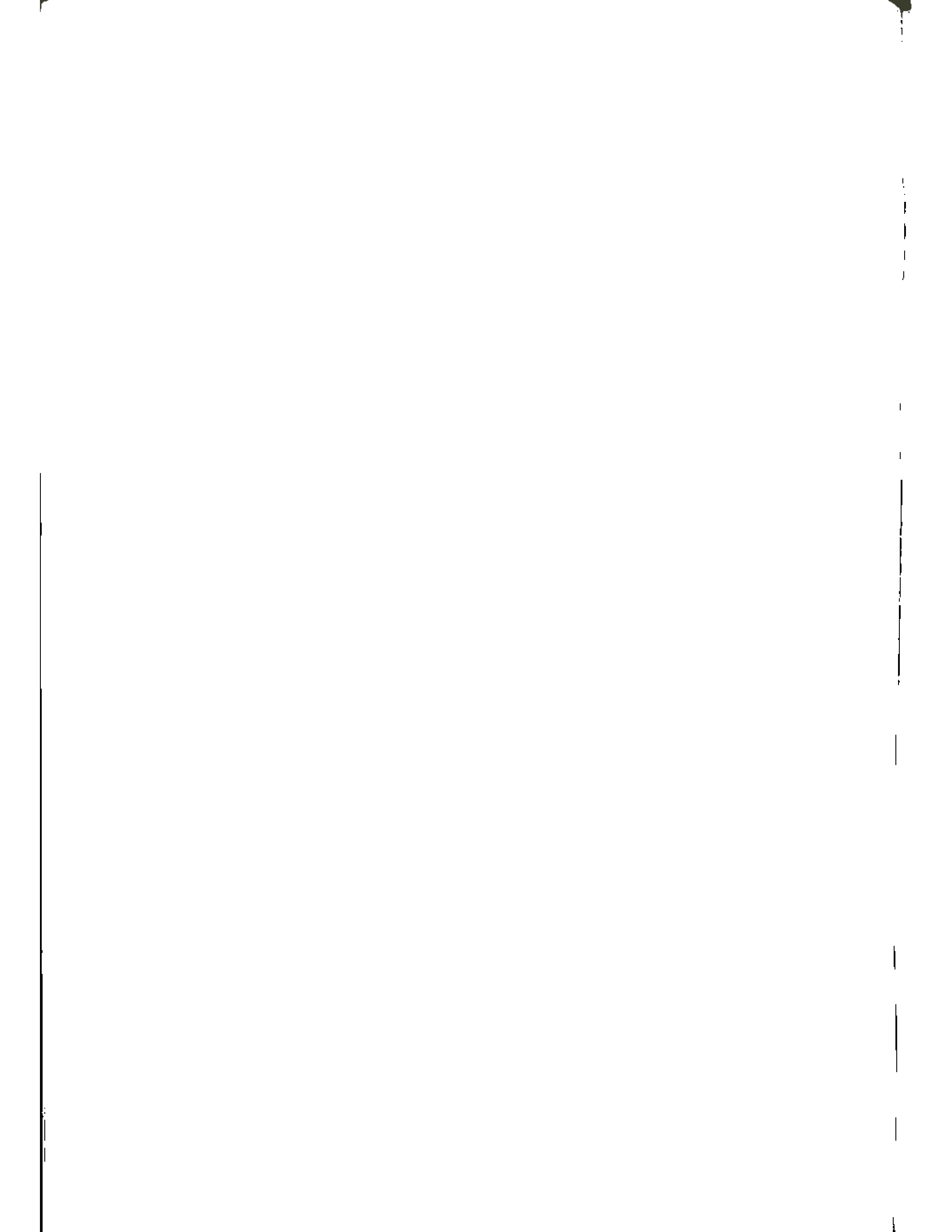
The objective of this study is to explain the status of religious sectors represented in Islamic movements and their influence in the events occurs in Sudan.

Thus the subject of this study is about Islamic movements during the period from 1969 represented in Ja'far Numairy the authority in the country and his policy towards Islamic movements until 1985 when his rule was ended.

The most important reasons for choosing this subject is that it was not studied academically in details but it various resources dealt with it from certain side and it does not discussed many Islamic movements represented in political parties but includes only Moslem Brothers movements.

The structure of the research includes introduction , three chapters and conclusion.

The first chapter discusses the raise of Islamic movements until 1969 .It seals with the geographic location of Sudan which played great role in attracting Islamic movements from abroad and the founding of Moslem Brothers organization after the Second World War by influence of Egypt .It found that Sudan is a good environment to establish its thoughts through transport the their experiment to it by the Sudanese students who studied in Egypt and from the visitors who carried Moslem Brothers thoughts .It followed by forming the first civil government on 1954 which made the way for the first elected government represented Sudan has its independence. In this time Islamic Movements which adopted the Islamic constitution emerged. Although they had little power to impose certain well on the authority but they did not desperate to achieve their plans .This period also witnessed the first military rule represented by the authority of general Ibrahem Abood who limited the role of Islamists which made them to invoke the people against him until his government fell on 1964 .after this period civil government were made and dominated by the conflict to achieve personal gains and ambitions without making changes that return stability to the state .At this time Islamic Pact Front



The Islamic Movements in Sudan

(1969 - 1985)

Composed By

Issam Mish'al Al- Halbosy

Reviewed and presented by

Professor Dr. Ibtisam Mahmood Jawad

